الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار – عنابة BADJI MOKHTAR UNIVERSITY – ANNABA

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR – ANNABA

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مخبر الذكاء الاقتصادي و التنمية المستدامة

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الأورومتوسطية

الشعبة: اقتصاد المعرفة والعولمة

للطالبة: سلامة وفاء

مدير أطروحة التخرج: شطاب نادية أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار – عنابة

أمام أعضاء اللجنة :

أ.د بن عمارة منصور	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة باجي مختار – عنابة
أ.د شطاب نادية	أستاذة التعليم العالي	مقررا	جامعة باجي مختار – عنابة
د لبو محمد لمين	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة باجي مختار – عنابة
أ.د جميل أحمد	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة
د عياشي نور الدين	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة قسنطينة 2– قسنطينة
د زرزار العياشي	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة

السنة الجامعية : 2015-2016

التصريـح :

أنا السيدة سلامة وفاء أصرح بأن هذا العمل تحت مسؤوليتي الكاملة، وأنه غير مقدم

جزء منه أو كله لنيل شهادات أكاديمية من مؤسسات أخرى.

سلامة وفاء

الملخص

تأثرت سياسات الاتحاد الأوروبي بالمتغيرات الدولية في بداية التسعينات اتجاه منطقة المتوسط حيث أعاد الاتحاد الأوروبي بناء علاقاته مع الدول المتوسطية ومنها الجزائر على أساس الشراكة بدلا من مجرد تقديم المعونة. وترتكز الشراكة الأوروجزائرية على إقامة منطقة للتبادل الحر، وتعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بين الطرفين الأوروبي والجزائري. وتهدف الدراسة إلى إبراز واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الأورومتوسطية من خلال تسليط الضوء على أهم نتائج وآثار هذه الاتفاقية على الاقتصاد الجزائري، بعد مرور عدة سنوات على دخولها حيز التنفيذ .

وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الاتفاقية تندرج ضمن ما يعرف بالإقليمية الجديدة يرتبط بها القوي بالضعيف، تميل فيها الموازين لكفة الطرف الأقوى وهو الاتحاد الأوروبي، فالمحصلة النهائية للآثار الإيجابية والسلبية لهذه الاتفاقية تبين حجم الخسائر الصافية التي يتحملها الاقتصاد الجزائري بتنفيذه للاتفاق، حيث لا يمكنه تعويض الخسائر الناجمة عن الأثر المالي المباشر المتمثل في انخفاض حصيلة الإيرادات الجمركية، و عجز الكثير من الصناعات الجزائرية غير المؤهلة على مواجهة المنافسة التي تفرضها منطقة التبادل الحر، إضافة إلى النقص الواضح للتدفقات الاستثمارية الأوروبية في الجزائر، على الرغم من كونها أحد العوامل الأساسية في نجاح الاتفاقية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الشراكة، منطقة التبادل الحر، التفكيك الجمركي، التعاون الاقتصادي والمالي.

Résumé:

La nouvelle donne internationale du début des années quatre vingt dix a influencé la politique européenne vis-à-vis de la région sud méditerranéenne, ce qui a amené l'Union européenne à redéfinir ses relations avec les pays méditerranéens, dont l'Algérie, sur la base d'un partenariat plutôt que d'une simple aide. Ce partenariat est basé sur la création d'une zone de libre-échange et la promotion de la coopération économique et financière entre l'union européenne et l'Algérie. L'étude vise à mettre en évidence la réalité et les perspectives de l'économie algérienne dans le cadre du partenariat euro-méditerranéen en mettant en exergue les résultats les plus importants et les effets de cet accord sur l'économie algérienne, plusieurs années après son entrée en vigueur

L'étude a démontré que cet accord entre dans le cadre de ce qu'on appelle le nouveau régionalisme où les Etats puissants sont liés à des Etats faibles et où la balance penche vers le plus fort, c'est-à-dire les l'Union européenne. Le résultat final des conséquences positives et négatives de cet accord montre le volume des pertes nettes subies par l'économie algérienne suite à la mise en œuvre de cet accord, du fait qu'elle ne peut pas compenser les pertes causées par l'impact financier direct résultant de la baisse des recettes douanières et de l'incapacité de nombreuses industries algériennes à faire face à la concurrence en vigueur dans la zone de libre-échange, en plus de la faiblesse évidente des flux d'investissements européens en Algérie, en dépit du fait que cela constitue l'un des facteurs clés de la réussite de ces accords .

Les mots clés : L'intégration économique, partenariat, Zone de libre échange, le démontage des douanes, La coopération économique et financière .

Abstract:

The U.E policies towards the Mediterranean region were affected in the early 1990's, where, the U.E rebuilt its relation with the Mediterranean countries among them Algeria on partnership basis rather than aids programmes .

The euro –Algerian partnership is based on the establishment of free trade zones and strengthening the economic and the financial exchanges between both sides .

This study aims to highlight the reality and the horizons of the Algerian economy under Euro Mediterranean partnership by focusing on the effects and consequences of this partnership on the Algerian economy after two decades.

Our study come to a conclusion that this convention can be put under the so called new regionalism where the powerful sticks to the weak .The balance teans towards the most powerful. Which is the U.E.

The final result of the advantages and drawback's of this treaty shows the volume net losses the Algerian economy bears by executing the treaty as it can not compensate the losses that result from the direct financial effect caused by low customs revenues and the inability of lots of Algerian industries to face the competition composed by the free trade zone as well as the clean lack of European investments flow in Algeria respite being one of the most important factors in the treaty.

key words: Economic integration, Partnership, Free trade area, Customs disassembly, The economic and financial cooperation.

الإهداء

إلى من انتظرا هذا اليوم طويلا: والديا العزيزان.

إلى زوجي ورفيق دربي الذي كان لي سندا وعونا طوال فترة إنجازي لهذا

العمل.

إلى فلذتي كبدي ابني وقرة عيني: إياد الاسلام، ومدللتي الحنونة: لارين.

إلى كل من شجعني ودعمني في مشواري العلمي،

أهدي هذا العمل.

الشكر والتقدير

لا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخيرة على هذا البحث إلا أن أتقدم بجزيل الشكر

وخالص الامتنان للأستاذة الدكتورة نادية شطاب، على كل ماقدمته لي من

توجيهات مفيدة، وما أسدته لي من إرشادات أماطت العقبات التي اعترضت

سبيلي.

كما أتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة على قبولها مناقشة وإثراء هذا العمل.

والحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه

قائمة المخططات

رقم المخطط	عنوان المخطط	رقم الصفحة
(1-1)	أهم جوانب الشراكة الأورومتوسطية وأبعادها	65
(1-2)	أثر منطقة التبادل الحر على الإقتصاديات غير المؤهلة لخوض المنافسة	86
(2-2)	إجراءات تصنيف وتنفيذ المشاريع الممولة في إطار برنامج ميدا MEDA	101
(1-3)	المجالات الممولة في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة 1977 . 1996	191
(1-4)	المشاريع الممولة من قبل MEDA I في الجزائر خلال الفترة 1995 . 1999	224
(2-4)	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005-2014.	241
(3-4)	أهداف برنامج إعادة التأهيل	253

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	الفرق بين المنهجين التقليدي و الجديد في التكامل الاقتصادي	26
(1-2)	المبالغ المخصصة والمستهلكة لكل بلد في إطار (MEDA1) للفترة 1995-1999	102
(2-2)	المبالغ المخصصة والمستهلكة لكل بلد في إطار MEDA 2 للفترة 2000-2005	104
(3-2)	القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة 1995-2002	107
(4-2)	المخصصات المالية ل فميب FEMIP خلال الفترة 2002-2014.	111
(5-2)	البرنامج التأشيري الإقليمي لدول جنوب المتوسط 2007-2013	114
(6-2)	البرامج الإرشادية الوطنية 2011-2013.	115
(7-2)	الإعانات المالية لتونس في إطار برنامج ميدا	123
(8-2)	البرنامج الإرشادي الوطني التونسي للفترة (2005-2006)	123
(9-2)	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تونس في الفترة 2006-2012	127
(10-2)	رزنامة التفكيك الجمركي للسلع الصناعية المغربية في إطار اتفاقية الشراكة	136
(11-2)	البرنامج الوطني الارشادي المغربي للفترة (2005-2006)	137
(12-2)	البرنامج التأشيري للمغرب في الفترة (2007-2013)	139
(1-3)	برنامج استثمارات المخطط الرباعي الأول	152
(2-3)	تكاليف قطاع الإنتاج المادي	155
(3-3)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2004	171
(4-3)	تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2004	174
(5-3)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	177
(6-3)	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009	179

(3-7)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010 . 2014	183
(3-8)	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	185
(4-1)	تطور التعريفة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (1992-2002)	209
(4-2)	متوسط معدلات القيود الجمركية	210
(4-3)	جدول أعمال التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وفقا للقوائم المتفق عليها بين الطرفين	214
(4-4)	المخطط الجديد للتفكيك التعريفي (المستوى 1 من القائمة الثانية الخاصة بالمنتجات الصناعية	219
(4-5)	المخطط الجديد للتفكيك التعريفي (المستوى 2 من القائمة الثانية الخاصة بالمنتجات الصناعية	220
(4-6)	المخطط الجديد للتفكيك التعريفي (المستوى 1 من القائمة الثالثة الخاصة بالمنتجات الصناعية)	221
(4-7)	المخطط الجديد للتفكيك التعريفي (المستوى 2 من القائمة الثالثة الخاصة بالمنتجات الصناعية)	221
(4-8)	المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج MEDA I خلال الفترة 1995-1999	223
(4-9)	المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج MEDA II	227
(4-10)	المساعدات المالية المقدمة من طرف بنك الاستثمار BEI خلال الفترة 1995 .2005	228
(4-11)	البرنامج التأشيري للجزائر للفترة 2007 . 2010	231
(4-12)	البرامج الممولة في إطار البرنامج التأشيري 2011 . 2013	232
(4-13)	الخسائر الجبائية للجزائر في إطار الشراكة الأوروجزائرية في الفترة 2005-2013	235
(4-14)	حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2005-2013)	240
(4-15)	تطور المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في الفترة 2005-2013	242
(4-16)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر خلال الفترة 2011-2014	246

قائمة المختصرات:

معنى المختصر	المختصر
North American Free Trade Agreement	**NAFTA**
Association of South- East Asian Nations	**ASEAN**
The European Investment Bank	**BEI**
United Nations Conference on trade and develloppement	**UNCTAD**
General Agreement on the Tarifs and Trade	**GATT**
Il est le principal instrument financier du Partenariat Euro- Méditerranéen instauré lors de la Conférence de Barcelone de novembre 1995.	**MEDA**
Production Intérieur Brut	**PIB**
The European Neighbourhood Policy	**ENP**
The European Neighbourhood Instrument	**ENI**
The European Neighbourhood and Partnership Instrument	**ENPI**
National Indicative Programs	**NIP**
Facility for Euro-Mediterranean Investment and Partnership	**FEMIP**
Organisation Mondial du Commerce	**OMC**

جدول المواد

المحتويات	رقم الصفحة
التصريح	أ
الملخص بالعربية	ب
الملخص بالفرنسية	ت
الملخص بالانجليزية	ث
الإهداء	ج
الشكر و التقدير	ح
قائمة المخططات	خ
قائمة الجداول	د
قائمة المختصرات	ر
جدول المواد	ز
المقدمة العامة	1-10
الفصل الأول: الإطار النظري للشراكة الأورو متوسطية	11-80
تمهيد	11
المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الاقليمي	12
المطلب الأول : المفهوم، الدوافع والمراحل	12
المطلب الثاني: الاقليمية الجديدة والتعددية	23
المطلب الثالث: قواعد ومعايير التكامل الاقتصادي ، وشروط نجاحه	30

المطلب الرابع: أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العالم 34

المبحث الثاني: الشراكة الأورومتوسطية 49

المطلب الأول: الشراكة: المفهوم، الدوافع والمقومات 49

المطلب الثاني: مؤتمر برشلونة 1995. 57

المطلب الثالث: مستجدات الشراكة الأورومتوسطية 68

خاتمة الفصل 80

الفصل الثاني: انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على الدول المتوسطية الشريكة 81-147

تمهيد 81

المبحث الأول: انعكاسات التحرير التجاري والتعاون الاقتصادي والمالي 82

المطلب الأول: انعكاسات التحرير التجاري على اقتصاديات الدول المتوسطية 82

المطلب الثاني: انعكاسات التعاون الاقتصادي 88

المطلب الثالث: انعكاسات التعاون المالي 96

المبحث الثاني: تجارب قطرية في الشراكة الأورومتوسطية 117

المطلب الأول: اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية 117

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة المغربية الأوروبية 130

خاتمة الفصل 147

الفصل الثالث: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالاتحاد الأوروبي 148-203

تمهيد 148

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري من 1962 . 2014 149

المطلب الأول : المرحلة الأولى (1962 –1978) 149
المطلب الثاني : الفترة الثانية (1980 – 1989) 157
المطلب الثالث: الاصلاحات الاقتصادية لسنوات التسعينات في الجزائ 161
المطلب الرابع: برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 168
المبحث الثاني: تطور العلاقات الأوروجزائرية من التعاون إلى الشراكة 187
المطلب الأول: طابع العلاقات الأوروجزائرية قبل سنة 1976 187
المطلب الثاني: التعاون الأوروجزائري في ظل اتفاقية التعاون لسنة 1976 188
المطلب الثالث: الجزائر ومسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية 193
خاتمة الفصل 203
الفصل الرابع: تحليل وتقييم اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية 204–259
تمهيد 204
المبحث الأول: تحليل الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية 204
المطلب الأول: إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 205
المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي والمالي الأوروجزائري 222
المبحث الثاني: الشراكة الأوروجزائرية: انعكاساتها، مستجداتها، وشروط نجاحها 234
المطلب الأول : أثر التفكيك الجمركي على الإيرادات الجمركية 234
المطلب الثاني: انعكاسات الاتفاقية على القطاع الصناعي والزراعي 236
المطلب الثالث : آثار اتفاقية الشراكة على التجارة الخارجية 240
المطلب الرابع: آثار الاتفاقية على الاستثمار والعمالة 244
المطلب الخامس: مستجدات الشراكة الأوروجزائرية ومتطلبات نجاحها 249

خاتمة الفصل 259

الخاتمة العامة 264-260

المراجع 288-265

الملاحق 297-289

المقدمة العامة:

لقد أدت التطورات والتداعيات، بعد نهاية الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفياتي سابقا والتقدم الذي شهدته الرأسمالية إلى دخول النظام العالمي مرحلة جديدة غيرت من معالمه. وتعدلت ثوابت الوضع الدولي حيث تمكنت الولايات المتحدة من التفرد بالقدرة على السيطرة والتأثير، وتوجيه دفة الأمور على الصعيد العالمي في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والأمنية. الأمر الذي أدى إلى ظهور جملة من المفاهيم الجديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، وحدوث حالة من الحركية والديناميكية على مستوى الدول وسياساتها الاقتصادية في مختلف مناطق العالم، وقد تراوحت تداعيات هذه الحقبة باتجاه توحيد التوجه الدولي وصهره في ثقافة كونية واحدة من خلال تسارع خطى العولمة، و ما رافقها من عمليات اندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية و تحرير حركة رؤوس الأموال الدولية، سواء عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو عبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، حتى أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المعولم أصطلح على تسميتها بظاهرة التكامل الاقتصادي.

و قد تعزز التوجه نحو التكامل الاقتصادي بعد خضوع كل من الدول المتقدمة و النامية لشروط منظمة التجارة العالمية والتي أرست قواعد نظام تجاري جديد تتعدى آثاره الدول الأعضاء بالمنظمة إلى جميع الدول. و تعتبر الأهداف المشتركة لجميع نماذج التكامل الاقتصادي ممثلة في الحصول على مزايا اقتصادية أكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه خارج التكامل، فضلا عن سعيها لحماية إنتاجها المحلي من المنافسة الأجنبية في ظل العولمة و فتح الأسواق، و بذلك أصبحت مسألة الانضمام إلى التكامل أمرا حتميا، فلم يعد هناك أي مجال للنجاح في تحقيق أهداف التنمية أو الدفاع عن المصالح الوطنية إذا بقي البلد منفردا، بعد أن أصبح شعار التعامل الاقتصادي الدولي

هو البقاء لمن هو أكثر قوة و منافسة و كفاءة. الأمر الذي أسفر عن إعادة إحياء تكتلات تجارية واقتصادية قديمة، وظهور ترتيبات تكاملية جديدة مختلفة الأنماط والأبعاد والتوجهات تطبق مستويات متعددة من التكامل التجاري والاقتصادي، سواء في إطار إقليمي أو شبه إقليمي، إضافة إلى قيام مشروعات تكاملية تجمع بين الدول ذات التوجهات المتشابهة عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة، وهي التي تضم دولا متقدمة وأخرى متخلفة.

لقد كان فشل الدول العربية في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق الاندماج والتكتل و خلق مناطق نفوذ من أجل المنافسة و فرض الوجود في المجتمع الدولي، الدافع الرئيسي لها للبحث منفردة على ترتيبات حمائية لاقتصادياتها بالانضمام إلى منظمات عالمية مثل المنظمة العالمية للتجارة ، أو إقامة علاقات مع تكتلات اقتصادية و سياسية كبرى، كان على رأسها الاتحاد الأوروبي الذي يشكل قطبا فاعلا في توجيه العلاقات الدولية و التأثير على التجارة الدولية. فالاتحاد الأوروبي يرتبط بهذه البلدان منذ زمن طويل حيث استهدفت الجماعة الاقتصادية الأوروبية توسيع نفودها في البحر الأبيض المتوسط الأمر الذي دفعها إلى الاهتمام بالجوار العربي في مطلع السبعينات نتيجة لأزمة الطاقة، ثم إبرام اتفاقيات تعاون في النصف الثاني من السبعينات، استهدفت هذه السياسة للجماعة الأوروبية إلى المساهمة في تنمية دول المتوسط من خلال زيادة التبادل التجاري. وفتح أسواق المجموعة لصادرات تلك الدول والتعاون المالي داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية . ومع تطور تكامل المجموعة الأوروبية من خلال التوصل إلى عقد معاهدة ماستريخت المنشئة للاتحاد الأوروبي في نوفمبر 1993. ومع تزايد الرغبة الأوروبية في تبوء مكانة دولية مرموقة، كانت منطقة المتوسط بحكم الارتباط الجغرافي والتاريخي

من أوائل المناطق التي نشط فيها من خلال إقراره للسياسة الأوروبية المتجددة، والتي أعلن عن خطوطها العريضة في قمة "أسن" بألمانيا في 10 ديسمبر 1994.

وفي 27-28 نوفمبر 1995 عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطية لمناقشة العلاقات في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بمدينة برشلونة بإسبانيا شارك فيه اثني عشرة دولة تقع جنوب وشرق البحر المتوسط إلى جانب الخمس عشرة دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وضع هذا الاجتماع أساس جديد للعلاقات بين دول الاتحاد و دول جنوب و شرق البحر المتوسط حيث عبر عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط . وهو ما يتحقق من خلال الشراكة التي ترتكز على المعاملة بالمثل وعلى إقامة حوار سياسي نشيط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار، انشاء منطقة للتبادل الحر، زيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية إضافة إلى مسايرة عملية تحول هذه البلدان نحو اقتصاد السوق، وتطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية.

وقد ترجمت هذه الشراكة على المستوى الثنائي بسلسلة من الاتفاقيات، كمحصلة للتفاوض بين الاتحاد الأوروبي ككل وبين كل دولة متوسطية راغبة في الشراكة على حدا ، ولذلك كان من الطبيعي أن تعكس هذه الاتفاقيات اختلافات واضحة في التفاصيل من دولة لأخرى، وكغيرها من البلدان المتوسطية دخلت الجزائر في مفاوضات مع الطرف الأوروبي انتهت بتوقيع الجزائر لاتفاق الشراكة في 22 أفريل 2002، فبالنسبة للجزائر فان المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة، وجمود الجهاز الإنتاجي، وانخفاض معدل النمو، وعدم كفاية مصادر التمويل، وضعف الاستثمار المحلي كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وتتبع خصوصية اتفاق الشراكة الأوروجزائرية من كونه ليس مجرد اتفاق اقتصادي عادي يمكن إلغاء الالتزام به في أي وقت، لكنه يمثل اتفاقا تعاقديا شاملا بين الطرفين يستهدف تحرير التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال وإعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

بناء على ما تقدم، تتمحور الاشكالية الرئيسية للدراسة حول التساؤل التالي:

ما هي أهم تداعيات اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري في ظل التباين الواضح في المستوى الاقتصادي بين الطرفين الجزائري والأوروبي؟

وعلى ضوء التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

*هل إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والجزائر يخدم مصلحة الاقتصاد الجزائري؟

*ما مدى التزام الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم المالي اللازم لمواكبة الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وتعويض تبعات التحرير التجاري عليه؟

* هل ازدادت الاستثمارات الأوروبية في الجزائر بعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ؟

* لماذا قامت الجزائر بتعديل الاتفاق سنة 2012، وأعادت طلب فتح المفاوضات مع الطرف الأوروبي من أجل تقييم الاتفاق سنة 2015 ؟

* ما هي الاجراءات المطلوبة من الجزائر لتفعيل اتفاق الشراكة والدخول في منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2020؟

فرضية البحث

و للإجابة عن الاشكالية السابقة ركزت الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

– اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بصورتها الحالية هي تكريس للتبعية الاقتصادية للجزائر لدول الاتحاد الأوروبي في ظل فوارق التنمية الاقتصادية الكبرى بين طرفي الشراكة.

ومن خلال هذه الفرضية الرئيسية يمكن وضع فرضيتين فرعيتين:

– عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على منافسة الشريك الأوروبي.

– هناك امكانية لتعديل الاتفاق من قبل الجزائر، وحماية الاقتصاد الوطني.

ويستمد البحث أهميته من كون أنه يعالج آثار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص، على اعتبار أن أغلبية الدراسات السابقة ركزت على دراسة الآثار النظرية لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية وتعميمها على اقتصاديات كل الدول المتوسطية الشريكة، فعلى الرغم من تقارب مستويات النمو بين هذه الدول إلا أن لكل اقتصاد خصوصيته من جهة، إضافة إلى أن هناك اختلاف في تاريخ توقيع وتنفيذ اتفاقيات الشراكة بين الدول المتوسطية الشريكة، واختلاف في تعامل كل دولة من هذه الدول مع متطلبات الشراكة من جهة أخرى.

و بعد مرور عدة سنوات على بداية تنفيذ اتفاق الشراكة الأوروجزائرية تبرز ضرورة إجراء دراسة تقييمية لنتائج هذه التجربة وما حققته على أرض الواقع، واستشراف آفاقها المستقبلية خاصة بعد قيام الجزائر بتعديل هذا الاتفاق سنة 2012، و طلبها من الاتحاد الأوروبي إعادة تقييم مشروع الشراكة سنة 2015. وقد تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- مرور عدة سنوات على دخول اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ ، الأمر الذي يسمح بإبراز النتائج الفعلية لهذه الاتفاقية، خصوصا أن أغلب الدراسات السابقة قد أعطت تقييما للشراكة الأورومتوسطية بناء على توقعات وتنبؤات وليس على حقائق واقعية.
- بروز تطورات جديدة للعلاقات الأوروبية مع الدول المتوسطية الشريكة في إطار ما يعرف بسياسة الجوار.

- نوع التخصص العلمي الذي سلكته حيث أن هذا الموضوع له علاقة مباشرة بتخصص الاقتصاد الدولي الذي زاولت فيه دراساتي لما بعد التدرج.

واستنادا إلى ما سبق، فإن جوهر هذا البحث ينصب على إبراز أهم المكاسب والسلبيات التي سيتعرض لها الاقتصاد الجزائري من جراء تنفيذ اتفاقية الشراكة، وإلقاء الضوء على مستقبل هذا المشروع في محاولة لإعطاء تصور واقعي ومدروس حول حقيقتة وأبعاده.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية منها:

الدراسات المحلية والعربية:

* دراسة لشريط عابد من جامعة الجزائر سنة (2004)، تناول فيها الباحث واقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الدول المغاربية، وقد توصل من خلالها أن للشراكة آثار ايجابية على اقتصاديات الدول المغاربية، تتمثل أهمها في الاستفادة من الخبرات الأوروبية لتحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة معدلات الاستثمار، كما أنها تنطوي على عدة سلبيات خصوصا على المؤسسات الصناعية المغاربية التي تعيش مرحلة هيكلة صناعية.

* رسالة الدكتوراه التي أعدها الباحث "عمورة جمال" من جامعة الجزائر التي نوقشت سنة (2006)، والتي قام فيها الباحث بدراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأوربية المتوسطية. توصل فيها إلى أن تنفيذ اتفاقيات الشراكة سيكلف الدول العربية خسائر كبيرة لن تتمكن من تعويضها، ناتجة عن تخفيض التعريفات الجمركية، إضافة إلى عجز الكثير من الصناعات غير المؤهلة على مواجهة المنافسة الأوروبية.

* دراسة لإيمان أحمد عبد الله سنة (2013) من جامعة القاهرة، تناولت فيها الباحثة أثر الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا منذ عام 1995، عن طريق قياس تطور

التجارة الخارجية بين دول شمال إفريقيا ومصر والاتحاد الأوروبي قبل توقيع الاتفاقية وبعدها، وقد توصلت النتائج إلى أن اتفاقيات الشراكة لم يكن أثر كبير على زيادة اختراق هذه الدول للسوق الأوروبي.

* دراسة لأحمد عوران (2002) بعنوان الشراكة الأوروبية المتوسطية من خلال اتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية، هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمضمون اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وآثارها، وتوصلت الدراسة إلى أن الشراكة من جميع جوانبها جاءت لخدمة المصالح الأوروبية الحالية والمستقبلية، ولكن تبقى هناك فرص بالنسبة للأردن من هذه الشراكة كتدفق الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من التقنيات الحديثة بالإضافة إلى المساعدات المالية والفنية المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي.

الدراسات الأجنبية:

*دراسة ل(S.Djankov , B.Hoekman) سنة 1996، والتي اهتمت بدراسة آثار الشراكة الأورومتوسطية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على نموذج التوازن العام قصد تقدير آثار اتفاقية الشراكة في عدة بلدان منها المغرب وتونس، واعتمدت الدراسة على مجموعة من الفرضيات من بينها تحقق التوازن عند التشغيل التام و مرونة تنقل عناصر الإنتاج ما بين القطاعات، ومن أهم النتائج المتحصل عليها تراجع الرفاهية الاقتصادية في المدى القصير في هذه الدول، كما توقعت الدراسة أن تمنح اتفاقيات الشراكة بعض المكاسب والمزايا لكافة الشركاء على المدى الطويل.

*دراسة ل(Laanatza) سنة 1997، وهي دراسة تحليلية ركزت على تحليل الاتفاقيات التي أبرمت ومدى تناسبها مع الوضع الاقتصادي الذي تواجهه الدول العربية، كما تعرضت لاتفاقية التجارة العالمية وما تفرضه من التزامات على الدول العربية، وقد دعت هذه الدراسة إلى مراجعة اتفاقيات

الشراكة نظرا لصعوبة الالتزامات التي ترتبت على هذه الدول وعدم قدرتها على مجاراة متطلبات التحرير التجاري التي تفرضها اتفاقيات الشراكة.

*دراسة ل(F.MAGNAN-MARIONNET , P.CONTAMINE, P.BONZOM) سنة (2007)، حيث تناولت الدراسة الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها عدم تمكن الاتحاد الأوروبي من تقريب مستوى معيشة بين دول الجنوب والدول الأوروبية على الرغم من تزايد المساعدات المالية لهذه الدول، وعدم وجود ديناميكية إنتاجية في الدول المتوسطية الشريكة نظرا لضعف الاستثمار المحلي والأجنبي بها.

منهج البحث:

تم تصميم هذه الدراسة اعتمادا على الاجراءات والاعتبارات المنهجية التي تستند إلى معالجة المشكلة البحثية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بإعتباره أمثل أسلوب لتفسير وتحليل المعلومات والبيانات الخاصة بالشراكة.

ولإنجاز هذا العمل فقد تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغتين العربية و الأجنبية والاستعانة بمختلف المجلات والدوريات والملتقيات، والبحوث المتخصصة في الموضوع على المستويين المحلي والدولي، والمنشورات الرسمية، والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة، ضف إلى ذلك الاعتماد على المواقع الالكترونية المتخصصة.

و تم تقسيم البحث إلى أربع فصول رئيسية :

يتناول الفصل الأول الاطار النظري للشراكة الأورومتوسطية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين يختص المبحث الأول بدراسة التكامل الاقتصادي من خلال تحديد مفهومه ومختلف أشكاله ومراحله مع إبراز أهم الدوافع التي أدت بمختلف الدول إلى الانتقال من القطرية إلى الإقليمية بالإضافة إلى تبيان أهم مميزات الترتيبات التكاملية الجديدة وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة.

أما المبحث الثاني فيهدف إلى التعريف بالمشروع الأورومتوسطي ودوافع الطرفين (الأوروبي والعربي) من إقامته، ودراسة أهم المحاور التي تمت مناقشتها في مؤتمر برشلونة المؤسس لاتفاقيات الشراكة، وأهم مستجدات الشراكة الأورومتوسطية في إطار سياسة الجوار، و مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

أما الفصل الثاني فيتناول بالدراسة انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية، على الاقتصاديات المتوسطية الشريكة، مع تسليط الضوء على بعض اتفاقيات الشراكة، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين يهتم الأول بدراسة انعكاسات التحرير التجاري وانعكاسات التعاون الاقتصادي والمالي على دول جنوب البحر المتوسط، بينما يتناول المبحث الثاني دراسة تجربتي الشراكة التونسية والمغربية. باعتبار أن هاتين الدولتين كانتا من أول الدول التي وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

جاء الفصل الثالث مراحل تطور الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالاتحاد الأوروبي، منقسما إلى مبحثين يتناول المبحث الأول دراسة مراحل تطور الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1962 إلى غاية سنة 2014، في حين تناول المبحث الثاني دراسة تطور العلاقات الأوروبية الجزائرية منذ سنة 1976 في إطار اتفاقية التعاون الموقعة أنداك وصولا إلى اتفاقيات الشراكة الموقعة سنة 2002، من خلال إبراز الخطوط العريضة لهذه الاتفاقية.

أما الفصل الرابع فقد خص بتحليل وتقييم اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وإبراز آثارها على الاقتصاد الجزائري، وقد قسم بدوره إلى مبحثين رئيسيين يهتم الأول بدراسة وتحليل الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ، بينما يتناول المبحث الثاني دراسة أهم انعكاسات هذه الاتفاقية على الاقتصاد الوطني، مع الوقوف على أهم مستجداتها، وشروط نجاحها.

صعوبات البحث: لقد اعترضتنا عدة صعوبات في إنجاز البحث ومن أهمها:

– نقص المرلجع الحديثة الخاصة بالتطورات الحالية للشراكة الأورومتوسطية عموما، واتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على وجه خاص، ونفس الملاحظة حول المراجع المتعلقة بالاقتصاد الجزائري التي تميزت بالقلة من جهة والإعادة لنفس المضمون بصيغ مختلفة من جهة أخرى.

– الاختلاف في الاحصائيات من مصدر لآخر، الأمر الذي شكل صعوبة كبيرة في التدقيق في مدى صحة ومصداقية هذه المصادر.

الفصل الأول: الإطار النظري للشراكة الأورومتوسطية

تمهيد :

لقد أصبح التوجه نحو الإقليمية بالتزامن مع ظاهرة العولمة من الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي مند منتصف ثمانينات القرن الماضي. فعلى الرغم من نجاح الجولة الأخيرة من جولات الجات GATT (جولة الأوروجواي)[1] إلا أن الإقليمية مازالت مستمرة في تشجيع العديد من الدول في تبني إحدى أشكال التكامل الاقتصادي المعروفة.

و إذا كانت الموجة الأولى من الترتيبات التكاملية قائمة على أساس سياسة التصنيع من خلال ما يسمى "سياسة إحلال الوردات"، فإن العديد من الدول المختلفة تبنت في الوقت الراهن موجة جديدة من مبادرات التكامل حسب منطق الانفتاح التجاري و الاقتصادي الذي تنادي به المنظمات الدولية و على رأسها المنظمة العالمية للتجارة، التي سمحت بالقيام بالتكتلات الاقتصادية باعتبارها خطوة مهمة نحو التحرير العالمي للتجارة.

وفي هذا الإطار يدخل المشروع الذي أعلن عنه في قمة برشلونة 1995 من طرف اللجنة الأوروبية، و الذي ينص على تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب و شرق المتوسط.

و بغية التعرف على مميزات الترتيبات الإقليمية الجديدة و بالأخص على المشروع الأورومتوسطي، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين يتناول الأول دراسة الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي، و يهتم الثاني بدراسة الشراكة الأورمتوسطية وإبراز مقوماتها ودوافعها،

[1]: بدأت الدورة الثامنة والمعروفة باسم دورة الأوروجواي بالمفاوضات المتعددة الأطراف في عام 1986، واستمرت إلى غاية 15 ديسمبر 1993، وتمت المصادقة عليها في مراكش بالمغرب في 15 أفريل 1994 من قبل 124 دولة على أن يبدأ العمل بها إبتداءا من 1 جانفي 1995، وهو بداية نشأة ووجود منظمة التجارة العالمية.

بالإضافة إلى تسليط الضوء على المحاور الرئيسية لمؤتمر برشلونة مع التطرق إلى أهم مستجدات الشراكة الأورومتوسطية.

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي:

شهد العالم مؤخرا نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية، سواء في إطار ثنائي، أو شبه إقليمي أو إقليمي، وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي. ويهدف هذا المبحث إلى إعطاء صورة عامة عن الإطار النظري لعملية التكامل من خلال تحديد مفهومه، و مختلف أشكاله و مراحله مع إبراز أهم الدوافع التي أدت بالدول المتخلفة أو المتطورة إلى الانتقال من القطرية إلى الإقليمية، بالإضافة إلى إبراز مميزات الترتيبات التكاملية الجديدة و علاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة.

و أخيرا تبيان أهم الشروط و القواعد التي تضمن نجاح هذه الترتيبات في تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: المفهوم، الدوافع و المراحل:

1-المفهوم : تشير لفظة التكتل أو التكامل إلى دمج أجزاء في كل واحد، و تعتبر إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر. و قد استخدمت هذه الصيغة على المستوى الدولي لوصف أي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، أما على المستوى الوطني فيقصد بها تقليص التباينات الاقتصادية و الاجتماعية في مجال توزيع الثروة و الدخل[1].

مع حلول عام 1950 أخذت الدراسات الاقتصادية تربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الانتاجية، من خلال استغلال الإمكانيات البشرية والموارد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة

[1]: إكرام عبد الرحيم، (2002): التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، ط1، مكتبة المدبولي، القاهرة، مصر، ص 42.

اقتصادية تتعدى نطاق الحدود الوطنية. [1]

و يبقى التكامل في مفهومه الحديث عملية سياسية، اقتصادية، اجتماعية، مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة و تحقيق عوائد مشتركة متناسبة، من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات و موارد الأطراف المساهمة، بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكل الاقتصادية و الاجتماعية، لصالح تعزيز تنميتها (إقليميا و محليا) و بلوغ درجة من الاندماج بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية، وهذا يؤكد أولوية و شرطية القرار السياسي الموحد في ظل ظروف موضوعية تخدم أهداف العملية التكاملية[2].

و لقد وضع العديد من الاقتصاديين[3]المهتمين بشؤون هذا الفرع من الدراسات الاقتصادية تصوراتهم المختلفة حول مدلول اصطلاح التكامل الاقتصادي، وفي هذا الصدد يمكن عرض المفاهيم التي تقدم بها ثلاثة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي[4].

يشير المفهوم الأول[5]إلى أن تحرير التجارة بين مجموعة من الدول هو وسيلة لتحقيق عامل تساوي عناصر الإنتاج في حالة تطبيق مجموعة من الشروط التي تشتمل على العوامل التالية: سيادة المنافسة الكاملة، اختفاء عنصر تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج، غياب عنصر نفقات النقل، تشابه دوال الإنتاج عالميا[6].

---

[1]:عبد الوهاب حميد رشيد، (1985): الدور التكاملي للمشروعات العربية المشركة: الطموحات و الأداء، كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، دون ذكر مكان النشر، ص 14

[2]:عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3]: من أهم هؤلاء : f.machlup , myrdal , j .tinbergen , b. balassa .....

[4]:myrdal , j .tinbergen , b. balassa

[5] : وضع هذا المفهوم الاقتصادي j .tinbergen في كتابه:

“International economic integration”, Amsterdam, Elsevier, 1994 .

[6] : سامي حاتم عفيفي، (1993)، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الكتاب الثاني، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ص ص 178–179.

غير أن تواجد هذه الشروط واقعيا يعد أمرا شبه مستحيل (خاصة عامل تشابه دوال الإنتاج عالميا، بسبب التوزيع اللامتساوي للتكنولوجيا، وكذا الاختلاف الواضح في كفاءة و مؤهلات العمالة أو ما يطلق عليه رأس المال البشري)، إضافة إلى أن قضية تحرير التجارة الخارجية لا تستطيع بمفردها تكوين التكامل الاقتصادي بمفهومه السابق بين دولتين أو أكثر في حالة الفصل الجغرافي بينها. بعبارة أخرى فإنه من الصعوبة أن يحقق إزالة القيود المفروضة على التجارة البينية بين دولتين أو أكثر شروط استكمال التكامل الاقتصادي إذا كانت هذه الدول غير منتمية إلى إقليم جغرافي معين. وهذا متعلق بعامل غياب عنصر نفقات النقل، حيث أنه كلما كانت الدولة الأعضاء في المشروع التكاملي تقع في إقليم جغرافي واحد كلما قلت تكاليف النقل بجميع أنواعه، و بالتالي تقل تكاليف المنتجات وهو ما يؤدي إلى أن إزالة القيود الجمركية، و غير الجمركية على التجارة البينية بين الأعضاء ستؤدي إلى تسهيل حركة هذا النوع من التجارة و بالتالي العمل علي زيادة التكامل بين دول الأعضاء.

ومن الاقتصاديين[1]من اعتبر أن غياب التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا و مدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي، غير أنه يذهب في تحديده لمفاهيم حرية التجارة الخارجية إلى أبعد من كونها مجرد تجارة سلعية بمعناها الضيق، بحيث تحتوي على الآليات الخاصة بتحرير عناصر الإنتاج[2].

ومن خلال هذا المفهوم يمكن النظر إلى التكامل كعملية تتضمن الإجراءات الرامية لإلغاء

---

[1]: وضع هذا المفهوم الاقتصادي B . Babassa أنظر :
" The theory of Economic Integration" , fourth Impression , London , Allen and umwin , 1973 .

[2]: يقصد بها إزالة كافة القيود التي تعرقل حركة رؤوس الأموال الدولية و انتقالات عنصر العمل بين الدول الداخلة في اتفاق تكاملي.

أو إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة. كما يمكن النظر إليه كحالة تشير إلى اختفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية و هذا يعني التركيز على النتيجة التي تتم تحقيقها من التكامل[1].

أما المفهوم الثالث للتكامل الاقتصادي[2]، فيتسع ليشتمل على العناصر السابق طرحها في كل من المفهومين السابقين، حيث يعتبر تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء تحقق تساويا في عناصر الإنتاج من ناحية، أو تحرير انتقالات عناصر الإنتاج من ناحية أخرى أو كلا من العنصرين السابقين من ناحية الثالثة.

ومع الاختلاف في التفاصيل تشترك كل المفاهيم في اعتبار أن التكامل هو العملية الاقتصادية و الاجتماعية، التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج، توقعا للحصول على مكاسب اقتصادية في صورة زيادة معدلات النمو و ارتفاع مستويات المعيشة تبعا لذلك[3].

2– الدوافع : للتكامل الاقتصادي الإقليمي دوافع عديدة يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

أ – **اتساع حجم السوق:** يؤدي التكامل إلى توسيع الأسواق مما يسمح بتمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير و التي تنقسم إلى :

– وفرات داخلية تنشأ من كبر حجم الإنتاج لكبر حجم المشروع و التخصص في الإنتاج تبعا للميزة النسبية و التنافسية و ما يترتب على ذلك من زيادة الكفاءة الإنتاجية له نظرا لزيادة مهارة العمال و ارتفاع إنتاجيتهم، و كذلك استخدام الآلات التي تتميز بكفاءتها العالية و انخفاض تكلفة

---

[1]: فليح حسن خلف، (2001): العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مؤسسة الوارف للنشر، عمان، الأردن، ص ص 165–166.

[2]: سامي حاتم عفيفي، مرجع سبق ذكره ، ص 280.

[3]: صليب بطرس، (1980): اقتصاديات الوطن العربي، المركز العربي للصحافة، القاهرة، مصر، ص 238 .

الوحدة المنتجة منها، كذلك الوفرات الناشئة عن عمليات النقل و الشحن الكبيرة و نفقات أبحاث تطوير المنتجات.

– وفرات خارجية و تتولد من عوامل أخرى خارج نطاق المشروع مثل وفرات التركز، فعندما تتركز بعض المشروعات في منطقة فإنها تستفيد من تواجد الأسواق و العمالة و وسائل النقل، أيضا وفورات المعرفة و البحوث و التقنيات الفنية .

ب–زيادة التشغيل: سبق الذكر بأن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى توسيع حجم السوق و بالتالي زيادة حجم الإنتاج و تنويعه و هو ما يتيح قدرا أكبر من فرص التشغيل خاصة، و أن سوق العمل يمتد ليشمل مجموع الدول الأعضاء في المشروع التكاملي الأمر الذي يساهم في الحد من مشكلة البطالة، سمن خلال استيعاب فائض العمالة الموجود لدى بعض الدول المتكاملة من قبل الأطراف الأخرى المحتاجة إليه، كما أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يؤدي إلي تنوع تركيب الطلب على العمل و هو ما يسمح بتوفير إمكانية أكبر لتحسين نوعيته نتيجة لاختلاف و تعدد النشاطات الاقتصادية و توسيعها و تحديثها.

ج– إيجاد مناخ ملائم التنمية الاقتصادية: حيث يضمن التكامل الاقتصادي قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية، و يظهر ذلك عند الاتجاه إلى توطين المشروعات في أماكنها الاقتصادية، فالمشروعات المنشأة في منطقة تعاني من نقص الإطارات الفنية و الإدارية، و يمكن أن تحصل على متطلباتها من القوى العاملة من منطقة أخرى بها فائض، كذلك يؤدي التكامل إلى نوع من التنسيق فيما يتعلق بمشروعات التنمية الإقليمية، أو ما يسمى بالبنية الأساسية مثل الطرق، الموانئ، و يمكن توطين هذه المشروعات في المناطق أقل تقدما، حتى يمكن إحداث نوع من النمو المتوازون داخل نطاق منطقة التكامل، و اتساع حجم السوق نتيجة التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار و من ثم ارتفاع مستوى الدخل، و بالتالي زيادة الطلب الفعال على المنتجات.

و يلاحظ أن إيجاد مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية يحتاج على توافر الشروط التالية:

- الاهتمام بالنسبة الأساسية من طرق و مواصلات و اتصالات و غيرها.
- التكامل الصناعي للاستفادة من وفورات الحجم.
- تنسيق السياسات الصناعية وفقا للميزة النسبية و التنافسية.
- إعادة ترتيب نظم المدفوعات النقدية في الدول الأعضاء.
- إجراء إصلاحات مؤسسية [1].

د – تدعيم الكفاءة الصناعية: تسمح المنافسة على المستوى الإقليمي في ظروف من تكافؤ الفرص بتوفير حافزا لتحسين الكفاءة الإنتاجية خاصة الصناعة منها، هو ما يؤدي إلي تطوير القاعدة التكنولوجية و التي تعد من أبرز متطلبات التنمية و التطوير في جميع الدول. و بما أن معظم الدول المتخلفة عاجزة بشكل منفرد على إقامة هذه القاعدة ذاتيا اعتمادا علي قدراتها المالية و المادية و البشرية فان التكامل يتيح لها قدرات أكبر في هذا المجال و بالشكل الذي يوفر للاقتصاد القدرة على الإنتاج و النمو اعتمادا على هذه القاعدة التكنولوجية المحلية.[2]

و – توفير الحماية الاقتصادية: يوفر التكامل الاقتصادي الإقليمي درجة أكبر من الحماية للاقتصاد و خاصة في العصر العولمة الاقتصادية و شركاتها العملاقة، و بذلك فانه لا مجال أمام الدول المتخلفة لتحقيق تنميتها و حماية اقتصادياتها من الاستغلال الذي تمارسه الدول المتقدمة من خلال شركاتها العابرة القارات و مؤسساتها الدولية المتخصصة[3]. إلا أن تتكتل فيما بينها من أجل تكوين حجوم اقتصادية قادرة علي المواجهة و المنافسة في السوق العالمية بحدود تسمح بها بتقليل

---

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، (2002)، السوق العربية المشتركة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص ص 23-24.

[2]: فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[3]: من أهم هذه المؤسسات: صندوق النقد الدولي FMI ، البنك الدولي BM، المنظمة العالمية للتجارة OMC.

درجة استغلالها و تبعيتها. و بما يوفر لها أكبر هامش من الموارد و الفوائض بالشكل الذي يمكن أن يتاح لعملية النمو و التطور فيها.[1]

ي- تعزيز المركز التفاوضي: يتيح التكامل الاقتصادي الإقليمي للدول الأعضاء في المشروع تعزيز قوتها التفاوضية سواء على المستوى الدولي أو في تعاملاتها مع التجمعات الإقليمية الأخرى، و أهم عناصر إستراتيجية تعزيز هذه القوة هي التحكم في المنتجات الحيوية أو امتلاك سوق مهمة لمنتجات الدول الصناعية أو كلا منهما. و لا تمتلك معظم الدول المتخلفة العناصر الضرورية لتعزيز مركزها التفاوضي مع الدول الصناعية المتقدمة، إلا أنه في حالة التكامل الاقتصادي الإقليمي وما يتيحه من تجميع لإمكانات التصدير و الاستيراد يصبح من الممكن الوصول إلى مركز تفاوضي مهم في السوق العالمية، و هكذا كلما كانت منطقة التكتل أو الإدماج أكبر و أوسع كانت فرصها أكبر للحصول على معاملة أفضل من الدول الصناعية المتقدمة، و التي تقوم بدورها بمشاريع تكاملية مع بعضها البعض سعيا منها لتعزيز مراكزها في المفاوضات مع الدول الصناعية الأخرى .

3- المراحل: تتراوح مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي من التقليل في القيود الموجودة بين الدول المتكاملة إلى إلغائها نهائيا و إدماج اقتصاديتها في وحدة اقتصادية واحدة و اتخاذ عملة و سياسة نقدية موحدة، و فيما يلي نتطرق إلى هذه المراحل مع التركيز على أهم العمليات و الإجراءات التي تتخذ عند كل مرحلة:

- **النظام التفضيلي:** ما يعرف بمنطقة التفضيل الجزئي و تعتبر أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي، حيث تتفق دولتين أو أكثر على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها

[1] : فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 184-185.

البينية. بمعنى اتخاذ مجموعة من الإجراءات في مجال تخفيف القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم فيما بينها، كأن تتفق دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له مبادلاتها التجارية مع الإبقاء على الرسوم الجمركية، أو أن تتفق مع دول معينة على منح امتيازات جمركية متبادلة و في هذا الخصوص يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات [1] :

* تشتمل هذه الصورة على تخفيض القيود الجمركية و غير الجمركية دون أن تمتد إلى إلغائها كلية.

* تنصب هذه المعاملة التفضيلية على الجانب السلعي(الجانب العيني) للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي و لكنها لا تمتد إلى الجانب النقدي للتجارة بين هذه الدول.

*يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي تحتفظ بحق صياغة و تحديد نمط سياستها المحلية في المجالات الجمركية و غير جمركية بمفردها دول الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

– **اتفاق الشراكة:** و هو اتفاق تمهيدي لإنشاء منطقة تبادل حر أو اتحاد جمركي و يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل بين الطرفين[2]. لكن ما يعاب على هذا الاتفاق هو وجود استثناءات قطاعية.

– **منطقة التجارة الحرة:** تشكل منطقة التجارة الحرة تقدما على منطقة التفضيل الجزئي

---

[1]: سامي حاتم عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص 287.

[2] : Marie – Anik, (2000) : Economie de l'union Européenne manuel, Econnomica, Paris, France, p3.

ويمكن إبراز ذلك من خلال النقاط التالية:

* تشتمل منطقة التجارة الحرة علي مجموعة من الإجراءات التي تلغي كافة القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة على التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. و يستثنى من هذا التحرير الكامل خدمات رأس المال، كما أنه يتم وضع إجراءات خاصة لبعض السلع ذات الطبيعة الحساسة، و التي تتأثر كثيرا بوضع الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة في الأجل القصير.

* يترك للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرية الكاملة في صياغة سياستها التجارية الخاصة بالعالم الخارجي، أي أن هذه المرحلة مثلها مثل اتفاق التفضيل الجزئي لا تشتمل على توحيد السياسات التجارية المتعلقة بالمعاملات مع دول أخرى خارج المشروع التكاملي[1].

– **الاتحاد الجمركي:** و يمثل المرحلة الرابعة من مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي و ينطوي على درجة أعلى من التعاون بين الدول. و بناء على هذا الترتيب تلغي مجموعة من الدول جميع الحواجز التجارية على السلع المتاحة(المنتقلة) لها داخل الاتحاد، و تبني بالإضافة إلى ذلك نظام قيود تجارية موحد تجاه الدول خارج الاتحاد (تفرض على المعاملات الخارجية)[2].

و عليه يمكن تعريف الاتحاد الجمركي على أنه منطقة تجارة حرة مع إضافة تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول خارج الاتحاد. و معنى هذا أن هذه المرحلة تشتمل في واقع الأمر مجموعة من الإجراءات:[3]

*إزالة كافة القيود الجمركية وغير جمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الاتحاد.

---

[1]: سامي حاتم عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص 288.

[2]: جو هدسون، مارك هوندر، (1987): العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور. محمد عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ص ص 34–35.

[3]: سامي حاتم عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 291–293.

*إقامة هيكل جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة تواجه بها الدول الأعضاء في الاتحاد العالم الخارجي و يتم صياغتها على أساس اتفاق بين جميع الدخول الأعضاء.

*وضع مجموعة من الإجراءات الخاصة بتعديل الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي ضمانا لعدم تعارض نصوصها مع التزامات هذه الدول تجاه بعضها.

*الامتناع عن عقد أي اتفاقيات جمركية أو تجارية بين دول عضو و العالم الخارجي.

من هنا يمكن القول أن الاتحاد الجمركي يشتمل على أربعة مكونات رئيسية هي:

وحدة القانون الجمركي و التعريفة الجمركية، وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء، وحدة الحدود الجمركية و الإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد و توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب جدول يتفق عليه.

- **السوق المشتركة:** تمثل درجة أعلى و أكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث لا يكتفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة من الدول المتكاملة و توحيد رسومها الجمركية اتجاه العالم الخارجي، بل أن التكامل يمتد ليتضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة سواءا تعلق الأمر بالعمل أم برأس المال. و لاشك أن هذا التحرير لعناصر الإنتاج له أثر كبير على مدى ما يمكن أن يتحقق من خلال التكامل الاقتصادي الإقليمي، إذ أن الأمر لا يتوقف على تجارة السلع بل يمكن أن يؤثر في عمليات الإنتاج بالشكل الذي يوسع منها، و بالتالي من التجارة و ذلك عن طريق أثر حركة عناصر الإنتاج على التخصص و تقسيم العمل بين الدول المتكاملة و من ثمة على تجارتها الخارجية[1]. من خلال ذلك يتضح أن السوق المشتركة هي اتحاد جمركي إضافة

[1]: فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 169-170.

إلى تحديد انتقالات عناصر الإنتاج (كالعمل و رأس المال)، أي أن هذه المرحلة تشتمل على جانبين رئيسيين هما:

***الجانب الأول:** يتعلق بتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، و يغطي ذلك حركة التبادل السلعي من خلال إزالة القيود المفروضة على التجارة السلعية البينية مع فرض تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي.

***الجانب الثاني:** يتعلق بالبحث عن الوسائل المختلفة الخاصة بقرار مبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال المادي، رأس المال البشري و التكنولوجيا) بين الدول لأعضاء، و يؤدي ذلك إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء بما يضمن إمكانية زيادة إنتاجيتها، حيث تكون هذه الدول سوقا واحدا ينتقل فيه العمال بدون قيود، كما يصبح بإمكان رؤوس الأموال العمل في مجال أوسع.

-**الاتحاد الاقتصادي:** انطوت جميع مراحل التكامل السابقة الذكر على تخفيض و إلغاء القيود على انتقال السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، و التي تبقى في ظل هذه الاتفاقيات حرة في تبني سياسات مالية و نقدية و خاصة بها لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المحلي، مثل أهداف التضخم و العمالة، إلا أن مرحلة الاتحاد الاقتصادي تتميز بالإضافة إلى العناصر التي تم ذكرها في مرحلة السوق المشتركة، اتخاذ مجموعة من الإجراءات تخدم تنسيق السياسات الاقتصادية المالية و النقدية بين الدول الأعضاء و كدا السياسات الاجتماعية و الضريبية و غيرها، التي تتجسد في تشريعات العمل و الضرائب و منح البطالة[1].

- **الاندماج الاقتصادي:** هي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل

[1]:عبد الواحد العفوري، (2000): العولمة و الجات : التحديات والفرص، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ص 225.

الاقتصادي، إذ تتضمن بالإضافة إلى ما ذكر في المراحل السابقة توحيد السياسات الاقتصادية كافة و إيجاد سلطة إقليمية عليا و عملة موحدة تجري في التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة و جهاز إداري موحدة لتنفيذ هذه السياسة. و في هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية و خضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا.

المطلب الثاني: الإقليمية الجديدة و التعددية :

1- الإقليمية الجديدة: أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي ضرورة في عصر العولمة باعتبار أنه يتطلب التعامل مع التزايد الكبير في الاعتماد المتباين، فضلا عن ذلك ظهر نوع جديد من الترتيبات الإقليمية تتمحور فيه مجموعة من الدول المتخلفة حول إحدى الدول المتقدمة، بحيث تعمل هذه الأخيرة كقاطرة تشد الدول الأقل تقدما نحو الإطار العالمي.

أ- المميزات: تتميز الإقليمية الجديدة بكونها تجمعا بين إقليميين أو أكثر، أي أن المعيار فيها هو تباين

مستويات النمو. و تركز هذه التجمعات على البعد الاقتصادي و بخاصة تحرير التبادل التجاري، الخدمات و رأس المال، دون أن يعني ذلك بالضرورة التوجه نحو إقامة وحدة اقتصادية أو سياسية على نحو الذي دعا إليه المنهج التقليدي للتكامل.[1]

و بينما كان الهاجس السياسي الذي ساد في الماضي هو توفير السلام و الأمن، و إنهاء الحروب، أو تأمين أعضاء التجمع من تبعات الاستعمار لتحقيق التنمية المتكافئة للدول المتخلفة الحاصلة على استقلالها، تأخذ الدوافع السياسية في التجمعات الجديدة التي تفرضها الدول

[1]: محمد محمود إمام، (2000): التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، مصر، ص 46.

الأعضاء المتقدمة شكل العمل على دعم استقرارها السياسي بإيقاف الهجرة إليها من الدول الأقل تقدما.

و قد أنهت اتفاقية مراكش عهد النظم التفضيلية التي كانت تقدم فيها الدول المتقدمة مزايا للدول المتخلفة دون اشتراط المعاملة بالمثل، وأصبحت القاعدة هي تماثل الالتزامات لجميع الأطراف بغض النظر عن تفاوت مستويات النمو، فالتعامل يكون بين أنداد أو شركاء حسب متطلبات العطاء مقابل الأخذ (وفق صيغة الجماعة الأوروبية) مع تعويض الدول الأقل تقدما عند الاقتضاء بما يساعدها تجاوز الخسائر و اكتساب القدرة على جني المنافع، و لذلك تتخذ الصيغة الاقتصادية للتجمع شكل منطقة تجارة حرة تختلف آجال تدرج تطبيقها لكل عضو وفقا لتفاوت ظروف النمو على أن يكون ذلك ضمن الحدود التي تجيزها منظمة التجارة العالمية، و التي لا تتجاوز عشر سنوات و نظرا لإدراك أن هذه الترتيبات لن تتمكن من تحقيق تقارب في الهياكل الاقتصادية خلال فترة معقولة فإنها لا تتضمن تحركا نحو إنشاء إتحاد جمركي.[1] و هكذا طرحت الدول المتقدمة هذه الصيغة الجديدة للتكامل مع الدول الأقل تقدما تكفل تحقيق الأهداف التالية :

*ضمان تقيد الدول المتخلفة بمسيرة الإصلاح الاقتصادي، وهذا بتعهد الدول المتقدمة بتقديم مساعدات على تحمل أعباء التكيف، و دعم التوجه نحو مزيد من الإعتماد على القطاع الخاص.

*التخلص من أسلوب المعونات الذي طالب به المجتمع الدولي في الستينات من القرن الماضي والإدعاء بأنه قد آن الأوان للتحول من المعونات بما تعنيه من عطاء دون أخذ إلى أسلوب التعامل الاقتصادي المتبادل وهو ما أطلق عليه بمبدأ المشاركة الذي يفترض أن جميع الأطراف تقف على قدم المساواة.

[1]:محمد محمود إمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق ، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-49.

*تأمين انتقال رؤوس الأموال بما يضمن لمنشآت الدول المتقدمة من عبور حدود الدول المختلفة و تحقيق ربحية أفضل فيها، بالإضافة إلى السعي لربط مدخرات هذه الدول بالأسواق المالية للدول المتقدمة.

*الإدعاء بأن التوجه التصديري يساعد على التعجيل بالتنمية، و ما تعنيه من رفع معدلات التوظيف و تخفيف الدوافع إلى الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال (و بخاصة للمكسيك بالنسبة للولايات المتحدة و دول المتوسط بالنسبة لأوربا).

ب- الفرق بين المنهج التقليدي للتكامل و الإقليمية الجديدة: إن الإقليمية الجديدة تطرح بديلا للمنهج التقليدي للتكامل الإقليمي يختلف عنه في معظم خصائصه ليس فقط لأن التجارة أصبحت أكثر انفتاحا و لكن لأن شكل و مضمون التكامل يختلف، فقد كان هدف الدول المختلفة سابقا هو إقامة صناعة عن طريق إحلال الواردات و غلق أسواقها أمام الصادرات القادمة من الدول الصناعية، أما في الوقت الحالي فلقد انطلقت هذه الدول بطريقة حرة في إطار عملية واسعة من تحرير التجارة مع رغبتها في الانضمام إلى اتفاقيات الجات[1](المنظمة العالمية للتجارة حاليا)، و تبحث هذه الدول حاليا عن شراكات مع دول أخرى كبرى من أجل دخول أسواقها، و على هذا الأساس فإن التكامل الاقتصادي اليوم يختلف عما كان في السابق، و بمكن توضيح أهم نواحي التباين بينهما من خلال الجدول التالي:

[1]:الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة .

الجدول رقم (1-1): الفرق بين المنهجين التقليدي و الجديد في التكامل الاقتصادي

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دول متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس و تقارب المستويات الإقتصادية	التباين ، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الإجتماعية و الثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات و تبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن و السلام و إيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي و تحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم / أو إتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المتخلفة مقوماتها
عدم اشتراك المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز مع تعويض الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع و الخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
العناصر : رأس المال	تحرير تدريجي مع توفير شروط للتكامل النقدي	يفرض من البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة و يستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات متعدية الجنسيات و الأعضاء الأكثر تقدما
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	أساس المرحلة و حيدة تقتصر على تحرير التجارة و حركة رأس المال
القائم بالدعوة و التوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال و عابرات القوميات

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، (2002)، السوق العربية المشتركة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، ص17.

2- الإقليمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة :

تكمن القضية الأساسية المتعلقة بالترتيبات الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية في مدى ملائمة القواعد القائمة ضمن أحكام و اتفاقيات المنظمة، بحيث تكفل تحقيق التوافق بين الإطارين لتصبح الترتيبات الإقليمية بمثابة قوة دفع لتعزيز تحرير التجارة العالمية في الإطار متعدد الأطراف.

من هذا المنطلق أجازت المادة الرابعة و العشرون من اتفاقية الجات 1947 إنشاء التكتلات أو الترتيبات التجارية الإقليمية. وهذا الإجراء استثناء من تطبيق مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية، و قد استمر هذا الوضع في اتفاقية الجات 1994[1]. و لقد أضيفت لهذه المادة أحكام مكملة أطلق عليها شرط التمكين الذي نص عليه القرار الصادر في جولة طوكيو (1973-1979)، و الذي يقضي بالاعتراف بحق الدول المتخلفة اتخاذ إجراءات خاصة بتشجيع تجارتها و تنميتها[2].

و لمزيد من التوضيح يمكن في إيجاز استعراض ما ورد في وثيقة التفاهم الخاصة بتفسير المادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة 1994 ضمن جولة الأروجواي، حيث تم في أعقابها السماح و الاعتراف بإنشاء التكتلات التجارية الجهوية. إلا أن هذا الاعتراف يخص شكلين اثنين للتكتل دون سواهما: منطقة التجارة الحرة و الاتحاد الجمركي و في نفس الوقت يشترط ضرورة التكيف و الملائمة مع قواعد الجات "GATT"، و بالتالي التقيد بجملة من الشروط على المستويين الداخلي و الخارجي فمن جهة يتوجب على البلدان الأعضاء في هذه التكتلات الإقليمية

---

[1]: عبد الواحد العفوري، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[2] : إبراهيم العيسوي، (1997): الجات و أخواتها، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ، ص 17.

عدم الزيادة في الحواجز الجمركية تجاه البلدان غير الأعضاء، من أجل الوقوف أمام تحول الاستقطاب الجهوي إلى عائق حقيقي للمبادلات متعددة الإطراف التي تعتبر أهم أهداف العولمة و من جهة أخرى ضرورة أن يكون إلغاء الحواجز الجمركية الداخلية (داخل التكتل الإقليمي) إلغاء إتماما، و أن يشمل معظم المبادلات البينية[1].

و قد نصت المذكرة على ألا تستمر الترتيبات الانتقالية لأكثر من عشر سنوات و على العضو أن يقدم شرحا كاملا للمجلس في حالة تجاوز هذه المدة، قبل التطبيق الكامل للترتيبات التفضيلية الإقليمية و البدء في تعميمها على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية من غير أعضاء التكتل عملا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية و أحكام عدم التمييز. كما تشير المذكرة ضمنا إلى أن التغطية الكاملة و الفترة الزمنية القصيرة لجداول التنازلات الجمركية للدول أعضاء التكتل الإقليمي ستخلق منافسة في إطار التجمع، قد تساهم في تقليص الآثار السلبية التي من الممكن أن يتركها التكتل على الأطراف الثلاثة (طرفا التكتل و الأطراف خارج التكتل)، و توضح هذه المذكرة أنه في إطار تشكيل و توسيع مثل هذه التكتلات يصبح لزاما على الأعضاء في هذه الترتيبات تجنب خلق آثار سلبية على تجارة الآخرين، بينما يستمر شرط التمكين في توفير معاملة تفضيلية في حالة التكامل بين الدول المتخلفة.

من ناحية أخرى، عززت جولة الأروجواي من شفافية هذه الاتفاقيات كما حسنت إجراءات التشاور و التفاوض حول التعويضات و التعامل مع الترتيبات التي لم تتناولها المادة 24 بشكل كامل، خاصة تطبيق أحكام المنظمة الخاصة بتسوية المنازعات في أي خلافات تنجم عن تطبيق

[1] : مولة عبد الله، (2002): التكامل الاقتصادي الجديد: الثابت و المتغير، مجلة المستقبل العربي (العدد 5)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص60.

أحكام المادة (24) فيما يتعلق بالاتحادات الجمركية و مناطق التجارة الحرة، بحيث تخضع كافة التكتلات للمراجعة الدورية وفقا لأحكام مذكرة التفاهم.

و تجدر الإشارة إلى أن أغلب أعضاء المنظمة الـ 132 منظم بالفعل إلى اتفاقية تجارة إقليمية واحدة على الأقل. و نظرا لوجود أكثر من عشرين فريق عمل يدرس الاتفاقيات الإقليمية، اتخذت المنظمة قرارا بإنشاء لجنة الترتيبات و التكتلات الإقليمية في 6 فيفري 1996، و التي تلقت حتى سنة 1999 إخطارات بحوالي 144 اتفاقية إقليمية من بينها 80 اتفاقية لا تزال سارية المفعول. و لقد تناولت اللجنة في نهاية سنة 1997 حوالي 144 اتفاقية بما في ذلك توسيع الاتحاد الأوربي و NAFTA (منطقة التبادل الحر لدول أمريكا الشمالية)، و MERCOSUR (السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية)، و اتفاقيات الاتحاد الأوروبي وعدد من دول شرق ووسط أوربا[1].

و رغم هذا التطور الكبير الذي أدخلته أحكام جولة الأوروجواي على تناول المنظمة للترتيبات التجارية الإقليمية و مدى توافق أحكامها مع أحكام الإطار المتعدد، لا تزال هناك بعض المشكلات التي ينبغي التعامل معها لرفع كفاءة منظمة التجارة العالمية في مواجهة تزايد النشاط التكاملي الإقليمي و اتساع نطاقه، و لعل من الصعب وضع تصور نهائي لشكل و طبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية و الترتيبات التجارة الإقليمية، خاصة و أن هذه الأخيرة تتسم بالديناميكية و التغير و التطور المستمرين. الأمر الذي يعني أن تناول المنظمة للترتيبات الإقليمية سيستمر أيضا في التطور بصورة ديناميكية تتوافق مع طبيعة الترتيبات محل الدراسة. و إلى أن يتم حسم التسابق القائم بين الإطارين ستظل منظمة التجارة العالمية تتناول الترتيبات الإقليمية من منظور قانوني

[1]: أسامة مجذوب، (2000): العولمة و الإقليمية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ص 183.

إجرائي يبحث مدى توافق هذه الترتيبات مع أحكام المنظمة بهدف تحقيق قدر أكبر من التوافق بين الإطارين يخدم في المقام الأول تحرير التجارة العالمية.

المطلب الثالث: قواعد و معايير التكامل الاقتصادي الإقليمي و شروط نجاحه:

1- قواعد و معايير التكامل: لكي تحقق التكتلات الاقتصادية الإقليمية الغرض الرئيسي منها، و الذي يتخلص في تحقيق الرخاء الإقليمي و الإسهام بصورة أكبر في تعزيزه ينبغي أن تتمتع بالخصائص التالية: [1]

أ – التوجه الخارجي بمعنى ألا تتحول إلى استقطاب شديد لصالح الأعضاء، من خلال منح المعاملة التفضيلية و رفع مزيدا من القيود و الرسوم في وجه الدول الأخرى خارج المشروع التكاملي.

ب – تعزيز نمو الاقتصاد العالمي عن طريق وضع مصالح الدول الأخرى خاصة الدول المتخلفة في اعتبارها، و كذلك العمل على دعم النظام متعدد الأطراف و صيانة ما تم تحقيقه من انجازات في إطاره.

ج – نظرا للتوسع الطارئ على نطاق التكتلات الإقليمية لتغطي مجالات لم تعالج من قبل الجات GATT: السياسات النقدية، الاقتصاد الكلي، النظم المالية و تناول سياسات الاستعمار بنطاق أوسع و كذا سياسات المنافسة و العلاقات بين التجارة و البيئة و معايير العمل و غيرها، و تم وضع معايير جديدة في إطار منظمة التجارة العالمية لتقييم الآثار الكلية لهذه التكتلات على الأطراف الأخرى غير الأعضاء.

[1]: أسامة مجذوب، مرجع سبق ذكره، ص 201.

د- يتوافق التوجه الخارجي للتكتلات الإقليمية من حيث المفهوم مع التوجه الخارجي للسياسات الوطنية للدول الفردية، حيث تعتمد الترتيبات التكاملية في الأساس على اللوائح الداخلية أكثر منها على القواعد الدولية. و لعل من أهم ملامح التوجه الخارجي تحديد المدى الذي ستصل إليه هذه اللوائح على صعيد تخفيف القيود على الأطراف غير الأعضاء نتيجة إنشاء التكتل الإقليمي الذي يزيد تلقائيا من القدرة الاقتصادية لدول التجمع من خلال الاتساع أو تزايد آثار الكفاءة المتعلقة بتكلفة الإنتاج و الآثار الديناميكية الأخرى للاستثمار في الإطار الإقليمي.

هـ – أن تكون أحكام الاتفاقيات الإقليمية بشكل لا يلغي الحقوق المكتسبة بموجب أحكام المنظمة العالمية للتجارة.

و- ضرورة ضمان شفافية قواعد الترتيبات الإقليمية، و لوائحها و معاييرها بحيث تصبح أكثر وضوحا لتفادي صعوبة فهما من قبل الإطراف الخارجية التي لم تشارك في مفاوضاتها.

2- شروط نجاح الترتيبات الإقليمية:

أ- **توفر الموارد الطبيعية :** حيث يتوفر لدى بعض الدول إمكانات زراعية واسعة يتاح من خلالها زيادة الإنتاج الزراعي و تطوره اعتمادا عليها، في حين يمتلك البعض الآخر ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطور الصناعة، و أخرى يتوفر فيها مناخا ملائما يؤهلها لأن تكون بلدا على سياحيا و ما إلى ذلك، و هذا ما يكون أساسا ملائما تستند إليه عملية التكامل، و ذلك بأن تقام نشاطات اقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة اعتمادا على هذه الموارد الطبيعية و بالشكل الذي يؤدي إلى توسيع الإنتاج من السلع و الخدمات و تطو ر النشاطات الاقتصادية عموما.[1]

[1]: فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 178.

ب – **توافر البنية الأساسية الملائمة:** يحتل هذا الشرط مكانا مميزا بين الشروط الواجب توفرها لوجود تكتل اقتصادي ناجح، حيث أن المجال الاقتصادي لا يتيح في الواقع إمكانية انتقال و فرات الحجم، و الوفرات الخارجية و التقدم الاقتصادي. إلا إذا تواجدت شبكة نقل و مواصلات و اتصالات ملائمة، فغياب هذه العناصر في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي، حيث يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة و أخرى داخل التكتل الاقتصادي، كما يتعذر أيضا تنمية الاقتصادات المتخلفة بصورة مشتركة. و خاصة فيما يتعلق بعمليات الاستثمار و المشاريع الإنتاجية و استغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة، فزيادة الاتصالات و تقريب المسافة بين الدول المتكاملة سيؤدي بمرور الوقت إلى دعم مراكز التكتل على صعيد التجارة الدولية و يساعد على إقامة علاقات تجارية جديدة مع الدول الأجنبية، كما أن هذه الشبكة يمكن أن تساهم في إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية لصالح المنطقة المتكتلة[1].

و قد انتبهت الدول المتقدمة إلى أهمية هذا العامل و حيويته في ربط هذه الأقطار ببعضها، و ربط الدول الأخرى بها. و لذلك قامت بتطوير وسائل الاتصال و النقل و الطرق بينها و بين باقي الدول و بالذات المتخلفة منها بالشكل الذي ساهم إلى حد كبير في قيام العديد من المشاريع التكاملية مع هذه الدول، في حين أن غياب أو ضعف وسائل الاتصال و النقل بين الدول المتخلفة أعاق و يعيق إلى حد كبير مشاريعها التكاملية [2].

ج– **تخصيص المشاريع الإنتاجية في المنطقة المتكاملة:** يجعل التخصص اقتصاديات الدول المتكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية

---

[1]: إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 55–57.

[2]: فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 179–180.

بينها. و يمكن القول أن نجاح التكامل الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء، و بوجه عام يسمح هذا التباين بالحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول المتكتلة. في حين أنه في حالة تشابه التخصص الإنتاجي في المنطقة المتكاملة تفقد هذه الميزة قيمتها إلى حد كبير و بالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء[1].

فالتخصص و تقسيم العمل يسمح بتحقيق وفرات الإنتاج و الحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة داخلة في المشروع التكاملي. كما أن غياب التخصص أي تقسيم العمل في التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنافس المشروعات الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة، و يمكن أن تؤدي إلى تضررها أو تضرر البعض لصالح البعض الآخر. و لذلك فان تنظيم المنافسة من خلال التخصص و تقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتفادي الإضرار و الحصول على منافع أكبر.

د- توافر عناصر الإنتاج: سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو الموارد البشرية، حيث يتيح التكامل إمكانية أكبر لتوفير معظم هذه العناصر اللازمة للقيام بالمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة، و خاصة العمل الاختصاصي و الفني الذي يبرز كمستلزم أساسي لا غنى عنه لتحقيق الكفاءة الأفضل للموارد المستخدمة و لأداء النشاطات الاقتصادية عموما بالشكل الذي يتحقق معه زيادة الإنتاجية و تحسين الأداء[2]. و عليه يعتبر توفر الأيدي العاملة المؤهلة في الدول الأعضاء من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي و تثبيت دعائمه.

---

[1]: إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2]: فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 178-179.

هـ- انسجام السياسات الاقتصادية: أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، و على وجه الخصوص بين السياسات الجمركية و التجارية و النقدية و الضريبية، و يعتبر التوزيع العادل لمكاسب التكتل أحد الأهداف الرئيسية لهذا التنسيق، حيث أنه من الممكن أن تعد سياسة مشتركة لاتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن تعمل البلدان الأكثر تقدما أو الأغنى على سحب عوامل الإنتاج و الكفاءات ملحقة بذلك ضرر كبيرا بالبلدان الأكثر احتياجا لأموال الاستثمار[1].

المطلب الرابع: أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العالم:

تمثل عملية إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية بين الدول، الترجمة العملية والتطبيقية للإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي. لذلك فقد شهد العالم قيام العديد من التكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية و لا يزال، ولعل أبرزها تكوين الاتحاد الأوروبي عبر مراحله الطويلة هو يمثل نموذج للتكامل بين الدول الصناعية المتقدمة، حيث أن نجاح هذه التجربة ألهمت دول العالم في المضي قدما في هذا النهج، سواء كانت هذه الدول متقدمة أو نامية. ومن النماذج الرائدة أيضا في العالم، و التي تشكل في حد ذاتها تجارب تطبيقية مختلفة للتكامل الاقتصادي، نجد تكتل رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) والذي يمثل تجربة ناجحة للتكامل الاقتصادي بين الدول النامية، أما اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) فتعتبر مثالا للتكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

1- الاتحاد الأوروبي:

[1]:إ كرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

لقد أدت نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة ما خلفته من دمار فوق أرض القارة الأوروبية، وما لحق بشعوبها من تدني في مستوى المعيشة وانهيار للقواعد الاقتصادية بالدول الأوروبية إلى فقدان زعامتها الدولية، فنشأت بفعل هذه الحالة تطلعات سياسية في القارة الأوروبية تبحث عن أساليب سياسية، وتسعى نحو استغلال موارد اقتصادية جديدة تمكنها من وضع خطط للتعاون القاري والبناء الوحدوي الأوروبي، وكانت المراحل التالية أولى خطوات تحقيق أهداف الإتحاد الأوروبي:

* **المجموعة الاقتصادية للفحم والفولاذ:** أنشئت في 08 أفريل 1951 إثر توقيع اتفاقية باريس بين كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البينلوكس الثلاث، وذلك تبعا لمخطط شومان روبرت –وزير الخارجية الفرنسي – لتوحيد إنتاج الفحم والفولاذ في فرنسا وألمانيا الاتحادية ، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام1953[1]، وتضمنت تحرير تجارة الفحم الحجري والحديد والصلب وإلغاء كل الحواجز بين الدول الأعضاء وتحديد كميات الاستيراد والتصدير وقد تضمنت المعاهدة إنشاء مؤسسات أوروبية مشتركة لتكون هذه المعاهدة مثلا يحتذى به للمشاركة في الموارد معا. [2]وبذلك انبثقت عن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب معاهدتين جديدتين في روما في 25 مارس1957 الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والثانية تتمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي إتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة، ويتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء. ومنذ إنشاء المجموعة وهي تسعى للوصول إلى سياسة زراعية موحدة.[3]

---

[1]: صلاح الدين حسن السيسي، (1998): قضايا اقتصادية معاصرة ، مكتبة دار الآداب ، الإمارات العربية المتحدة ، ص 11.

[2]: أوغستولوباز كارلوس، (1987): الجماعة الأوروبية في الطريق إلى التكامل، مجلة التمويل والتنمية (العدد 3) ، مجلد 21، صندوق النقد الدولي، ص36.

[3] : حسين عمر، (1997): الجات و الخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ص39

*** إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية:**

تم الاتفاق بين كل من ألمانيا الغربية ، فرنسا ، ايطاليا ودول اتحاد Benelux على توقيع الاتفاقية في 25 مارس 1957، وارتبطت هذه الدول بإقامة سوق أوروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة على المدى الطويل ، وأصبحت سارية المفعول في أول جانفي 1958 ، وقبل إقامة هذه السوق تم تحديد فترة انتقالية مداها 12 سنة ويمكن أن تصل إلى 15 سنة.[1] ، وقد كانت أهم بنود معاهدة روما عام 1957 المتعلقة بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية كالتالي:[2]

-إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء.

-إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس لأموال بين الدول الأعضاء.

-توحيد التعريفة الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي، ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية.

-وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل.

-تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين إلى تحقيق الأهداف التالية: [3]

–استكمال بناء السوق الأوروبية الموحدة ، توسيع العضوية في السوق لضم باقي دول أوروبا الشرقية ، ليصل عددها إلى 30 دولة أوروبية.

–إقامة نظام نقدي أوروبي ، مع استكمال الوحدة النقدية لدول المجموعة.

–تنظيم أنماط لعلاقاتها مع دول العالم الثالث.

---

[1]: حسين عمر، (1998): التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 152.

[2]: علي عبد الفتاح أبو شرار، (2007): الاقتصاد الدولي : نظريات وسياسات ، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص426.

[3]: محمودي مراد، (2002): التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص 123.

***معاهدة ماسترخت وتكوين الاتحاد الأوروبي:**

في فيفري 1986 تم الاتفاق على القانون الأوروبي الموحد الذي أصبح ساري المفعول اعتبارا من 1ماي 1987، والذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوربي(السوق الأوربية الموحدة) ابتداء من جانفي1993، وقد اتفق على إعلان الاتحاد الأوروبي واستكماله طبقا لمعاهدة ماستريخت 1992.02.07والتي أصبحت سارية المفعول سنة 1993 بعد الاستفتاء الشعبي عليها من بعض دول الإتحاد، وقد استهدفت اتفاقية ماستريخت تحقيق ما يلي:[1]

-التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.

-إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل الأول من جانفي 1994 يتحكم في إصدار العملة الموحدة.

-سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام داخلي مشترك في إطار إتحاد أوربا الغربية.

تضم المعاهدة في طياتها آمالا عديدة تستهدف تحقيق ما يلي:

أ -إنهاء تقسيم القارة الأوروبية وبناء أوربا الجديدة.

ب - تعميق التكامل بين الأفراد و تقرير الديمقراطية.

ج -الوصول بأداء المؤسسات إلي أعلى مستوى عن طريق خلق إطار تنظيمي موحد.

د - تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية.

هـ -المواطنة المشتركة.

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، (2006): اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص ص78-79.

إن الوحدة الأوروبية الكاملة كهدف يسعى إليه الأوروبيون، يتم الوصول إليه من خلال تنفيذ ثلاثة مراحل و هي على النحو التالي: [1]

المرحلة الأولى : وتبدأ سنة 1991 وتنتهي سنة 1994، و هدف هذه المرحلة تحرير عمليات الدفع، وحركات رؤوس الأموال داخل الاتحاد الأوروبي مع تحقيق المزيد من التطابق في السياسات الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية للدول الأعضاء.

المرحلة الثانية : من سنة 1995 إلى سنة 1998 وتهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية الاتحاد الأوروبي من قبل جميع الدول الأعضاء، والتخلي عن عجز الموازنات الحكومية عن طريق التعديل، مع استبعاد أية مسؤولية للمجموعة أو للدول الأعضاء عن التزامات أي عضو آخر من أعضائها، كذلك يتم في هذه المرحلة التأكد من استعداد الدول إلى الدخول للمرحلة الثالثة بعد تحقيق مجموعة من الشروط، منها على سبيل المثال أن لا يزيد معدل التضخم عن 1.5% مقارنة بأقل ثلاثة دول داخلة في الاتحاد الأوروبي.

المرحلة الثالثة : و تبدأ من سنة 1999 وتنتهي سنة 2002، و هي تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، والذي سوف يتولى رسم السياسة النقدية للاتحاد، وإصدار العملة الأوروبية الموحدة، ويبلغ رأس مال هذا البنك حوالي 4 مليار وحدة نقد أوروبية " الايكو"، إذ تبلغ حصة ألمانيا حوالي 25% من رأس المال .

وفي الفاتح من ماي 2004، انضمت عشر دول أوروبية جديدة إلى الاتحاد الأوروبي وهي (قبرص، استوانيا، ليستونيا، ليتوانيا، مالطا، بولونيا، جمهورية التشيك، سلوفانيا، سلوفاكيا، المجر)

---

[1]: معهد التخطيط القومي،(1999): أثر التكتلات الاقتصادية على قطاع الزراعة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم 99) ، ص 111 .

وهذا بعدما استوفت شروط العضوية، من بينها وجود نظام ديمقراطي وقانوني، واحترام حقوق الإنسان، وحماية حقوق الأقليات الوطنية، ومستوى معين للتشريعات الاجتماعية، وحماية البيئة، ونظام اقتصادي يعمل بكفاءة عالية، وبهذا الانضمام الكبير للدول العشر، أصبح الاتحاد الأوروبي يضم 25 دولة أوروبية، بحيث أصبح يمثل أكبر تكتل اقتصادي عالمي. وقد شهدت سنة 2007 انضمام كل من بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي وبالتالي أصبح يتكون من 27 دولة.

وهكذا انتقل الاتحاد الأوروبي من 6 دول سنة 1957 تضم حوالي 175 مليون نسمة إلى 27 دولة سنة 2007 تضم ما يقارب 500 مليون نسمة.

وبتأسيس الاتحاد الأوروبي وتقدمه الكبير في مجال التكامل الاقتصادي، أصبح يشكل تجمعا دوليا فعالا وقوة اقتصادية وسياسية كبيرة، كما أصبح قادرا على الاستجابة للظروف و المتغيرات التي تعرفها الساحة الدولية، وهذا متأتي من توفر الإرادة السياسية الأوروبية التي جمعت كل الكيانات المتعددة والمتنافرة في إطار تحقيق هدف واحد، وهو إنشاء الوحدة الأوروبية وفق أسس ثابتة ورصينة.

ومن زاوية أخرى، يعتبر الاتحاد الأوروبي تجربة ونموذجا رائدا، سواء من حيث التنظير أو من حيث التطبيق، كما يعتبر النموذج والدليل التكاملي الفريد من نوعه، والذي يمكن أن تستفيد من تجربته التكتلات الإقليمية الأخرى.

2 – منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية:

يسمى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية بالنافتا **(NAFTA)** وهو يختلف عن التكتل الاقتصادي الأوروبي، لأنه يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ويضم هذا التكتل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وهي دول

متباينة اقتصاديا واجتماعيا، والتكتل مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليه في المستقبل.

أ :إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية:

كانت أمريكا وكندا قد توصلتا إلى وضع ترتيبات ثنائية عام 1965، للتعامل في تجارة السيارات وقطع الغيار، غير أن البلدين لم يتوصلا إلى اتفاقية شاملة للتجارة الحرة على مستوى الاقتصاد كله إلا في سنة 1988، حيث جرى التفاوض أخيرا على مثل هذه الاتفاقية للتجارة الحرة، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1989. وقد كانت كندا أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع تجارة سنوية في الاتجاهين تقدر بحوالي 150 مليار دولار75% منها معفاة من الرسوم لجمركية، وهذا الاتفاق يقضي بإزالة معظم الحواجز الجمركية المتبقية بين البلدين بحلول عام 1998. كما تضمنت الاتفاقية الأمريكية الكندية أيضا عدة نصوص أخرى مهمة، فقد قررت مجموعة من القواعد التي تحكم التجارة في الخدمات، وتخفيض الإجراءات الخاصة بانتقال الأيدي العاملة .كما أسقط الاتفاق أيضا كافة القيود المتبقية على شحن الطاقة بين البلدين إضافة إلى تخفيض القيود على الاستثمارات .أما المكسيك فلقد بدأت عملية الإصلاحات الاقتصادية منذ تاريخ انضمامها للجات عام 1986، الأمر الذي مهد السبيل أمام هذه الدول الثلاثة للدخول في مفاوضات حول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من جانفي عام 1994.[1]

وتقضي هذه الاتفاقية على إزالة الحواجز الجمركية ومعظم القيود الكمية وغير الكمية المفروضة على حركة انتقال السلع و الخدمات و رأس المال، وتحرير سياسات الاستثمار من السلع والخدمات، وإزالة المكون المحلي ومتطلبات أداء التصدير وموازنة التجارة والالتزام بتقوية

[1]: أسامة مجذوب، مرجع سبق ذكره، ص73.

وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وفتح أسواق المشتريات الحكومية، والالتزام بتطبيق قوانين المنافسة والوصول لإجراءات تفضيلية لتسوية المنازعات فيما بينها إلى جانب ذلك هناك اتفاقيات تكميلية تم التوصل إليها تتناول معايير العمل ذات الصلة بالتجارة وحماية البيئة وهي: [1]

-اتفاقية التعاون في سوق العمل والتي تقضي إلى الالتزام كل طرف بتطبيق قوانينه للعمالة من خلال الإجراءات الحكومية المناسبة.

-اتفاقية حماية البيئة والتي تهدف إلى تنفيذ القوانين الوطنية للبيئة وتحقيق مستوى مرتفع للحماية كالتزام دولي لأعضاء النافتا.

ب- أهداف النافتا :

تهدف النافتا إلى تحرير التجارة والاستثمارات بين الدول الثلاثة مع حق احتفاظ كل دولة بالقيود والحماية على الدول الأخرى. ولقد توسعت الاتفاقية لتشمل التجارة البينية وانتقال رؤوس الأموال والعمالة، وتقوم الاتفاقية على التحرير التدريجي للقيود الكمية وغير الكمية وتشجيع الاستثمارات والتنسيق في السياسات بين الدول الثلاثة خلال فترة تتراوح بين (10-15) سنة بالنسبة للسلع غير الزراعية، أما بالنسبة للمنتجات الزراعية فهناك اتفاقية مشتركة بين أمريكا والمكسيك وبين كندا والمكسيك.[2]

و يمكن إجمال أهم أهداف هذا التكتل من خلال العناصر التالية:

-إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي.

---

[1]: هيفاء عبد الرحمان ياسين التركيتي، (2010): آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد، الأردن، ص 482.

[2]: فؤاد أبو ستيت، (2004): التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ص143.

-رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة.

-محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة الفساد الاقتصادي، ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا بالتحديد في اليابان.

-علاج مشكلة البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل.

-تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة.

-تحقيق تحرير تجاري من شانه زيادة معدل نمو الناتج المحلي وتحقيق تنمية اقتصادية وزيادة الدخول للدول الأعضاء.

-زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوروبي، مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة صادرات دول التكتلات وزيادة القدرة التنافسية للدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة والتي تشهد أ على معدلات نمو في العالم.

-تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم.

-إتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل المنازعات التي قد تحدث بين الدول الأعضاء.

-تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة.

ج- حصيلة اتفاق التبادل الحر الأمريكي الشمالي:

وصل حجم التجارة بين دول «نافتا» في جانفي 2010 إلى 56,7 مليار دولار أمريكي، وهذا ارتفاع قياسي في التجارة التي ارتفعت بنسبة 19,5 عن العام 2009، ومما يعزز التجارة أن 86,1 % من حجم التجارة بين كندا والولايات يتم عن طريق التجارة البرية، وقد بلغ حجم التجارة البرية بين الولايات المتحدة وكندا في 2010، 34,2 مليار دولار، بارتفاع قدره 18 % عن 2009، بينما بلغ حجم التجارة البينية بين المكسيك والولايات المتحدة خلال الفترة نفسها 22,5 مليار دولار بزيادة 21,7 % عن العام السابق لأن الحدود البرية الطويلة التي تربط بين دول «نافتا» سهلت عملية النقل التجاري، وهذا جعل التجارة رخيصة بين هذه الدول.[1]

يمكن حصر أهم نتائج هذا الترتيب الاقليمي من خلال العناصر التالية:[2]

*على مستوى المبادلات:

- تضاعفت القيمة الإجمالية للمبادلات بين البلدان الأمريكا الشمالية خلال العقد الأخير، وأصبحت هذه الأخيرة تساهم بحصة مرتفعة من التجارة العالمية .
- تحتكر الولايات المتحدة الأمريكية جزءا مهما من المبادلات البينية ، وتنافسها في ذلك كندا . بينما تأتي المكسيك في المرتبة الأخيرة.
- تحقق كندا فائضا في الميزان التجاري في تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما تسجل عجزا في تعاملها مع المكسيك.

*على مستوى الاستثمارات والتعاون:

- تزايدت الاستثمارات المباشرة لمجموعة أمريكا الشمالية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

(1) : www.aleqt.com/2011/03/01/article_511813.html, consulté le 18-12-2015.
(2): www.achamel.info/Lyceens/cours.php, consulté le 19-12-2015.

- تساهم الولايات المتحدة الأمريكية بحصة مرتفعة من الاستثمارات المباشرة الخارجية في كل من المكسيك وكندا.
- عملت الدول الثلاث على التعاون فيما بينها خاصة في مجال المواصلات، وذلك بإقامة مشاريع مشتركة للبنية التحتية عرفت باسم الممرات التجارية.

*على المستوى الاجتماعي:

- توسيع آفاق الشغل أمام تزايد حجم الاستثمارات.
- الارتفاع التدريجي للأجور.
- استفادة المستهلكين من التنافس في الأسعار.

3- رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN:

تضم آسيا العديد من الترتيبات التجارية الإقليمية، حيث عقدت معظم دول القارة الآسيوية اتفاقات التجارة الحرة فيما بينها، مثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي(APEC)، واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، غير أن من أبرز هذه التكتلات هو رابطة أمم جنوب شرق آسيا(ASEAN)،الذي يعتبر نموذجا ناجحا للتكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية(جنوب –جنوب).

ورغم الاختلافات السياسية والعرقية والدينية للدول المؤسسة لهذه الرابطة، إلا أنها تعمل على تكوين جماعة اقتصادية متماسكة لتطوير اقتصادياتها ومواجهة المنافسة الحادة الإقليمية والدولية.

أ-نشأة رابطة جنوب شرق آسيا: لقد كانت بداية نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، كنوع من الحلف السياسي عام 1967، في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام

وكمبوديا ولاوس وبورما[1]. لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي. وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا وأندونيسيا وسنغافورة وتايلاندا والفلبين، وقد انضمت إليهم بروناي سنة 1984 ، وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية، على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوربا تجاه صادرات تلك الدول.

وهكذا طرح رئيس وزراء ماليزيا عام 1990 فكرة انشاء تكتل اقتصادي تجاري بين دول الرابطة "الاسيان "، وقد أرسى هذا التكتل خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للتكتلات الأخرى، في جنوب شرق آسيا ومع محدودية النمو في التعاون الاقتصادي وتكامل الأسواق بين دول التكتل فإنه أصبح من الملاحظ أن دوره في التجارة الدولية يتزايد باستمرار، فبعد أن كانت المجموعة لا تمثل إلا حوالي1 و 3 %من اجمالي الصادرات العالمية وحوالي 3 و 11% من اجمالي صادرات الدول النامية فقد وصلت هذه الصادرات إلى 2 و 5 % من اجمالي الصادرات العالمية و 8 و16% من اجمالي صادرات الدول النامية . [2]

ب-أهداف الأسيان:

يمكن إجمال الأهداف الرئيسية لهذا التكتل من خلال النقاط التالية:[3]

---

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، (2003): النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص135.

[2]: فوزية خدا كرم، "التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، www.iasj.net/iasj?func، تاريخ التصفح 19-12-2015.

[3]: علي الهلالي،" دول جنوب شرق آسيا قطب اقتصادي في تطور متصاعد"، على الموقع الالكتروني: hgschool.com/ali/wp-content/uploads/asean.pdf، تاريخ التصفح 20-12-2015.

*تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية، من خلال بذل مجهودات متكاملة في إطار المساواة والشراكة.

*إحلال السلام والاستقرار بين بلدان المنطقة في إطار القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

*تأمين التعاون والمساعدة المتبادلة في إطار المصلحة المشتركة وذلك في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والعلمية والإدارية.

*تأمين شبكات النقل والمواصلات بين الدول الأعضاء.

*محاربة الجريمة وتجارة المخدرات والقرصنة...

ج- أهمية تكتل الأسيان: حول أهمية تكتل الأسيان وزيادة أهميته في الاقتصاد العالمي فإنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية :[1]

-تنامي الدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولي وعلى الأخص منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وانضمام الصين لها، واحتمالات ضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية سيزيد من مصداقيته وقدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

-تتجه دول رابطة الأسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين، وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وبالتالي تضييق الخناق على دول القارة الآسيوية.

-تمثل منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود الرابطة، أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيرا في تحقيق وفرات اقتصادية كبرى من

[1]: خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، (2009): رابطة دول جنوب شرق آسيا(الأسيان) ASEAN ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 6)، الشلف، ص 85.

خلال تخفيض نفقات النقل والتأمين، مما يسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الأسيان وخارجه.

د- إنجازات وتحديات رابطة جنوب شرق آسيا :

-إن التكامل الاقتصادي في آسيا قطع شوطا كبيرا، نتيجة مجموعة من اتفاقيات التجارة الحرة في آسيا. حيث ارتفعت التجارة الداخلية فيما بين مناطق آسيا كنسبة من إجمالي تجارة المنطقة من نحو 30 في المائة في 1980 إلى أكثر من 50 في المائة عام 2004. [1] كما تزايد دور رابطة جنوب شرق أسيا في التجارة العالمية بشكل مطرد بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي 3,1 % من إجمالي الصادرات العالمية عام 1987 وحوالي 11,3%من إجمالي صادرات الدول النامية، فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 5.2 % من إجمالي الصادرات في العالم، وحوالي 16,8 % من إجمالي صادرات الدول النامية في سنة 2003[2].

- تعد اقتصاديات دول رابطة الآسيان الاقتصاديات الأسرع نموا في آسيا وفي العالم، و خاصة سنغافورة، إندونيسيا، وماليزيا حيث حققت معدلات نمو لسنة 2005 على التوالي، 6.6 %، 5.7%، 5.2%كما يسجل ارتفاع معدلات النمو لكل من سنغافورة و ماليزيا لسنة2006 على التوالي ب 7.9%، 5.9%. وتزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعلى الرغم من الانجازات المحققة إلا أن هناك عدة تحديات تواجه الأسيان أهمها:[3]

– المنافسة الاقتصادية القوية من طرف القوة الاقتصادية المجاورة كالصين والهند.

– عدم القدرة على اللحاق بركب القطب الاقتصادي العالمي شرق آسيا وهو اليابان.

---

[1]: ريدموند ليم (2006): خلق جماعة آسيوية مرتبطة بالعالم : كيف يمهد صعود الصين و الهند الطريق لتكامل آسيا، مجلة التمويل والتنمية (العدد 2)، المجلد 43، ص2.

[2]: خالفي علي ، رميدي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[3]: علي الهلالي، مرجع سبق ذكره.

– تفاوت النمو الاقتصادي بين دول آسيان.

–التأثر بالأزمة الأسيوية لسنة 1997 والتي تسببت في انهيار الناتج الداخلي الخام.

–ارتفاع نسبة السكان تحت عتبة الفقر خاصة في كامبوديا واللاووس

–التفاوت في مستوى التنمية الاجتماعية و التفاوت في مستوى الدخل الفردي بين دول الأسيان.

المبحث الثاني: الشراكة الأورومتوسطية:

لقد أدخل الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة[1]في علاقته مع الدول المتوسطية بسبب الأهمية الإستراتيجية للمنطقة. لاستنادها إلى بعد حضاري عميق، و تكتل بشري كبير و موارد طبيعية مهمة أعادت له الاهتمام الدولي. هذه العودة تجسدت في تطوير الاتحاد الأوروبي لسياسته المتوسطية سنة 1989، و أصدرت اللجنة الأوروبية في نفس العام وثيقة بعنوان "إعادة توجيه السياسة المتوسطية" و تمثلت هذه السياسة في الشراكة الأورومتوسطية التي تندرج في إطار الموجة الأخيرة من التكتلات الاقتصادية، و التي تعرف في الأدبيات الاقتصادية الحالية بالإقليمية الجديدة.

و قد تأسست هذه الشراكة فعليا من خلال مؤتمر برشلونة عام 1995، و بغرض التعرف على أبعاد و أهداف المشروع الأورومتوسطي تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب رئيسية، يتناول الأول أهم مقومات الشراكة، و دوافع الطرفين من إقامة هذا المشروع أما الثاني فيختص بدراسة المحاور الرئيسية التي تمت مناقشتها في إطار مؤتمر برشلونة، و يبين المطلب الأخير أهم مستجدات الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول: الشراكة: المفهوم، الدوافع و المقومات

1. المفهوم و الأهمية: يمكن اعتبار الشراكة وسيلة لتحقيق درجة ملائمة من التكامل الاقتصادي من خلال تجميع و استغلال الموارد المتاحة و زيادة القدرة الإنتاجية لأطراف الشراكة و تفعيل المصالح المتبادلة. و تشكل نمط من العلاقات الخاصة و المتميزة بين الدول، المؤسسات، و

[1]: استخدم مفهوم الشراكة من قبل الاتحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة الذي انعقد عام 1995، للدلالة على تماثل الالتزامات بين طرفي المشروع الأورو متوسطي، و هذا بغض ا لنظر عن تفاوت مستوى النمو بينهما.

المنظمات مبني على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية. و يهدف إلى تحقيق عدة مزايا للدول المعنية، من خلال إنشاء مناطق للتبادل الحر بهدف تقريب المستويات المختلفة للنمو بين الأطراف الداخلة في هذا المشروع[1].

و عن أهمية الشراكة لقد أثبتت تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي خلال النصف الثاني من القرن العشرين على أرض الواقع قدرتها على توفير مكاسب و مزايا تعجز الدول المنفردة على تحقيقها. و من أهمها التمتع بوفرات الحجم الكبير، و التخصص في الإنتاج الذي يستند إلى المزايا النسبية التي تمتلكها الدول الأعضاء مما يعزز القدرة التنافسية بمنتجات هذه الدول و يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي[2]، إلا أن تكوين مناطق للتبادل الحر يتطلب تكاليف انتقالية جد مرتفعة و خاصة للدول المتخلفة و التي تعاني من نقص و محدودية الإمكانيات مقارنة بالأطراف الأخرى الأعضاء في المنطقة.

كما تعتبر الشراكة وسيلة من وسائل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و كذلك وسيلة لنقل المعرفة التكنولوجية، و تحويل المعارف و الخبرات و المهارات من الطرف المتقدم إلى الطرف المتخلف في الشراكة .

2- دوافع الشراكة: هناك عدة دوافع تجعل دول حوض البحر المتوسط تسعى لإقامة شراكة إقليمية على جميع الأصعدة: التقارب الجغرافي، الروابط الاقتصادية، السياسية و الثقافية سواء المبنية منها على علاقة التبعية أو على الاعتماد المتبادل بين الإقليمين، تشكل عوامل محفزة لبناء إطار إقليمي للتعاون الأورومتوسطي، ويهدف المفهوم المطروح للشراكة إلى إعادة

---

(1) :Nguyen van cham, Brumo pensons et George hirash, (1999): partenariats d'entreprises et mondialisation, KARATHALA–AVF, Paris, France, p p 14-16.

(2) : سمير محمد عبد العزيز، (2001): التكتلات الاقتصادية في إطار العولمة، ط1، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، ص 14.

تنظيم العلاقات الاقتصادية و التجارية لأوروبا مع جيرانها المتوسطيين، حيث يستند الطرح الجديد لهذه الفكرة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي في المنطقة في ضوء المصالح المشتركة و حجم المبادلات التجارية مما سيؤدي إلى تطوير العلاقات السياسية، و الثقافية و الاجتماعية بين شعوب منطقة البحر المتوسط، و يؤكد الإعلان الأوروبي[1]على أن أوروبا حريصة على تكوين تكتل عربي–أوروبي، و أن الحاجة إليه هي حاجة أوروبية و عربية، و تتمثل أهم دوافع الطرف الأوروبي من الشراكة فيما يلي:

– القرب الجغرافي الذي جعل من مصلحة أوروبا الإبقاء على حالة الاستقرار والتنمية في بلدان جنوب البحر المتوسط لمنع الهجرة. فأغلبية الدول المتوسطية المتخلفة تواجه مشاكل عديدة، كانعدام الاستقرار السياسي و نمو ديمغرافي سريع، و معدلات بطالة مرتفعة. و تشكل هذه المشاكل خطرا كبيرا على الأمن الأوروبي[2]، و الجدير بالذكر أن دول الاتحاد الأوروبي تستضيف ما يزيد عن 11 مليون مهاجر رسمي منهم 2.4 مليون تركي و مليون على الأقل من الجزائر و مليون مغربي. لدا أدرك صانعوا السياسة الأوروبية أن أفضل الطرق لحث المهاجرين على البقاء في بلدانهم هو دعم التنمية في تلك الدول و ما يشمله ذلك من إصلاح اقتصادي و زيادة الاستثمار و خلق فرص جديدة للعمل و مساعدة تلك الدول على الإنتاج الخارجي.

---

[1] : على لسان جاك سانتير، الرئيس السابق للمفوضية الأوربية.

[2] : Ahmed Aghrout, (2000) : the euro–maghreb free trade area : challenges and opportunities, colloque international sur la mise a niveau de e économique et les enjeux de l' intégration a l'économie mondial 29–10–2000 ,département de science économique, université Ferhat Abbas, Sétif, p 01

- تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى (كالولايات المتحدة، اليابان) و ذلك من خلال العمل على تدعيم أنشطتها التجارية، و الإنتاجية و مبادلاتها الخارجية .

- تمثل دول البحر المتوسط الشريك الأساسي لأوروبا و ذلك لأهمية منطقة المتوسط كمصدر رئيسي لواردات أوروبا من البترول و الغاز. نجد مثلا أن الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للدول المغاربية فهو يستوعب 67.3 ٪ من صادراتها و يزودها بـ 65.4 ٪ من وارداتها. كما يشكل حوض المتوسط الوجهة الأساسية للمنتوجات الأوروبية إذ يستوعب ما يقارب 12 ٪ من إجمالي الصادرات الخارجية للاتحاد الأوروبي لسنة 2000، محققا من وراء ذلك فائضا تجاريا معتبرا قدر بـ 24 مليار إيكو سنة2000. و يشكو الشركاء المتوسطين من عجز تجاري اتجاه الاتحاد الأوروبي بلغ 55.8 ٪ من إجمالي الصادرات لسنة 2000[1].

- تخدم الشراكة توجهات أوروبا نحو تطوير عملية الاندماج الأوروبي و تدعيم إبراز لجماعة الأوروبية كقوة اقتصادية، من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض المتوسط.

- الرغبة الأوروبية الكبيرة في لعب دور مؤثر في السياسات العالمية.

- تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تدعم بناء اتحاد شرق أوسطي في مناطق التبادل و التعاون الأوروبي–المتوسطي بشكل خاص.

أما أبرز الدوافع العربية المتوسطية من هذه الشراكة فهي:[2]

---

[1]: سليمان المنذري، تحرير التجارة بين المناطق الجزئية والاتفاقيات الثنائية والمنطقة العربية الكبرى، على الموقع الالكتروني: www.ahhram.org.eg.htm، تاريخ التصفح 12-11-2007.

[2]: سمير صارم، (2000): أوربا و العرب: من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر المعاصر، لبنان، ص 204.

– الحصول على مساعدات و قروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و خاصة الأوربية منها إضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال.

– فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، و تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب حمائية السياسة الزراعية المشتركة(CAP)[1] لأعضاء المجموعة الأوروبية من جهة أخرى. و بذلك ستضمن هذه الأقطار تحقيق فوائض كبيرة في مبادلاتها التجارية مع الجماعة الأوروبية.

– تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجية من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية على الأراضي العربية .

3 – **مقومات الشراكة:** هناك جملة من المقومات لقيام و نجاح الشراكة يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

أ – **الإرادة السياسية:** و تعتبر من أهم مقومات نجاح الشراكة، ويعد وجود الرغبة بين الأطراف للدخول في الشراكة عنصرا ضروريا لبناء الثقة و تبادل المنافع مما يفترض إيجاد إطار سياسي يتماشى مع متطلبات التنمية في الدول المتخلفة.

ب – **القناعة بالمشروع:** فمن الضروري أن تكون الأطراف الراغبة في الدخول في مشروع الشراكة على قناعة بأهمية و جدوى الشراكة في مواجهة التحديات الراهنة لهذه

---

[1]: هي سياسات كثيرة التعقيد تعتمد على مجموعة من الأدوات تستهدف السيطرة التامة على درجة المنافسة الأجنبية المسموح بها مقابل ضمان أسعار مرتفعة للمنجين الزراعيين المحليين لأعضاء السوق الأوروبية المشتركة ، ومن أمثلتها: نظام الرسوم الجمركية المتغيرة وحصص الاستيراد علاوة على نظام الدعم القوي لحماية المنتجين المحليين، حيث تصل أحيانا إلى 75% من تكاليف الإنتاج.

[2] : سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص 230.

الاقتصاديات بما يكفل تحقيق مصالحهم الاقتصادية و السياسية.

جـ – **ضرورة التعاون:** إذ لابد من تعاون أطراف مشروع الشراكة من أجل تحقيق النجاح على جميع مستويات و أصعدة المشروع، و يعتبر كل طرف مسؤول مسؤولية كاملة عن تنفيذ التزامات المتفق عليها كما يجب أن يجعل كل طرف المصلحة المشتركة الركيزة الأولى للعمل الجماعي.

د–التكافؤ في العلاقة: بما في ذلك التكافؤ في درجة التقدم التكنولوجي، إذ أن من الصعب توفير ضمانات لنجاح أي مشروع إذا كان ثمة تباين بين أطرافه لأن مثل هذا التباين سيحقق امتيازات لطرف على حساب طرف أخر و تتناسب هذه الامتيازات طردا مع شدة التباين، و هو ما سيؤدي إلى هيمنة الطرف القوي على الطرف الأضعف في المشروع(هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على دول NAFTA هيمنة اليابان على دول جنوب شرق آسيا).

و مما لا شك فيه أن اتفاقيات المشاركة سوف تلقي على كاهل الدول المتخلفة المطالبة للمشاركة المزيد من العبء في سبيل إعداد اقتصادياتها للتعامل مع الأسواق المفتوحة و دعم قدرتها التنافسية، و يتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات على المستوى الكلي لاستعادة التوازن الاقتصادي من خلال ما يلي:

– ضبط جوانب الطلب الكلي بانتهاج برنامج للإصلاح النقدي و المالي و رفع كفاءة العرض و زيادة الإنتاج من السلع و الخدمات تحرير الأسواق و رفع القيود على الاستثمار و التجارة الداخلية و الخارجية.

– توحيد و تحرير أسعار الفائدة.

– الحد من الإعانات و الدعم.

– تبني فلسفة جديدة لإدارة الاقتصاد القومي من خلال آليات السوق تحقيقا للاستغلال الأمثل للاستثمارات المتاحة و تعويض أهلاك الطاقة الإنتاجية.

– خلق بيئة و مناخ ملائم لجذب و تشجيع رؤوس الأموال الخاصة لتحقيق زيادة في حجم الاستثمارات و إضافة طاقات إنتاجية جديدة.

و يتضح مما سبق أن نقطة الارتكاز في دور الحكومات لرفع القدرات التنافسية للدول الأطراف في اتفاقيات المشاركة تتمثل في المحاور الثلاثة التالية:[1]

أ – **تحسين المناخ الاستثماري:** و لا يقتصر الأمر هنا على وضع تشريعات للإعفاءات الضريبية المختلفة بل يتسع ليشمل إطار عاما للعمل تتمثل أهم عناصره فيما يلي:

– وضوح الرؤى المستقبلية و استقرار التشريعات و البيئة الاستثمارية.

– العدالة و المساواة في المعاملة بين المستثمرين في المجالات الاستثمارية.

ب– **تشجيع الاستثمار و القطاع الخاص:** إن التحرير الاقتصادي يعني التحول من سيطرة القطاع العام إلى وضع يقوم فيه القطاع الخاص بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي. و هذا يتطلب ضرورة تشجيع هذا القطاع و إدماج هذا المجال لزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي و ذلك من خلال:

– إزالة القيود التي تحول دون ممارسة القطاع الخاص للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

– فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في المشروعات العامة المطروحة في إطار برنامج توسيع الملكية.

---

[1]: سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 251 – 253 .

– استخدام الرسوم الجمركية و ضرائب الاستهلاك و الإنتاج بطريقة تؤدي إلى جذب استثمارات القطاع الخاص.

– تفعيل دور المؤسسات المالية في تشجيع الاستثمار الخاص .

– تبني السياسات التي تكفل اجتذاب رؤوس الأموال إلى الداخل و ذلك لتجنب اللجوء إلى المزيد من الاقتراض الخارجي غير الحتمي.

– تبسيط الإجراءات الضريبية.

– تقليص مركزية اتخاذ القرارات و توحيد جهات الاختصاص.

ج **– العمل على زيادة معدلات النمو:** و في سبيل تحقيق ذلك ينبغي التركيز على:

– زيادة معدلات الاستثمار تدريجيا كنسبة من الناتج القومي.

– زيادة معدلات الادخار من خلال تشجيع الادخار المحلي و محاولة جذب المدخرات من الخارج و رفع مستوى الإنتاجية عبر تحسين مناخ الاستثمار و إزالة القيود على نشاط القطاع الخاص و رفع كفاءة المشروعات العامة.

– وضع إستراتيجية واضحة لنقل و تطوير التكنولوجيا.

– الانفتاح على الاقتصاد العالمي كأمر حتمي.

– وضع إستراتيجية خاصة للتصدير، ترتكز على الصناعات التي تستهدف توزيع منتجاتها في الأسواق الخارجية.

– تنمية سوق المال ليكون أكثر قدرة على تدوير و تشغيل المدخرات و ترشيد و تخفيض الموارد النادرة على الأنشطة الأكثر عائدا، و يشمل ذلك رفع كفاءة الأجهزة المتعاملة و إقامة آلية فعالة لتوفير المعلومات الضرورية للأطراف المعنية.

– تحسين جودة الإنتاج من خلال تشجيع تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في كافة المنظمات الصناعية و الخدمية و تصفية المراكز الاحتكاري.

المطلب الثاني: مؤتمر برشلونة 1995:

1 – السياسة الأوروبية في حوض المتوسط: في أوائل التسعينات من القرن الماضي أدت التطورات التي شهدتها الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة و انهيار النظام ثنائي القطبية، إلى رغبة الاتحاد الأوروبي في أن يكون له دور يتناسب مع قدراته كقوة اقتصادية عالمية. خاصة بعد تطور التكامل الأوروبي بإقامة السوق الموحدة في بداية عام 1993 و سريان اتفاقية ماستريخت في نوفمبر من نفس العام. و كانت منطقة المتوسط بحكم الارتباط التاريخي و الجغرافي و الأمني من أوائل المناطق التي نشط فيها الاتحاد من خلال إقراره للسياسة المتوسطية المجددة التي أعدتها المفوضية الأوروبية. و أعلنت قمة الاتحاد الأوروبي في "آسن" بألمانيا في10 ديسمبر1994. الخطوط العريضة حول تصورها لمستقبل علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية، و تضمنت إقامة مشاركة بين الطرفين من خلال تنشيط الحوار السياسي بهدف تحقيق السلام و الاستقرار لدول المشروع، و إنشاء منطقة للتجارة الحرة و زيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية و تطوير التعاون في المجالات العلمية و الاجتماعية.[1] و في الواقع توجد خمس مبادرات للتعاون المتوسطي يمكن تلخيصها كما يلي:

– مبادرة الجماعة الأوربية للتعاون المتوسطي، و تضمنت معاهدة روما المنشأة للجماعة الاقتصادية الأوربية سنة 1957 مواد تنظم الكيفية التي تقوم الجماعة بموجبها بعقد اتفاقيات مع دول

[1]: أسامة مجذوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 65–66.

أخرى غير أعضاء، و خلال صياغة المعاهدة طالبت فرنسا بضرورة منح دول المغرب العربي بعض المزايا التي تسمح لها بالاحتفاظ بعلاقاتها الخاصة في هذه المنطقة.[1]

– المبادرة الايطالية الاسبانية التي طرحت عام 1990 لإنشاء "مؤتمر الأمن و التعاون في البحر المتوسط" على غرار مؤتمر الأمن و التعاون الأوربي مؤتمر هلسنكي.

– المبادرة الفرنسية التي ركزت علي خصوصية المنطقة المتوسطية حيث شملت دول الاتحاد المغربي الخمس و دول أوروبية من الشمال المتوسط: فرنسا، ايطاليا، البرتغال، و مالطا، و شملت قضايا سياسية و اقتصادية و اجتماعية و بيئية و قد عقدت قمتها الأخيرة بتونس مابين 5 و 6 ديسمبر 2003، حيث شغلت القضايا الأمنية و محاربة الإرهاب الأولوية إضافة إلى مكافحة الهجرة السرية و قضايا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

– دعوة مصر في نوفمبر 1991 لإنشاء منتدى التعاون في البحر المتوسط و جاءت أولى الخطوات بعقد اجتماع الإسكندرية في جويلية 1994 بمشاركة كل من مصر، فرنسا، اليونان، البرتغال، مالطا، الجزائر، المغرب، تركيا، اسباني ، تونس .

– إعلان برشلونة عام 1995 و الذي يعد أهم هذه المبادرات حيث وضع أسس الشراكة الأورومتوسطية[2].

2 – **إعلان برشلونة – المحاور الرئيسية:** على الصعيد الإقليمي عقد الاجتماع في 27 – 28 نوفمبر 1995 في برشلونة بإسبانيا لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، و الدول العربية السبع المرتبطة باتفاقيات معه (يلاحظ مشاركة الأردن بحكم علاقته السابقة مع الاتحاد الأوروبي

---

[1]: إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 242.

[2]: عبد الله تركماني، "العرب و الشراكات في عام متغير: الشراكة الأورومتوسطة و أبعادها و أسئلتها"، www.html.bredband.net.htm، 20/02/2004، تاريخ التصفح 12-05-2005.

رغم أنه ليس دولة متوسطية، بينما غابت ليبيا، و موريطانيا بصفة مراقب)، إضافة إلى السلطة الفلسطينية و تركيا و قبرص، و مالطا، و جرت مناقشة للآفاق بعيدة المدى للمشاركة بين أوروبا و دول المتوسط استعدادا لدخول القرن الواحد و العشرون.[1]

و عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون شامل و تجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية المستجدة على الساحة الدولية، و على جانبي المتوسط بصفة خاصة. و هو ما يتحقق من خلال مشاركة تراعي خصائص و قيم كل منها، مع العمل على تعزيز العلاقات الثنائية في نفس الوقت، و يؤكد الإعلان أن تحقيق هدف جعل حوض البحر المتوسط منطقة حوار و تبادل و تعاون بما يضمن الاستقرار و الازدهار، يتطلب سيادة الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتواصلة و المتوازنة.

و قد كان طرح إعلان برشلونة في توقيت مناسب، و كرد فعل للتطورات و المتغيرات الدولية و الإقليمية التي هيأت المناخ المناسب لطرح هذه الصيغة للتعاون الأورو– متوسطي، لأن التفكير في قضايا الأمن و التعاون الاقتصادي على مستوى إقليم البحر المتوسط لم يكن متاحا و لا مقبولا في ظل الحرب الباردة، التي كانت تستقطب معظم دول البحر المتوسط بين المعسكرين الشرقي و الغربي في ذلك الوقت، لدا جاء مؤتمر برشلونة تعبيرا عن وضع أساس جديد للعلاقات بين دول الاتحاد و دول جنوب و شرق البحر المتوسط و تضمن المؤتمر ثلاث محاور رئيسية:

[1]: محمد محمود إمام، (1997): اتفاقيات المشاركة الأوروبية و موقعها من الفكر التكاملي، مجلة بحوث اقتصادية عربية (عدد_7)، جمعية البحوث الاقتصادية، ص37.

المحور الأول-الجانب الاقتصادي و المالي: لقد اكتسى هذا الجانب أهمية بالغة حيث تضمن إعلان برشلونة الدعائم الأساسية للشراكة من أجل منطقة ازدهار للشراكة، من خلال تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية متواصلة و متوازنة و استمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط، و قد حدد البيان الأهداف الطويلة الأجل التالية:[1]

- تسريع معدلات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتواصلة.

- تحسين الأوضاع المعيشية لمواطني الدول الأطراف و زيادة التوظيف و تقليص فجوة التنمية بين المنطقتين الأوربية و المتوسطية.

- تشجيع التعاون و التكامل بين الإقليمين.

و سعيا لبلوغ هذه الأهداف جرى اتفاق على إقامة شراكة اقتصادية و مالية عبر ثلاث آليات: إنشاء منطقة تبادل حر، تطوير التعاون الاقتصادي، و زيادة الدعم المالي.

أ- الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة: و تتحقق منطقة التبادل الحر من خلال الاتفاقيات الأوربية المتوسطية الجديدة. و قد جعل المشاركون سنة 2010 حدا أقصى لإنشاء هذه المنطقة التي ستقام بالتدريج مع مراعاة الالتزامات التي تفرضها الشراكة. و يتم إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية على السلع الصناعية تدريجيا و فق جداول يتفق عليها الشركاء، كما يجري تحرير السلع الزراعية تدريجيا على أساس تبادلي و كذلك يتم تحرير الخدمات، بما في ذلك حق إقامة المنشآت. و قرر الشركاء تسهيل الإقامة التدريجية للمنطقة الحرة من خلال: [2]

---

[1]: محمد محمود إمام، " اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي "، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] : سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص 392.

– اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يخص قواعد المنشأ، الضمان، و حماية حقوق الملكية الفكرية و الصناعية و المنافسة.

– مواصلة تطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق، مع مراعاة احتياجات و مستويات التنمية.

– العمل على تعديل و تحديث البنى الاقتصادية و الاجتماعية مع إعطاء الأولوية إلى تشجيع القطاع الخاص و تنميته، و إلى تأهيل قطاع الإنتاج، ووضع إطار مؤسساتي و قانوني مناسب لاقتصاد السوق و العمل على التخفيف من النتائج السلبية التي يمكن أن تنتج عن هذه التسوية على الصعيد الاجتماعي، بتصعيد البرامج لصالح الفئات الأكثر فقرا.

– تشجيع الآليات الهادفة إلى تنمية عمليات تحويل التكنولوجيا.

ب **– التعاون الاقتصادي:** و قد حددت له المجالات التالية: [1]

– التسليم بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على كل من المدخرات المحلية الموجهة للاستثمار، و الاستثمار الأجنبي المباشر، و التأكيد على أهمية خلق مناخ ملائم للاستثمار، و خاصة إزالة ما يعترضه من قيود و عقبات، بما يعزز نقل التكنولوجيا و تشجيع الصادرات.

– التأكيد على أن التعاون الإقليمي الاختياري و تنمية التجارة بين الشركاء هو العامل الحاسم في بناء منطقة تجارة حرة.

– تشجيع منشآت الأعمال على الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض و العمل على خلق بيئة إدارية مشجعة. على هذا التعاون و ما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، و ضرورة

[1]: محمد محمود إمام، " اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 94–95.

وضع برنامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطة و الصغيرة.

– تنسيق البرامج متعددة الأطراف القائمة إضافة لخطة العمل المتوسطية، و العمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية و حماية البيئة، و مراعاة النواحي البيئية في السياسات الاقتصادية المختلفة بما يخفف من آثارها السلبية.

– الاعتراف بدور المرأة في التنمية، و العمل على رفع مساهمتها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية .

– التأكيد على الدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية المتوسطية، و تعزيز التعاون وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة.

– العمل على تعزيز طاقات البحث العلمي و التطوير و المساهمة في تدريب العاملين في المجالات العلمية و الفنية، و العمل على تنسيق الأساليب الإحصائية و تبادل البيانات.

ج – **الدعم المالي:** تميز الدعم المالي الذي أقره إعلان برشلونة 1995 بتحسن ملحوظ، حيث شمل مشروعات هامة و مجالات جديدة أدخلت لأول مرة، و هي برامج الإصلاح الهيكلي و ما ينجم من متاعب لمنطقة التبادل الحر الأورومتوسطية، و دعم التنمية الذاتية المتواصلة و تعبئة القدرات الاقتصادية المحلية وفق أداة جديدة استحدثتها المجموعة الأوروبية وهو ما يعرف باسم صندوق"MEDA" أو صندوق من أجل المتوسط، والذي يعتبر بمثابة الأداة المالية الأساسية للشراكة الأورومتوسطية .

ويختلف برنامج MEDA تماما عن البروتوكولات المالية السابقة، فالتحول في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في الجنوب إلى المعاملة على أساس الند بالند، أعطى السلطة

لصاحب رأس المال في تعيين العمليات التي يمولها ومتابعة تنفيذها، حتى يمكن له إلغاؤها في حالة انتهاك مبادئ الديمقراطية،"حقوق الإنسان والحريات الأساسية".[1]

بالإضافة إلى المساعدات المالية في إطار MEDA يقوم الاتحاد الأوروبي برصد مبالغ مماثلة على شكل قروض ميسرة من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) .

المحور الثاني– السياسي و الأمني: في هذا الجانب تعبر الأطراف المشاركة عن إيمانها بأن السلام، الاستقرار و الأمن في المنطقة المتوسطية ثروة مشتركة يجب العمل على تعزيزها بكل الوسائل المتاحة. و تحقيقا لهذه الغاية تم الاتفاق على القيام بحوار سياسي متين و منتظم يقوم على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي مع تجديد تمسكهم بعدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي و الخارجي، و في هذا الجانب يتعهد الأعضاء باحترام المبادئ التالية:

– العمل طبقا لميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و غيرهما من الالتزامات المترتبة على المعاهدات الإقليمية و الدولية للمشاركين فيها .

– تعزيز دولة القانون و الديمقراطية، مع احترام حق كل طرف في هذا الإطار في اختيار النظام السياسي، الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي و القانوني و تطويره .

– احترام التنوع و التعددية داخل مجتمعات الدول المشاركة، و مكافحة كافة مظاهر التعصب[2].

المحور الثالث– الجانب الاجتماعي، الثقافي والإنساني: ركز إعلان برشلونة على أهمية الشراكة الاجتماعية، الإنسانية و الثقافية و وجوب تماشيها مع الشراكة الأمنية السياسية، و الاقتصادية و المالية. و ترتكز على الحوار بين الحضارات في المنطقة المتوسطية، وما يتطلبه ذلك من احترام

---

[1] : Youcef Benabdallah, (2008) : L'Algérie face à la mondialisation , relever les défis pour gagner l'avenir , Edition Frederich EBERT STIFTUNG, Alger, p 27.

[2]: سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 247.

الثقافات و الأديان كشرط أساسي لتحقيق التقارب و توثيق التفاهم بين الشعوب. مع الإشارة إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية، خاصة عن طريق التدريب و التعليم في النواحي الثقافية و تشجيع التبادل الثقافي، وتعليم اللغات و النهوض بالنظم الإدارية من أجل تسهيل التلاقي البشري.و عليه يمكن توضيح أهم المبادئ المتعلقة بالجانب الاجتماعي، الإنساني و الثقافي من خلال ما يلي:

– تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزي الموجه.

– التعاون من أجل التغلب على مشاكل الهجرة ، عن طريق خلق وظائف بواسطة إنشاء برامج للتدريب و التكوين المهني .

– أهمية الحوار بين الثقافات و الحضارات في التقريب بين الشعوب في حوض المتوسط –التعاون في مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، و تجارة المخدرات و الفساد.

– إبراز أهمية التعاون لإيجاد وسائل لمكافحة العنصرية و كراهية الأجانب.

– تعزيز تنمية المجتمع المدني، والتعاون بين المنظمات الحكومية على أن تكون في إطار القانون الوطني لكل دولة.

ويلخص الشكل الموالي أهم جوانب الشراكة الأورومتوسطية

شكل رقم (1-1): أهم جوانب الشراكة الأورومتوسطية وأبعادها

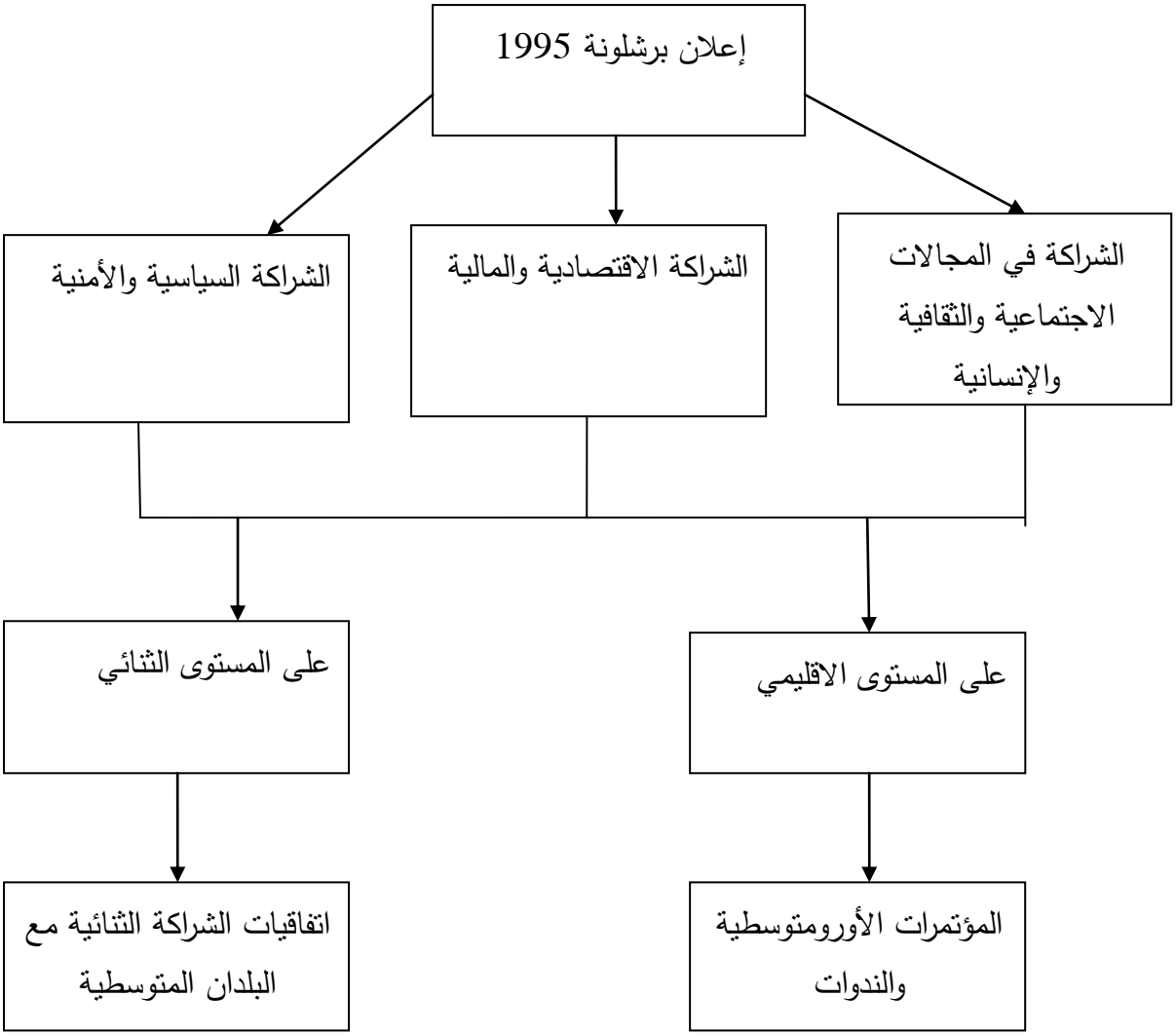

Source : Institut de la Méditerranée, (2000) : MEDA et le fonctionnement du partenariat euro Méditerranéen , étude réalisée par l'Institut de la Méditerranée, Marseille, Paris, p14.

3- تطورات إطار برشلونة:

تناول مؤتمر برشلونة- كما سبقت الإشارة- العديد من جوانب العلاقات الأوروبية المتوسطية: السياسية، الأمنية، الإقتصادية و المالية و غيرها و فيما يلي أهم التطورات التي طرأت على الجانب الخاص بالمشاركة الاقتصادية و المالية منذ عقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995.

شهد عام 1996 نشاطا ملحوظا على صعيد الاجتماعات و اللقاءات التي تمت بغرض مناقشة

القضايا الاقتصادية و التجارية التي تشملها بنود الجانب الاقتصادي من إعلان برشلونة، وعقدت الدول السبع و العشرون الأعضاء [1] ما يقرب من ثلاثين اجتماعا بهذا الخصوص، باتجاه الهدف الذي تم وضعه للتوصل إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول المتوسطية المشاركة بحلول عام 2010. ورغم عدد و كثافة الاجتماعات التي عقدت لا تزال هناك صعوبات كبيرة قبل التوصل إلى أرضية مناسبة لتحقيق هذا الهدف، و لا يكفي لتحقيقه الربط ميكانيكيا بين عدة اتفاقيات ثنائية على المستوى الرأسي بين الاتحاد الأوروبي و باقي الدول المتوسطية الجنوبية. بل يلزم لتحقيق ذلك العمل و بنفس الاهتمام على المستوى الأفقي أيضا من خلال التعامل مع متطلبات تحقيق المشاركة الجماعية للدول المتوسطية. و ما يعنيه ذلك من ضرورة توفر التوافق و الانسجام في الأطر و النظم و اللوائح بدرجة تكفي لتحقيق هذا التكامل.

- **مؤتمر فاليتا (أفريل 1997):** عقد وزراء خارجية الدول السبع و العشرين الإطراف في المشاركة الأوروبية المتوسطية ، مؤتمرهم الثاني في مدينة فاليتا عاصمة مالطا يومي 15 – 16 أفريل 1997، بغرض تقييم ما أنجزته هذه المبادرة مند انطلاقها في نوفمبر 1995، و الوقوف على المصاعب و المشكلات التي تواجه برامج المساعدات الأوروبية و خطة تأهيل المؤسسات الصناعية في دول جنوب المتوسط، و قد أعدت الدول العربية الثمانية المشاركة بيانا من أربعة محاور في مقدمتها: عملية السلام في الشرق الأوسط و التعاون الإقليمي، و المشاركة الاقتصادية و الثقافية، و قضية المهاجرين في أوربا، و أصدر المؤتمر وثيقته الختامية بصورة متوازنة و إن كانت لم تضف جديدا لتطوير مشروع المشاركة الأوربية المتوسطية.

[1]: دول الاتحاد الأوروبي و الاثنتي عشرة دولة متوسطية و هي: مصر، الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، سوريا، لبنان، مالطا، تركيا، قبرص، إسرائيل و السلطة الفلسطينية.

و قد تم الاتفاق على إحالة المسائل الخلافية التي تضمنها البيان الختامي إلى اجتماعات كبار المسؤولين للتوصل لحلول بشأنها، و من بينها في المجال الاقتصادي مسألة التجارة في السلع الزراعية و المديونية و المخصصات المالية لدول البحر المتوسط. [1]

- **مؤتمر باليرمو:** انعقد المؤتمر في مدينة باليرمو الإيطالية بين 3 – 4 جوان 1998، و قد هدف إلى إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم و الترويج حول أهمية إتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول المرشحة للانتساب إلى دائرة الشراكة الأوربية المتوسطية، كما أكد على أهمية السلام و الرغبة في إقامة شراكة حقيقية و متكافئة.

و مع إقرار المؤتمر من أنه يمكن أن تكون هناك اختلافات كبيرة في مسارات البلدان المشاركة، إلا أن عليها أن تمر عبر مراحل تحرير التجارة، و الخوصصة التي تشكل عناصر أساسية في برامج الإصلاحات البنيوية المقترحة .

- **مؤتمر شتوتغارت:** في الفترة ما بين 15–16 أفريل 1999 انعقد في مدينة (شتوتغارت) الألمانية مؤتمر حمل اسم هذه المدينة، خرج بعدة توصيات أكد فيها في المجال السياسي على تعزيز الحوار و على بناء الثقة بين شعوب الدول المشاركة، و تأييد حل سلمي في منطقة الشرق الأوسط إلا أنه لم يرق إلى مستوى الطموح العربي من الشراكة .

أما في المجال التجاري فقد أوصى المؤتمر بما يلي [2]:

– التأكيد على الأهمية القصوى لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأوربية– المتوسطية بحلول عام 2010، و أنه في هذا التاريخ يكون قد حدث التحول الاقتصادي في الاستثمار و خاصة

---

[1]: أسامة مجذوب، مرجع سبق ذكره، ص71.

[2]: سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص ص 217 – 218.

الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق مشروع منطقة الرخاء، و هو هدف يظل في قلب الشراكة.

– تجاوبا مع القرار الصادر عن المؤتمر الوزاري الثاني في مالطا، جرت منافسة حول دراسة مسحية للتجارة الحرة و التحول الاقتصادي منطقة البحر الأبيض المتوسط مقدمة من اللجنة الأوربية، و رحب المؤتمر بنتائجها و أكد الوزراء على الالتزام باستكمال شبكة اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوربي و الدول المتوسطية، و التي تتمتع بملامح مشتركة و تهدف إلى تحقيق منافع متبادلة على أساس المعاملة بالمثل.

– أكد الوزراء على الدور المركزي للمنشأ التراكمي في دعم التكامل الاقتصادي الفعال في المنطقة، و طالبوا باتخاذ كل التدابير الضرورية لإيجاد نظام يشتمل على قواعد منشأ متماثلة، باعتبار أنه يفتح الطريق لتراكم كامل عبر المنطقة الأوروبية المتوسطية بأسرع وقت ممكن.

– التأكيد على أهمية مواصلة الشركاء إتباع سياسة و جهد مكثف لدعم القطاع الخاص، و ذلك بمساندة المؤسسات المالية الدولية و الإقليمية و أن تستمر مؤسسات البنك الأوروبي (BEI)، وهيئة التنمية المتوسطية في الاضطلاع بدورها المساند في الشأن.

المطلب الثالث : مستجدات الشراكة الأورومتوسطية:

عرفت الشراكة الأورومتوسطية عدة تطورات ومستجدات، نظرا لتغير الظروف الدولية، وعم الرضا عن نتائج الشراكة الأورومتوسطية سواء من قبل الاتحاد الأوروبي، أومن قبل الدول المتوسطية الشريكة.

1–سياسة الجوار الأوروبية: تنص المادة 8 من معاهدة الاتحاد الأوروبي على أنه" ينبغي على الاتحاد تطوير علاقة خاصة مع دول الجوار بهدف إقامة منطقة ازدهار وحسن جوار تعتمد على

قيم الاتحاد وتتميز بعلاقات وثيقة وسلمية السلمية على أساس التعاون" . وجرى تصميم السياسة الأوروبية للجوار في عام 2003 لتطوير علاقات أوثق بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الجوار، بما في ذلك إتاحة الفرصة لتكامل اقتصادي أوثق مع الاتحاد الأوروبي واحتمال زيادة الوصول إلى السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي. وقضت الخطة بأن يكون التكامل تدريجياً، من خلال تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية ومؤسسية، و الالتزام بالقيم المشتركة.

أ- نشأة السياسة الأوروبية للجوار:

إن الحديث عن جذور سياسة الجوار يعود من جهة لعملية برشلونة ذاتها، والتقييمات السلبية التي قدمت لها، وعلى وجه الخصوص فيما يرتبط بما حققه هذا المسار على الصعيدين الاقتصادي والسياسي بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على إطلاق الشراكة الأوروبية – المتوسطية، وأمام تواصل النزاعات الإقليمية المتوسطية، وتواصل عملية اتساع الفجوة التنموية بين شعوب الضفتين لصالح شعوب الإتحاد الأوروبي أدرك هذا الأخير بضرورة دعم مسار برشلونة بسياسة جديدة لها القدرة على رفع هذه التحديات، ومن جهة أخرى أدرك كذلك الإتحاد الأوروبي أن غياب الاستقرار ونقص التنمية في جواره (دول شرق ووسط أوروبا غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، ودول جنوب المتوسط)، قد يشكل تهديدات لأمنه في المستقبل، خاصة في ظل التوسع المستمر لهذا الإتحاد بوصول حدوده لنقاط تماس مع أقاليم جغرافية مضطربة سياسيا واقتصاديا وغير مستقرة اجتماعيا.[1]

وفي عام 2003، ومع بداية التوسع القائم بالاتحاد الأوروبي، قامت المفوضية الأوروبية بتقديم هذا المفهوم الجديد "**سياسة الجوار الأوروبي**" لكافة الدول المجاورة لها شرقًا وجنوبًا ، وتهدف هذه

[1]: محمد مطاوع، (2006): أوروبا والمتوسط..من برشلونة إلى سياسة الجوار، السياسة الدولية (العدد 162)، ص 39.

السياسة بوجه عام إلى إيجاد فضاء ينعم بالرخاء والاستقرار والأمان لجميع الأطراف. حيث قدمت سياسة الجوار الأوروبية تكاملا اقتصاديا وعلاقات سياسية أكثر عمقا. وهي تخص الدول المجاورة للاتحاد برا وبحرا، ودول أخرى وهي: فلسطين، الأردن، أرمينيا، أذربيجان، إسرائيل، أوكرانيا، تونس، الجزائر، جورجيا، روسيا البيضاء، سوريا، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، مولدافيا.[1]

ب- آلية عمل السياسة الأوروبية للجوار، ومجالاتها الأساسية:

من العناصر الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية خطة العمل الثنائية المتفق عليها بين الاتحاد الأوروبي وكل بلد شريك. تحدد خطة العمل برنامجا للإصلاحات السياسية والاقتصادية والأولويات القصيرة والمتوسطة الأجل ويسبق صدورها إعداد التقارير الخاصة بالبلدان، وتتلخص آلية سير السياسة الأوروبية للجوار في الخطوتين الرئيسيتين التاليتين: [2]

الخطوة الأولى: التقارير الخاصة بالبلدان: تبدأ المفوضية الأوروبية بإعداد تقارير حول البلدان المعنية، وتشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوضع المؤسساتي في كل منها، والتقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ الاتفاقات الثنائية والإصلاحات المتفق عليها. كما تتركز التقارير حول سبل وإمكانات تعميق العلاقات بين الاتحاد وكل من البلدان المعنية.

تعرض التقارير على مجلس وزراء الدول أعضاء الاتحاد لاتخاذ القرار حول ما إذا كان الاتحاد سيقرر بدء المرحلة المقبلة . (خطط العمل)

الخطوة الثانية: خطط العمل الثنائي: بعد مصادقة المجلس الوزاري على التقارير ونشرها، يتفق الاتحاد الأوروبي والبلد الشريك في سياسة الجوار الأوروبية حول خطة العمل. ويحدد الجزء

---

[1]: تطور العلاقات االعربية الأوروبية بين الطموح والتردد، على الموقع الالكتروني: www.abcc.org، تاريخ التصفح 22-12-2015.

[2]: سياسة الجوار الأوروبية، على الموقع الالكتروني: www.enpi-info.eu/main.php، تاريخ التصفح 21-12-2015.

السياسي من التقرير الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وأولويات تنفيذها في المدى القريب والمتوسط.

وتختلف خطة العمل من بلد إلى آخر وتعكس الأولويات التي تم الاتفاق حولها مع الاتحاد الأوروبي. لكن كافة خطط العمل تغطي المجالات الواردة:[1]

-**الحوار السياسي المدعم:** وهو يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية ، الوقاية من الأزمات وإدارتها، الوقاية من التهديدات المشتركة كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، إشراك شركاء الاتحاد الأوروبي في بعض مظاهر" السياسة الخارجية والأمنية المشتركة "وكذا مظاهر" السياسة الدفاعية" لأوربا وتبادل المعلومات والعمليات المشتركة و إقامة مسؤولية مشتركة بين الاتحاد وشركاءه من أجل الأمن والاستقرار في المنطقة التابعة للسياسة الأوربية الجوارية.

-**سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية،** وذلك من خلال تكييف الدعم والمساعدات المالية ، فتح البرامج المتعلقة بترقية الروابط الثقافية والتربوية والبيئية والعلمية، وبما يتواءم مع الإستراتيجيات الوطنية المعتمدة لدى كل دولة شريكة.

-**دعم العلاقات التجارية والتفضيلية،** مع إمكانية المساهمة في السوق الأوربية الداخلية، وكذا بما يتضمنه من تعديل القوانين والمقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في مجالات : الإدارة ، الجمركة ، الزراعة، الصحة والغذاء، وذلك تسهيلا لدخولها الأسواق الأوروبية.

-**العدالة والشؤون الخارجية،** وهي تخص إدارة الحدود المشتركة ، تيسير تسليم التأشيرات، إجراءات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة ، تبييض الأموال والجرائم المالية والاقتصادية، دعم الأنظمة القضائية، توسيع التعاون القضائي و"الشرطوي."

---

[1]: جعفر عدالة، (2014): تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية (العدد19) ، جامعة سطيف، ص06.

-**ربط الحوار**، وذلك في مجالات :الطاقة ، النقل، البيئة ، مجتمع المعلومات ، البحث والإبداع.

-**الاتصال بين المجموعات**، والمقصود منه تنمية الموارد البشرية والاندماج الاجتماعي والتربية والتكوين.

-**التعاون الجوي**، ترقية التعاون بشكل اوسع بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه، وما بين دول الجوار ذاتها، خاصة تلك التي هي قريبة جغرافيا مع بعضها البعض.

ج-تأثير سياسة الجوار على الشراكة الأورومتوسطية:

لا تعتبر سياسة الجوار بديلا للشراكة الأورومتوسطية، بل هي دعم إضافي لها، من خلال اعتبار أن مسار برشلونة يشكل مرجعيةً أساسية لها.[1]

إن سياسة الجوار لا تلغي اتفاقيات الشراكة، بل على العكس فهي تؤكدها وتضمن استمرارها، كما أن التجسيد الجيد لها يسمح للدول بالحصول على عقود الجيرة التي تقربها أكثر من الاتحاد الأوروبي، وذلك بإمكانية اقتحام أسواقه، ففي حالة نجاح الدولة في تجسيد مخطط العمل فإنها ستحصل على غلاف مالي إضافي واندماج أكثر فعالية، هذا بالإضافة إلى أن هذه السياسة تطمح لتحقيق أهداف أعمق من تلك التي تسعى إليها اتفاقيات برشلونة، ففي حين أن هذه الأخيرة تسعى لإنشاء منطقة تجارة حرة، فإن السياسة الأوروبية للجوار تفتح آفاق اندماج اجتماعي، اقتصادي وسياسي، فهذا المبدأ يؤدي إلى خلق منافسة بين الدول من أجل التقرب من الاتحاد الأوروبي، حيث أن الدول تخشى من تلاشي هذه العلاقات لذلك ستعمل جاهدة من أجل تجسيد التزامات

[1] : رداف طارق، المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم" المنطقة الحاجزة، على الموقع الالكتروني: www.arabaffairsonline.org/admin، تاريخ التصفح 23-12-2015.

مخطط العمل، وهذا يتوقف طبعا على إرادة الدولة المعنية.[1]

يمكن للسياسة الأوروبية للجوار كمقاربة إستراتيجية أعمق للشراكة الأورومتوسطية، أن تقدم الدعم للإصلاحات المتخذة من طرف دول الضفة الجنوبية. و ليتحقق هذا الأمر لابد من إبداء الاعتراف بالحق في التنمية كهدف مركزي وجوهري، و كل ما يترتب عن ذلك من ضرورة قبول الإتحاد الأوروبي أن يتفتح وأن يجعل من قراراته أكثر ليونة في ميدانيين هامين و أساسيان بالنسبة لشركائه، ألا و هما الميدان الفلاحي و ميدان الهجرة . و لكي تكتسب السياسة الأوروبية للجوار مشروعيتها و في الآن نفسه تبقى مسجلة في مقاربة شراكة مسار برشلونة الذي يحتاج إلى دعم أكبر، فإن على هذه السياسة أن تعبر عن مشروع مشترك بين الأطراف المعنية به، يهدف إلى تأسيس فضاء مشترك للتعاون و تحقيق التنمية الأورومتوسطية المستدامة .

2- الاتحاد من أجل المتوسط :

أ-نشأة الاتحاد من أجل المتوسط:

أطلق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (NICOLAS SARKOZY) الاقتراح لاتحاد متوسطي أثناء حملته الانتخابية في 7 فيفري 2007 في خطاب في تولون (TOULON)، أعلن فيه أن الحوار الأورومتوسطي الذي بدأ قبل اثنتا عشرة سنة في برشلونة قد أخفق في إنجاز أهدافه .[2]

---

[1]: ليليا بن منصور، (2012): الشراكة الأورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، ص ص 87-88.

[2] :Thérèse Carolin Thasch, (2010): The Project of a Union for the Mediterranean – Pursuing French Objectives through the Instrumentalisation of the Mare Nostrum" , L'Europe en formation (N° 356), P55.

وقد جعل الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي" هذا المشروع أكبر أهداف عهدته الرئاسية، كما جعله العنوان البارز خلال تولي بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي سنة 2008. وقبل أن يصبح رسميا يحمل اسم مسار برشلونة، كان الاتحاد من أجل المتوسط المشروع الفرنسي الجديد للتعاون بين ضفتي البحر المتوسط يحمل اسم الاتحاد المتوسطي، وينص على أن عضويته من الجانب الأوروبي تقتصر على الدول المطلة على المتوسط من جهة، ودول الضفة الجنوبية من جهة أخرى، ولكن ذلك التصور لم يرق لعدد من الشركاء الذين قدموا اعتراضات علنية على المشروع، وأبدوا مخاوفهم من يؤثر سلبا على مسار برشلونة الذي لا يزال قائما، وعلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي بشكل عام.[1]

و توصلت الألمانية أنجلا ميركل في 8 مارس 2008 إلى تعديل صيغة المشروع الفرنسي بصفة تخدم أوروبا الموحدة، بحيث تم تحويل صياغة المشروع من " الإتحاد المتوسطي " إلى صيغة أشمل و أنسب و هي " مسار برشلونة : الإتحاد من أجل المتوسط".[2] حيث أقنعت أنجيلا ميركل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بأن" الاتحاد من أجل المتوسط "لا يمكنه استبعاد باقي الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي أيضا. و اتفق الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية على أن الأعضاء في الاتحاد لا يمكنهم طرح إقامة اتحاد سياسي خارج الاتحاد الأوروبي، وأن المشروع الجديد يجب أن يكون مشروعا أوروبيا يكون الاتحاد الأوروبي طرفا فيه، وأنه لا يمكن استثمار أصول مالية للاتحاد الأوروبي لتمويل مشاريع ليست للاتحاد الأوروبي، كما أنه سيكون خطيرا جدا، حسب

---

[1] : ورقة بحثية حول الاتحاد من أجل المتوسط، على الموقع الالكتروني: https://ar.scribd.com/doc، تاريخ التصفح 24-12-2015.

[2]: Pascal airault,(2008) : L'UMP en questions, Jeune Afrique (N° 2478) , p. 24.

تصريحات المستشارة ميركل، تحديد منطقتي نفوذ بالشكل الذي يكون فيه المتوسط تحت نفوذ فرنسا فيما تختص ألمانيا بأوروبا الشرقية. وهو ما قد يحدث شرخا في أوروبا.[1]

وبذلك تأسس الاتحاد من أجل المتوسط ، وهو عباة عن منظمة دولية ذات طابع اقليمي تجمع بين الدول السبعة والعشرين للاتحاد الأوروبي، وبين دول شرق وجنوب ضفة البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في عملية برشلونة، بالإضافة لموريتانيا، ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، وتركيا.[2]

ب-أهداف الاتحاد من أجل المتوسط:

الملاحظ أن الانتقال من الإتحاد من أجل المتوسط إلى" عملية برشلونة :إتحاد من أجل المتوسط" ليس مجرد تحول لفظي بسيط، بل إنه إدماج للمشروع في الحضن الأوروبي، وتأكيد المفوضية على أنه لن يكون سوى إنعاشا لعملية برشلونة لتحويل أهدافها إلى حقائق ملموسة، عن طريق نفخ روح جديدة في عملية برشلونة .ومن خلال الإصرار على صلاحية إطار برشلونة باعتبارها العمود الفقري للعلاقات الأورو-متوسطية، فإن المفوضية تعتبر أن المشروع الجديد سيجسد "شراكة متعددة الأطراف "تتمحور حول المشاريع الإقليمية والعابرة للحدود، تضم جميع دول الإتحاد الأوروبي والدول المشاطئة[3]. حيث تفيد تصريحات المسئولين الفرنسيين بأن هذا المشروع الجديد يسعى تقريبا إلى تحقيق نفس الأهداف التي وردت في إعلان برشلونة عام 1995، والمتمثلة في خلق فضاء متوسطي مستقر وحل الصراعات الدائرة في المنطقة، وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، وتحقيق التقارب بين شعوب هذا الفضاء، وإقامة منطقة للتبادل الحر.

---

[1]: سينين فلورنسا، (2010): الاتحاد من أجل المتوسط: تحديات وطموحات"، في: الكتاب السنوي للمعهد الأوروبي للبحر المتوسط، دار فضاءات للنشر والتوزيع، الأردن، ص 63.

[2]: Claude Gerard,(2008) : du bon usage de l'union pour la mediterranée , politique international (n°121), p 224.

[3]: بشارة خضر، (2010): أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008"، ترجمة: سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 258.

وأمام تعثر مسار برشلونة في تحقيق كل تلك الأهداف، بسبب ما وقع من تحولات اقليمية ودولية وتغير الموازين الدولية، وظهور تحديات أمنية وسياسية جديدة، أخذت فرنسا المبادرة واقترحت مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

وتحدد الأهداف المعلنة للاتحاد الجديد في إعطاء دفعة جديدة للعلاقات بين البلدان الأوروبية وشركائها في الضفة الجنوبية، عبر تحسين مستوى الحوار السياسي بين الاتحاد والشركاء المتوسطيين، والمبني على توزيع المسؤوليات بين الطرفين بشكل متوازن.

ويمكن إجمال الأهداف الرئيسية للاتحاد من أجل المتوسط من خلال العناصر التالية:[1]

- تطوير العلاقات بين ضفتي المتوسط، اقتصاديا وثقافيا، وإنشاء مشاريع مشتركة تنهض بالتعاون الاقتصادي وتعالج قضايا البيئة والأمن وترتقي بالحوار الثقافي بين الحضارات.
- العمل على نقل العلاقة بين ضفتي المتوسط إلى طور جديد، وتحويل الحوض المتوسطي إلى ساحة للتعاون والتكامل الاقتصادي تتقاسم فيه الدول المعنية ثمار علاقة أكثر حركية وازدهار.
- إقامة المشروعات ذات الطابع الإقليمي والوطني، حيث يكون لكل دولة الحرية في المشاركة أو عدم المشاركة في هذه المشروعات، وهناك اتفاق أن تكون هذه المشروعات مرتبطة بمجالات البنية الأساسية والتلوث البيئي والطاقة والحماية المدنية.
- يعتبر الاتحاد من أجل المتوسط إطارا مكملا لعملية برشلونة، وليس بديلا لها، مع التأكيد على أهمية المحافظة على المكتسبات التي حققتها عملية برشلونة.
- حشد طاقات مصادر تمويلية جديدة، نابعة من القطاعين العام والخاص.

[1]: ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص90.

و تتعلق المشاريع الستة المقترحة من قبل القمة التأسيسية و التي سيتم العمل على تحقيقها حسب القمة في أقرب وقت في ما يلي:[1]

- تنقية مياه البحر الأبيض المتوسط.
- بناء طرق سريعة برية و بحرية تسهل تنقل الأشخاص و البضائع بين الدول المتوسطية.
- العمل المشترك على إنشاء حماية مدنية ضد الكوارث الطبيعية.
- إقامة برنامج للطاقة الشمسية.
- العمل على تنمية المؤسسات الاقتصادية للدول الأعضاء.
- إنشاء جامعة أورومتوسطية.

ج- أسباب فشل الاتحاد من أجل المتوسط:

هناك جملة من العوامل السياسية والاقتصادية كانت وراء تعثر مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، إضافة إلى وجود خلافات داخل دول الاتحاد الأوروبي نفسه حول فكرة المشروع وجدواه، نظراً لعدم تحمس العديد من الدول الأوروبية لدعم فكرة المشروع منذ الانطلاق، حيث اعترضت ألمانيا منذ البداية ومعها عدد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، على انفراد ساركوزي بالمشروع، فأدخلوا عليه تعديلات، طالت صورة الاتحاد وهيكلته، واشترطوا عدم تخصيص موازنات واعتمادات له، كما رفضوا على وجه الخصوص إنشاء هيكل بيروقراطي لإدارته.

ولم يكن مصير المشاريع الاقتصادية، التي أدرجت في إطار "الاتحاد من أجل المتوسط"، سوى التعثر والتوقف، وفي مقدمتها مشروع "الخطة الشمسية المتوسطية"، وكذلك مشروع المياه المتوسطي الرامي لتنظيف البحر المتوسط من التلوث بحلول العام 2020، كما أن "خطة النقل

---

[1]: مركز معلومات الجوار الأوروبي، " الاتحاد من أجل المتوسط"، على الموقع الالكتروني: www.enpi-info.eu/**med**portal، تاريخ التصفح 25-12-2015.

المتوسطية" الرامية لتشبيك الضفتين لم يكن مصيرها أفضل من المشروعين السابقين، بسبب شحّ التمويل. ويضاف إلى ذلك فشل اجتماع وزراء المياه المتوسطيين في أفريل 2010، بسبب الخلاف بين وفود الدول العربية وإسرائيل على "الأراضي المحتلة."

ويمكن إجمال أهم الأسباب التي أدت إلى فشل مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في العناصر التالية: [1]

– تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية، وتأثيرها في معظم الدول الأوروبية، خصوصاً بعد إفلاس اليونان وإيرلندا. فلم تكن فرنسا تتوقع مدى تأثير وعمق الأزمة حين طرح رئيسها المشروع.

– ضعف الميزانية التي اعتمدت لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وعدم وضوح البرامج وضبابية المشاريع المقترحة.

–عدم تقديم الأوروبين للمساعدات التي اقترحوها لبلدان المغرب العربي، حيث يصل إلى هذه البلدان سوى ثلث المبالغ الموعودة منذ عام 2005. ونظرياً، بلغت تكاليف مسار برشلونة نحو 20 مليار يورو، لكن معظمها عاد إلى الشركات الأوروبية ومؤسساتها الدولية ومنظماتها غير الحكومية، التي تقدم الدراسات والاستشارات لمشاريع توقفت أو لم تقم أصلا، لكن أصحاب الشركات استفادوا من هذه المبالغ، بشكل مباشر أو غير مباشر، وجرى تحويل وجهة بعض التمويلات التي كانت مخصصة لبلدان المغرب العربي من طرف الاتحاد الأوروبي، إلى بعض دول أوروبا الشرقية، لدعم اقتصادها ومساعدتها على تحقيق الاندماج في نسيج الأوروبي.

---

[1]: ساركوزي .. ماذا بقي من «الاتحاد من أجل المتوسط»؟، على الموقع الالكتروني:
www.aleqt.com/2010/12/03/article_475071.html ، تاريخ التصفح 25-12-2015.

-عدم تحمس الدول الأوروبية لصرف المزيد من الأموال لتمويل المشاريع المتوسطية، حيث اعترف، مؤخراً، هنري جوينو، المستشار الخاص للرئيس نيكولا ساركوزي، أمام لجنة تابعة لمجلس الشيوخ الفرنسي، أن المشاريع الأولى التي تمّ إدراجها في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، تحتاج لاستثمارات بقيمة 80 مليون يورو، ولم يتم تأمين هذا المبلغ، خاصة في ظروف الأزمة والركود اللذين يضربان الاقتصاديات الأوروبية.

خاتمة الفصل:

إن الصيغة الجديدة للتكامل الإقليمي والتي تكرست ملامحها خلال فترة التسعينات لا تقتصر على مجموعة من الدول المتقاربة التي تقع ضمن إقليم معين، بل إن الأساس فيها هو التفاف مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة وهو ما يجعلها تجمعا بين إقليمين أو أكثر، وليس إقليم واحد، أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو، حيث يعهد إلى الطرف المتقدم بقيادة المجموعة، ولا يعتبر التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية عائقا للتجمع، بل يجب إنشاء قاعدة للتفاهم والتحاور.

ولقد جاءت اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية في إطار هذه الموجة الإقليمية الثانية أو ما يعرف بالإقليمية الجديدة الخاصة بتحرير التجارة، حيث تهدف الى بناء شكل من أشكال التكامل الاقتصادي بين كل من الاتحاد الاوروبي الذي يضم مجموعة من الدول الصناعية المتقدمة من جهة، والشركاء المتوسطيين الذين يعتبرون أطرافا نامية في الجهة المقابلة.

حيث عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خلال الشراكة. ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كما يهدف إلى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، وبشكل مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات.

ولقد اتسمت الشراكة الأورومتوسطية بمنهج كلي مقارنة بالمبادرات التي تم طرحها من قبل الاتحاد الاوروبي تجاه جيرانه على ضفتي المتوسط جنوبا وشرقا، في عقدي الستينات والسبعينات . بحيث يضم اتفاق الشراكة إضافة إلى العوامل الاقتصادية والمالية، أهدافا سياسية واجتماعية وثقافية، كما قدمت برامج عمل تهم جميع الشركاء.

ونظرا لتغير الظروف الدولية والتوسع الأوروبي، وعدم الرضا عن نتائج الشراكة الأورومتوسطية، قام الاتحاد الأوروبي ببعث سياسات جديدة كدعم إضافي لمشروع برشلونة والمتمثلة في سياسة الجوار الأوروبي، وسياسة الاتحاد من أجل المتوسط.

الفصل الثاني: انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على الدول المتوسطية الشريكة

تمهيد:

يمر الاقتصاد العالمي بتفاعلات و تحولات اقتصادية كبيرة، حيث يعرف موجة جارفة نحو التوجه إلى اقتصاد السوق و ما يتبعها من خوصصة للمؤسسات و تحرير للمبادلات التجارية و في هذا الإطار برزت تكتلات تضم إلى جانب الدول المتقدمة دولا نامية تهدف إلى بناء فضاءات اقتصادية مندمجة، وتشترك جميعها في كونها تضم جانبين أساسيين الأول تجاري والثاني مالي، ولهذا بدأت الدول العربية تعمل وفق منهج التكتل والشراكة لمواجهة القوى الاقتصادية الصاعدة، حيث قامت بتعزيز الروابط و العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي و الذي يعتبر أهم شريك تجاري لها، من خلال توقيعها على اتفاقيات شراكة مع هذا الأخير، وعلى الرغم من مرور حوالي20 سنة على إعلان برشلونة المؤسس لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، لا زال الجدل قائما حول موضوع الشراكة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة، فهناك من يعتقد بأن الشراكة الأوروبية العربية هي فرصة تاريخية ينبغي اقتناصها، وأنها خيار استراتيجي يخدم مصلحة الطرفين معا، في حين يجزم آخرون أن فوائد الدول المتوسطية الشريكة ضئيلة للغاية، ومشكوك فيها على الأقل خلال الأمد المتوسط، و هي غير مؤكدة على الأمد الطويل، وأن كلفتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ستكون مرتفعة، فضلا على أنها ستؤدي إلى إجهاض عملية التنمية الصناعية للبلدان المتوسطية الشريكة، و بهدف التعرف على النتائج المترتبة عن توقيع اتفاقيات الشراكة على البلدان المتوسطية الشريكة، يقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين :

المبحث الأول : يتناول انعكاسات التحرير التجاري والتعاون الاقتصادي والمالي على اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة.

المبحث الثاني : يختص بدراسة بعض تجارب الشراكة الأورومتوسطية .

المبحث الأول: انعكاسات التحرير التجاري والتعاون الاقتصادي والمالي

يعتبر إعلان برشلونة 1995، حجر الأساس للتوقيع على اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي هذه الاتفاقيات تتميز بديمومتها وشموليتها، وإقرارها بصفة خاصة إرساء منطقة للتبادل الحر، وذلك بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بصفة تدريجية خلال مرحلة انتقالية على مدى 12 سنة، كما تشتمل على إقامة تعاون اقتصادي ومالي بين طرفي الشراكة .

من هنا فإن هذه الاتفاقيات ستكون لها انعكاسات على اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة، وهو ما سيتم تبيانه من خلال هذا المبحث الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب رئيسية، يتناول المطلب الأول انعكاسات التحرير التجاري، بينما يتناول المطلب الثاني انعكاسات التعاون الاقتصادي، في حين يركز المطلب الأخير على انعكاسات التعاون المالي على الدول المتوسطية الشريكة.

المطلب الأول: انعكاسات التحرير التجاري على اقتصاديات الدول المتوسطية:

يهدف المشروع الأورومتوسطي إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية، خلال فترة زمنية محددة، تختفي بعدها الرسوم الجمركية والعوائق الأخرى، التي تعترض حرية انتقال السلع والخدمات، بين الأطراف المتعاقدة، وتختلف الفترة الزمنية المتفق عليها لاستكمال منطقة التجارة الحرة، من دولة عربية إلى أخرى.

وسيتم تفكيك الحواجز الجمركية (التعريفية) وغير الجمركية (غير التعريفية) أمام المبادلات التجارية في المنتجات المصنعة وفقا لجداول زمنية يتم مناقشتها بقدر ما تسمح به السياسات المختلفة، فضلا عن تحرير التبادل التجاري للمنتجات الزراعية من خلال المعاملة التفضيلية المتبادلة بين الأطراف، أما تجارة الخدمات سوف تحرر تدريجيا طبقا للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.

و هذا ما تطرق إليه الباب الثاني من اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية فقبول هذه الإجراءات من طرف الدول المتوسطية الشريكة يحمل في طياته مجازفة تهدد اقتصادياتها الناشئة، و توازنها الاجتماعي الجاري تدعيمه.

1-الآثار السلبية لإنشاء منطقة التبادل الحر على اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة

يمكن حصر الانعكاسات السلبية لتحرير التجارة على اقتصاديات الدول المتوسطية من خلال العناصر التالية:

– تختلف مستويات النمو و الإنتاج و الدخل و الرفاهية بين الإتحاد لأوروبي وكل الدول العربية المتوسطية بصفة عامة، وخاصة إذا نظرنا إلى مسار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية حيث اشترط الإتحاد الأوروبي أن تكون ثنائية بينه وبين كل دولة متوسطية ويتم التفاوض معها ككيان منفصل عن البقية،هذا التباين في المؤشرات الاقتصادية الكلية و الجزئية بين أطراف الشراكة الاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي، يمثل أحد أهم العيوب من الناحية النظرية التي ارتكز عليها المنتقدون لعملية الشراكة الأورو متوسطية، وهذا يعني في أحسن الأحوال أن يتحمل الشريك الضعيف (الدول المغاربية والعربية المتوسطية) انعكاسات التحرير التجاري والمنافسة الغير متكافئة مع الشريك القوي الإتحاد الأوروبي (على مدى القصير والمتوسط)، لتبدأ بعد ذلك في جني الثمار إن وجدت (على المدى الطويل).

–سيؤدي تحرير التجارة مع أوروبا إلى ارتفاع مستوى الواردات العربية من السلع الرأسمالية والمنتجات نصف المصنعة، بسبب إعفائها من الرسوم الجمركية في بداية المرحلة الانتقالية، وبالمقابل سيتراجع مستوى الصادرات العربية من المنتجات ذات الميزة النسبية و المنافسة العالمية

كالغزل والنسيج والملابس والمصنوعات الجلدية والأسمدة، وستعرف الصادرات العربية في البداية نموا بطيئا نسبيا بسبب عدم مرونة العرض في هذه الاقتصاديات.[1]

-استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة لم يكن في صالح الدول المتوسطية الشريكة، بمعنى آخر أن الاتحاد الأوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتجات الفلاحية التي تمتلك فيها الدول الشريكة مزايا تنافسية، مما يعرقل من تحرير المبادلات التجارية في المنطقة المتوسطية في مجال المنتجات الزراعية ويحرم هذه الدول فرصة الولوج إلى السوق الأوروبية.

- ستؤدي عملية التفكيك الجمركي على السلع الأوروبية إلى انخفاض مهم في الموارد الجبائية للخزائن العامة للدول المتوسطية الشريكة، مما يشكل عجزا كبيرا بالموازنة العامة لهذه الدول بسبب اعتمادها بشكل متزايد على الإيرادات الجبائية و بصفة خاصة للدول الغير نفطية.

وعلى هذا الأساس فإن حجم الخسائر في إيرادات الدول المتوسطية نتيجة التفكيك الجمركي سيؤدي إلى إختلالات كبيرة في التوازنات الاقتصادية لهذه الدول، باعتبار أن هذه الدول لا يمكنها تعويض هذا النقص أو هذه الخسارة في الموارد بتخفيض مقابل في النفقات نظرا لأهمية هذه الأخيرة في تمويل الهياكل القاعدية والنفقات الإضافية المتعلقة بمواجهة آثار الانتقال الاقتصادي. [2]

- يؤدي إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية بالمستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية لارتفاع درجة تنافسيتها من ناحية السعر، إضافة إلى وجود ضغط تنافسي على صادرات السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوروبي وانخفاض ما كانت تتمتع به الدول المتوسطية من تفضيلات و خاصة في مجال النسيج (الاتفاق متعدد الألياف في طريق الزوال).[3]

---

[1]:عمورة جمال، (2006): دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 245.

[2] : المرجع نفسه، ص 248.

[3]:Kebabbian G,(1995) : Elément d'une prospective Euro méditerranéenne: une region à construire , edition bublishud, Paris, France, pp 79-81.

-إن إعادة تخصيص العمل والتخلي عن بعض النشاطات الصناعية غير القادرة على المنافسة يؤدي بصورة منطقية إلى ارتفاع نسب البطالة الناتجة عن تحويل العمل أو تسريح أو اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية في المدى القصير والتي هي مرتفعة أصلا لدى الدول الشريكة، كما أن الدول التي يسهم فيها القطاع العام بشكل كبير، والتي يكون فيها حجم الصناعات الموجهة للاستهلاك المحلي أقل كفاءة ستكون أكثر تعرضا للبطالة، وبالتالي يتحتم عليها البحث عن السبل الكفيلة للتخفيف من حدتها بخلق فرص عمل جديدة، خاصة وأن المنطقة المتوسطية تعد من المناطق التي تشهد نموا ديمغرافيا كبيرا، حيث تشير إحدى الدراسات الاقتصادية إلى أن مجموع الدول الشريكة لابد لها لكي تحافظ على نسبة التشغيل لسنة 2000، أن توفر أكثر من 83 مليون فرصة عمل في آفاق 2010 وحوالي93 مليون فرصة عمل بحلول سنة 2020[1].

-لا ينتظر أن تجلب منطقة التبادل الحر استثمارات مباشرة إلى بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط، ومنها البلدان المغاربية، على الأقل في الآجال القصيرة، لأن إتاحة الفرصة للدخول إلى الأسواق الأجنبية لا يؤدي تلقائيا إلى زيادة الصادرات، كما أن فتح الأسواق المحلية أمام الصادرات الأجنبية في إطار منطقة التبادل الحر لا يؤدي إلى تلقي المزيد من الاستثمارات الأجنبية بطريقة آلية، ما لم تتوفر عوامل إضافية، أهمها إتباع سياسات ترفع من كفاءة وتنافسية المؤسسات الاقتصادية والمنتجين المحليين، وتطوير مؤشرات الاقتصاد الكلي لزيادة جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية[2].من جانب آخر فإن التوجه الحالي للاستثمارات الأوروبية يفضل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

---

[1] : Handoussa Héba et Reiffers Jean-Louis,(2003) : Rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen en 2003 , Forum Euro-méditerrnéen des Instituts FEMISE Economique, Marseille, p6

[2] : عماد جاد، (2001): الإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط: الواقع واحتمالات المستقبل، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ص 97.

-قد تتحمل بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط تكلفة تنشأ عما يسمى بتأثير "أذرع محور العجلة" والناشئ بدوره عن عقد اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي في حين يحتفظ كل بلد من بلدان المنطقة بحواجز تجارية مرتفعة داخل المنطقة المغاربية، وفي هذه الحالة فإن المستثمرين الأجانب، الذين يمكنهم أن يستثمروا في أحد بلدان المنطقة بفضل حق الوصول الذي يكون قد منحه لهم هذا البلد إلى سوقه المحلية، سيجدون حافزا على الاستثمار في "محور العجلة" (الاتحاد الأوروبي) الذي يوفر لهم حق الوصول إلى كافة بلدان المنطقة (أذرع العجلة)[1].

ويمكن إجمال الآثار السلبية لانشاء منطقة التجارة الحرة على الاقتصاديات الغير تنافسية من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (2-1): أثر منطقة التبادل الحر على الإقتصاديات غير المؤهلة لخوض المنافسة .

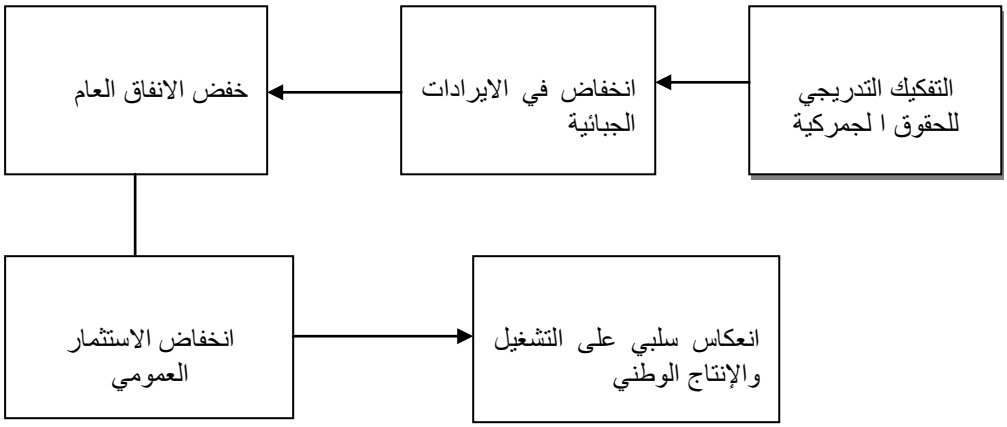

المصدر: عمورة جمال، (2006): دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر ، ص251.

[1] : محمد الشريف منصوري، (2009): إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام الجديد للتجارة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص201.

2-الآثار الايجابية لانشاء منطقة التجارة الحرة على اقتصاديات الدول المتوسطية:

يلتزم الإتحاد الأوروبي بموجب هذه الاتفاقية بمنح إعفاء تام وفوري من رسوم التعريفة الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للمنتجات الصناعية المستوردة مباشرة من الدول العربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة بمجرد دخولها حيز التنفيذ، الأمر الذي يوفر للدول العربية المتوسطية فرصا قائمة لتصدير منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية بشكل تفضيلي مطلق إذا ما استطاعت التغلب على قواعد المنشأ المعقدة التي تشتمل عليها الاتفاقية .وفي هذا الصدد نلاحظ أن بعض الدول العربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة أخذت مبادرة هامة بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة العربية المتوسطية المعروفة باتفاقية أغاديرفي بداية 2004، بين كل من الأردن، تونس، مصر والمغرب بهدف رفع درجة التبادل التجاري البيني لهذه الدول والاستفادة من إمكانيات التراكم في المنشأ في التصدير إلى الأسواق الأوروبية.[1]

إن الآثار الإيجابية لإنشاء منطقة تجارة حرة هي آثار غير مباشرة وعلى المدى البعيد وترتبط بشكل أساسي برفع المستوى التنافسي للمؤسسات الاقتصادية في المنطقة.ويمكن اجمال أهم هذه المكاسب والمزايا من خلال العناصر التالية [2]:

*سوف يؤدي تحرير التجارة إلى تحسين القدرة والكفاءة الإنتاجية.

*من المتوقع أن تفيد الاتفاقيات في ترقية المنافسة، وتشجيع الاستثمارات وتقليص تكاليف المعاملات الإدارية المتعلقة بالتجارة.

---

[1]: علاوي محمد لحسن، (2012): اتفاقيات الشراكة الأوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية...أم شراكة واردات –مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات (العدد 16)، المركز الجامعي غرداية، 2012، ص ص 149-150.

[2] : زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، (2002): تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد 01)، جامعة سطيف، ص ص 13-14.

*من المنتظر أن يعزز التزام الشركاء بالاتفاقيات من مصداقية النهج الإصلاحي الذي تسلكه البلدان المعنية.

المطلب الثاني: انعكاسات التعاون الاقتصادي

يهدف التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأوروبية مع الدول المتوسطية الشريكة إلى مساندة نشاطات هذه البلدان بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية دائمة، ودعم كل الجهود التي من شأنها تقليص هوة التنمية بين الشركاء والوصول إلى مستويات متقاربة نسبيا، فالواقع يشير إلى فوارق عميقة بين اقتصاديات الدول الأوروبية المتقدمة ودول جنوب البحر المتوسط، إن الطرفان متفقان على إنشاء منطقة للتجارة الحرة، ومتفقان كذلك على أن العائق الوحيد الذي يحول دون ذلك هو هذا الفارق الكبير في معدلات النمو بين الطرفين، وإذا كان من سبيل لإنجاح منطقة التجارة الحرة، فلا يوجد غير ذلك العمل الجاد والنية الصادقة في تقليص هذا الفارق.

1-مجالات التعاون الاقتصادي في إطار اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية:

يركز التعاون الاقتصادي بالدرجة الأولى على القطاعات التي تعاني من صعوبات داخلية للدول المتوسطية الشريكة، أو تلك التي تتأثر بإجمالي عملية تحرير الاقتصاد، وتحديدا نتيجة لتحرير التجارة بين طرفي اتفاق الشراكة، الأمر إذا يتعلق بالإسراع في إحداث تنمية متسارعة ومستدامة للدول المتوسطية الشريكة يرصد تحركاتها الاتحاد الأوروبي ويمدها بالتعاون اللازم لديمومتها.

وإذا كان التعاون الاقتصادي يمس كل المتغيرات التي تدخل في تركيبة التنمية، فإنه يعطي الأولوية للمؤسسات التي ستتعرض في المدى القصير للمنافسة الحادة في إطار حرية التبادل التجاري وإقامة منطقة التجارة الحرة، لذلك فالتوجه في هذا التعاون الاقتصادي سيوجه إلى متابعة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات، وتنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بغرض توفير فرص العمل، وتوزيع الدخل، وتزويد السوق المحلية بمختلف السلع الاستهلاكية، وضمان الاستقرار

الاجتماعي، زيادة على تدعيم القطاع الخاص وخصخصة المؤسسات العمومية، ومن هنا نجد أن أولويات التعاون الاقتصادي تتمحور حول الإصلاحات الهيكلية وتأهيل المؤسسات، و تدعيم القطاع الخاص[1].

وحتى تكون هناك متابعة فعالة لأساليب ومجالات التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي من جهة والدول الشريكة من جهة أخرى، تم وضع طرق وأنماط لتنفيذ هذا التعاون والإلمام بكل مجالاته، وذلك عن طريق الحوار الاقتصادي المنتظم الذي يعقد بين الطرفين ويغطي كافة قطاعات السياسة الاقتصادية الكلية، وتبادل منظم للمعلومات والأفكار في كل من قطاعات التعاون، بما في ذلك اجتماعات المسؤولين والخبراء، وتشجيع الأعمال المشتركة عن طريق ورشات العمل، وتشجيع المساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية.

1-1: الإصلاحات الهيكلية

إن عملية التأهيل تشير إلى رفع أداء مؤسسة من خلال مختلف وظائفها إلى مستوى منافسي المستقبل، أي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة إلى مستوى القدرات التنافسية التي ستنافسها سواء في السوق المحلي أو الدولي وهذا بدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، إلا أن عملية التأهيل ليست مقترنة فقط بالدول النامية بل توجد في أي بلد سواء كان ناميا أو متقدما أو تجمع مؤسسات أو مؤسسة تسعى إلى تحسين أدائها، فالشرطان الأساسيان في عملية التأهيل هو وجود منافسة ووجود إرادة لتحسين الأداء مقارنة بالمنافسين الحقيقيين أو المحتملين[2].

---

(1): Abdelkader Sid Ahmed, (1998) : les Economies Magrébines face aux défis de la zone de libre échange Euro-méditerranéen , CNRS éditions, paris, France ,p87.

(2): Dadi Adoun Nacer, Babenette Abderahmane, (2007) : Etude sur la réhabilitation des petits et moyennes entreprises et la perfection de sa concurrence , Regard sur l'état de l'Algérie , Revue des reformes économique et intégration en économie mondiale (N°3) , école supérieure de commerce, p47.

إستراتيجية التأهيل الصناعي ضرورة حتمية لتكييف صناعات الدول المتوسطية الشريكة مع متطلبات منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية من جهة، و للمطابقة مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى، لهذا كان لزاما على هذه الدول إتباع سياسات إعادة هيكلة لهياكلها الصناعية، ويتم تطبيقها خلال المرحلة الانتقالية التي تنتهي بإنشاء منطقة للتجارة الحرة يكون فيها مستوى المنافسة متقاربا بين الطرفين.

فعملية تأهيل المؤسسات الصناعية في الدول المتوسطية الشريكة تتطلب أموالا خاصة و إجراءات واضحة من طرف السلطات العمومية من شأنها تسهيل العملية، ووضع الأسس التي تديرها وتتابع تطوراتها، ذلك أن عملية التأهيل الصناعي تتطلب برنامجا واسعا للعمل بغرض إعادة هيكلة المؤسسات و تكييفها.[1]

وتتضمن اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي برامج لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير منتجاتها والزيادة من صادراتها عن طريق إبرام العقود ونقل التكنولوجيا من المؤسسات في الدول الأوروبية، بالإضافة إلى برامج التدريب ومجالات متعددة للتعاون الفني بين طرفي الشراكة[2].

1-2: الاستثمار الأجنبي المباشر:

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر، للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل

[1] : شريط عابد، (2004): دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الأورو-متوسطية:حالة دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 153.

[2] : يوسف مسعداوي، (2010): دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، ص 184.

حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

وهو يختلف عن الاستثمار في المحفظة لكونه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي كجزء من أوكل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.[2]

و لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي بعد أن أصبحت من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، ابتداء من النصف الأول من الثمانينات ومع بداية الألفية الجديدة أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا أساسيا من عناصر إستراتيجية التنمية، حيث أصبحت الدول المتقدمة والنامية تضع ضمن استراتيجياتها تطوير مناخها الاستثماري وتعزيز مؤسساته وتكييفه مع متطلبات العولمة واقتصاديات السوق لجذب حصة معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

وتماشيا مع أهداف التحرر الاقتصادي للدول المتوسطية الشريكة في إطار الشراكة الأوروبية، و ضمانا لإنجاح هذه الاتفاقيات والرفع من معدلات التجارة الخارجية للدول المتوسطية تحضيرا للدخول في فضاءات منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية ونجاح التعديلات الهيكلية التي تقوم بها، و خاصة إعادة تأهيل القطاع الصناعي، و خوصصة القطاع العام، قامت هذه الدول بإحداث تغييرات على

---

[1] : أمينة زكي شبانة، (1994): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاد السوق، المنعقد في7-9 أفريل 1994، القاهرة، ص2.

[2] : عبد السلام أبو قحف، (2001): نظريات_التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص13.

سياستها الاقتصادية لتوفير المناخ الملائم و الظروف المناسبة قصد استقطاب أكبر قدر ممكن من رأس المال الأجنبي، و ما يتطلبه ذلك من الاتجاه نحو الاقتصاد الحر[1].

1-3: تدعيم القطاع الخاص

لقد أصبحت الخصخصة منهجا وأسلوبا اعتمدت عليه العديد من الدول النامية والمتقدمة للتخلص من الحجم الزائد للقطاع العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة والكفاءة الإنتاجية في وحدات القطاع العام بصفة خاصة، بحيث أصبح مصطلح الخصخصة من أهم المصطلحات على الساحة الاقتصادية العالمية في منتصف السبعينات بعد أن تصاعدت الدعوة في مختلف أنحاء العالم لنقل ملكية المشروعات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص نتيجة حالة الركود الاقتصادي الشديد المصحوب بنسب تضخم مرتفعة[2].

لقد كان من الضروري للدول المتوسطية الشريكة أن تولي أهمية كبرى لخوصصة المؤسسات باعتبارها الركيزة الأساسية لعملية التحرر الاقتصادي، وحرية المبادلات التجارية، التي اعتمدتها هذه الدول كسياسة لدفع مستوى الكفاءة الاقتصادية بشكل عام وتؤهلها للمنافسة الاقتصادية في إطار منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية حسب مقتضيات الشراكة.

وقد قامت الدول المتوسطية الشريكة بعدة برامج لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة، و ذلك انطلاقا من قناعتها بالأهداف التي ستحققها من وراء تطبيق هذه البرامج سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، ولعل أبرز هذه الأهداف تكمن في تحقيق الكفاءة الاقتصادية و التكنولوجية و نمو قطاع الأعمال الخاص و تحقيق درجات عالية للمنافسة و تنمية أسواق رأس المال، و تخفيض الضغط

---

[1] : شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص159.

[2] : أحمد عارف العساف،(2009): سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 7)، الجزائر، ص135.

المالي على الدولة وتشجيع الاستثمار الأجنبي، و تحقيق معدلات عالية للتشغيل و لو على المدى البعيد[1].

إن الخصخصة كأسلوب للإصلاح الاقتصادي رغم أهميتها، لا يمكن لها النجاح في غياب إستراتيجية تحدد سلفا المعايير الواجب اعتمادها لانتقاء المؤسسات القابلة للخصخصة، ثم التقنيات المناسبة لها باعتبارها ليست شكلا أو تقنية واحدة، ليأخذ منها كل مجتمع ما يتناسب وواقعه وأهدافه وإمكانياته وأولوياته، فهي ليست هدفا في حد ذاتها وإنما هي وسيلة من وسائل ترشيد الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد السوق، ومن ثم يستدعي نجاحها توافر متطلبات السياسة الضرورية لتنفيذها، وخاصة فيما يتعلق بطبيعة السلطة السياسية والبنى القانونية والنظام المصرفي والمالي والجبائي، ولا تنجح الخصخصة إلا إذا توفرت البيئة التنافسية وتم تهيئة الجماهير إعلاميا مع ما يتطلبه ذلك من العناية بشكل خاص بالآثار الاجتماعية للإصلاحات[2].

2-واقع التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة

إن الآثار المتوقعة من التقارب الاقتصادي بين الدول المتوسطية الشريكة ودول الاتحاد الأوروبي تخضع لمجموعة من السياسات المرافقة التي يجب تبنيها من طرف الدول المتوسطية الشريكة، وأهم هذه السياسات تلك المتعلقة بالتقويم الهيكلي، والتي تظهر آثارها على مستوى الاقتصاد الكلي، وعلى كل القطاعات التصديرية ومجموع الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

إن سياسة إعادة تأهيل القطاع الصناعي المعتمدة من طرف الدول المتوسطية الشريكة ترمي إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات، سواء تعلق الأمر بتحسين الإنتاجية أو بالمنافسة على مستوى السوق المحلي. هذه السياسة تعتبر قضية إستراتيجية هامة تتطلب شروطا لنجاحها، ويمثل الشرط

---

[1] : شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص 169- 170.

[2] : عبد الله علي، (2008): دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث (العدد 06)، ورقلة، ، ص 84.

المالي أهمها، زيادة على وجود موارد بشرية مؤهلة، والتحكم في التكنولوجيا، وهياكل دعم للتأهيل. ويبقى مشكل التمويل الهاجس الأقوى لإنجاح سياسة التأهيل الصناعي. ويمكن للشراكة الأورومتوسطية ومن خلال برنامج ميدا والاستثمارات الأجنبية أن تضمن جزءا من هذا التمويل. [1]

والملاحظ أن الإعانات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط غير كافية وضئيلة، فهي لا تلبي تطلعات التنمية في المنطقة، جراء مباشرة ورشات الإصلاح الاقتصادي بهذه البلدان، وسيتم تناول التعاون المالي بشيء من التفصيل في المطلب الموالي.

أما العامل الثاني، والذي يعتبر وسيلة من وسائل التمويل لإنجاح عملية التأهيل الصناعي، فهو ذلك المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الدول الأوربية نحو الدول المتوسطية الشريكة.

ونتيجة للعجز الكبير في الادخار المحلي لدول جنوب وشرق المتوسط ، فقد تعهد الاتحاد الأوروبي برفع حجم الاستثمارات في هذه الدول وعمل على دراسة مبالغها وشروطها، ويبقى على الاتحاد الأوروبي أن يأخذ بعين الاعتبار أولويات شكل ومضمون تدفق الاستثمارات في إطار الشراكة الأورومتوسطية فالاستثمارات المباشرة هي التي تهم اقتصاديات دول جنوب المتوسط في هذه المرحلة تحديدا، حيث أن بنيتها الاقتصادية بحاجة إلى استثمارات مباشرة تتضمن إقامة مشاريع حقيقية كبناء مصانع واستصلاح الأراضي...الخ، أما الاستثمارات غير المباشرة الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية والتي تتضمن شراء الأوروبيين سندات وأسهم الشركات المحلية وشراء عملات البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات مثل هذه الاستثمارات وفي الظروف الراهنة تمثل خطرا حقيقيا على اقتصاديات جنوب وشرق المتوسط، حيث أن الوضع الراهن لهذه الاقتصاديات ضعيف من حيث بنيته من جهة، ومن جهة أخرى طبيعة الاستثمارات المالية خطرة لأنها تحقن الاقتصاديات الوطنية الضعيفة بعوامل

[1] : شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص188.

عدم السيطرة، نتيجة إمكانية تصفية هذه الاستثمارات في لحظات، وقد تؤدي إلى أزمات مالية كارثية كالتي تعرضت لها البلدان الآسيوية سنة 1997[1].

لكن ما يلاحظ في الإجراءات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي كما وردت في بنود الاتفاقية أنها جاءت على عموميتها من دون أن تكون مرفقة بوسائل وآليات عملية لتجسيدها بصورة فعلية ميدانيا. أي بمعنى آخر أن الاتفاقية لم تتضمن أي إجراء مالي ملموس و محدد رقميا، كما نجد أيضا غيابًا للالتزام المباشر و المحدد من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المتوسطية الشريكة في مجالات التعاون الاقتصادي، هذا علاوة على غياب اقتراحات ملموسة في مجال انتقال رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة باستثناء قطاع الطاقة الذي حظي بالاهتمام الأوفر، و اكتفاء الاتفاقية بالإشارة إلى التشجيع الأوروبي للمتعاملين الأوروبيين قصد الإقدام على الاستثمار في هذه الدول[2].

إن قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للبلدان المتوسطية الشريكة من الإتحاد الأوروبي، لم تبلغ نصف قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة لبلدان جنوب وشرق المتوسط من بقية العالم) خارج الإتحاد الأوروبي لسنة2006 بعد مرور إحدى عشر سنة من إعلان برشلونة، على الرغم من شروع شركاء الاتحاد الأوروبي الجنوبيون في تطبيق عدة تغييرات ضريبية موجهة خاصة للمستثمرين الأجانب، من خلال تخفيض الضرائب وإلغائها أحيانا في بعض القطاعات الإستراتيجية ومنح امتيازات لشركات التصدير من أجل تجسيد منطقة للتطور والتقدم[3].

---

[1] : عبدالأمير السعد، (2003): الجدل الراهن حول الشراكة الأورومتوسطية، ندوة دولية حول أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي، المنعقد يومي 6-7 ديسمبر 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، ص ص 133-134.

[2] : براق محمد، ميموني سمير، (2006): الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد في 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 14 .

[3] :Bichara Khader, (1997) : le partenariat euro- méditerranéen : après la conférence de Barcelone , l'harmattan ,paris, France, p85.

وعموما فإن الاستثمارات بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية وفقا لاتفاقيات الشراكة تعد من الجوانب الايجابية الهامة، حيث يحقق زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات التكنولوجيا العالية داخل الدول المتوسطية شرطا لإنجاح هذه الشراكة، لأنه يؤدي إلى رفع النمو الاقتصادي و تقليل الفجوة وعدم التكافؤ بين طرفي اتفاقية الشراكة. غير أن الملاحظ هو أن الاستثمارات الأوروبية في المنطقة العربية تتجه أساسا نحو شراء الأصول العامة المملوكة للدولة أو المطروحة للبيع للقطاع الخاص في ظل عملية الخصخصة، ويعني ذلك أن هذه الاستثمارات ليست بالاستثمارات الحقيقية التي تعتمد على إقامة منشآت جديدة أو توسيع منشآت قائمة وهو ما يعود سلبا على اقتصاديات الدول العربية المتوسطية[1].

المطلب الثالث: انعكاسات التعاون المالي

تكمن أهمية التعاون المالي في أنه المسؤول عن نجاح أو فشل اتفاقيات الشراكة بأبعادها الثلاث: السياسي، الاجتماعي والاقتصادي على وجه الخصوص، ولهذا فقد أعطي لهذا الجانب أهمية خاصة حيث أن إيجاد الآليات الناجحة للتعاون المالي يخدم الأطراف المشاركة ويعود بالفائدة على الجانبين للوصول إلى إنجاح مسار الشراكة الأورو متوسطية.

يمثل التعاون المالي محور العلاقات الثنائية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة شريكة، وقد عمد الاتحاد الأوروبي إلى منح مساعدات للدول المتوسطية الشريكة لمساعدتها في الإصلاحات الاقتصادية الواجبة عليها في الفترة الانتقالية تمهيدا لدخولها إلى منطقة التبادل الحر.

إن تأسيس منطقة تبادل حر ونجاح الشراكة الأورومتوسطية مرهون كما أسلفنا بالدرجة الأولى على الدعم المالي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي إلى شركائه، ومن أجل هذا فإن الاتحاد الأوروبي

[1] : بن منصور ليليا، مرجع سبق ذكره، ص 77.

قد خصص لهذا الدعم وسيلتين ماليتين هما برنامج ميدا والبنك الأوروبي للاستثمار وقد تم تعويض برنامج ميدا سنة 2007 بآلية الجوار والشراكة (ENPI).

1-التعاون المالي في إطار برنامج ميدا:

1-1-التعريف ببرنامج ميدا

يعتبر برنامج ميدا للتعاون المالي الذي أنشأه الاتحاد الأوربي والذي بدأ العمل به بعد التوقيع على إعلان برشلونة هو الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوربي لتنفيذ الشراكة الأوربية المتوسطية وتستفيد منه جميع الدول التي صادقت على إعلان برشلونة، فيما عدا قبرص ومالطا وإسرائيل التي تستفيد من برامج أخرى باعتبارها دولا سبق لها إبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

يقصد ببرنامج ميدا مجموعة من الإجراءات المالية والتكنولوجية المرافقة والملازمة لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتوسطية، بعيدا عن المساعدات التنموية، وقد دخل حيز التنفيذ سنة 1996.[1] حيث تمّ تحديد حجم المعونة المالية للتعاون الأورومتوسطي بمبلغ 4685 مليون أورو خلال الفترة 1995-1999، والتي تم تخفيضها فيما بعد إلى 3060 مليون أورو وهذا في إطار برنامج ميدا 1، في حين قدرت الميزانية المخصصة في إطار برنامج ميدا2 والتي تغطي الفترة 2000-2006 ب 5350 مليون أورو[2].

1-2-أولويات برنامج ميدا ومميزاته

يتم تخصيص موارد برنامج "ميدا" حسب الأولويات الآتية :

- المساهمة في التحول الاقتصادي: والهدف منه تحضير المتعاملين للقيام بالدخول في منطقة التبادل الحر وذلك بتحسين تنافسيتها.

---

[1]: الشاذلي العياري، (1996): إعلان برشلونة، تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد 5)، ص 57.

[2]: Commission Européenne, (1998) : Le programme MEDA , Office des publications officielles des Communautés Européennes, Luxembourg, p2.

- تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتخفيف عبء الانتقال الاقتصادي باعتماد إجراءات ملائمة بخصوص السياسة الاجتماعية.
- دعم التعاون الجهوي والإقليمي ويتعلق الأمر بتطوير المبادلات على المستوى الجهوي.

ولعل أهم ما يميز برامج ميدا عن البروتوكولات المالية السابقة ما يلي:

* **على مستوى حجم الغلاف المالي:** نجد أن الغلاف المالي لبرنامج ميدا أكبر بكثير من المبالغ المالية التي تضمنتها البروتوكولات المالية الأربعة السابقة حيث قدر المبلغ الإجمالي خلال الفترة 1978-1996 ب 5082 مليون أورو، في حين كان المبلغ المخصص في إطار برنامج ميدا حتى عام 2005 يقدر ب 6888 مليون أورو.

* **على مستوى البرامج الممولة:** هذا البرنامج يأخذ بعدين متكاملين، حيث يقوم بتمويل المشاريع الثنائية أي بين الاتحاد الأوروبي والدول التي أمضت اتفاقيات الشراكة في إطار البرنامج الوطني التوجيهي، كما يقوم بتمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي أي التي تهم كل الأطراف بين ضفتي البحر المتوسط[1]، في الوقت الذي كانت فيه البروتوكولات المالية السابقة تغطي فقط النشاطات الثنائية، حيث كانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تبرم مع كل دولة متوسطية بروتوكول مالي يتم من خلاله تحديد أسس التعاون المالي الذي كان يأخذ الطابع الثنائي دون الإقليمي.

وتركز برامج ميدا الثنائية على إصلاح البنية الاقتصادية وعصرنة القطاع المالي وتوفير التسهيلات التجارية، أما برامج ميدا الجهوية، فإن الهدف منها هو تدعيم الجوانب المتعددة لاتفاقية

[1] : بوهزة محمد، دمدوم كمال، (2004): تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون والشراكة الأورو-متوسطية، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية المنعقدة يومي 8-9 ماي 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص5.

المجموعة التي تتضمن إدارة الحوار حول تنظيم السياسات الاقتصادية القطاعية، تنفيذ المشاريع التكاملية الجهوية ودعم الاتفاقيات الحرة الجهوية جنوب/جنوب[1].

* **على مستوى آلية عمل البرنامج** : إن المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية كانت وإلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة مهما كان حجم ووتيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة, وذلك عن طريق بروتوكولات مالية يتم التفاوض عنها مع هذه الدول, لكن وبعد سنة 1995 وعلى إثر إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورو– متوسطية أو ما يصطلح على تسميته ببرنامج ميدا (MEDA) (Les mesures d'accompagnement financières)، بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI), و الملاحظ أن المخصصات المالية وفق برنامج ميدا هي عبارة عن غلافات مالية شاملة ومشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة, ومدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية وكذا احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول, كما أن هذه المخصصات يمكن إعادة تخصيصها إن لم يتم استغلالها كاملة, ولا تقدم هذه المبالغ لكل دولة كما هو الحال في السابق (البروتوكولات المالية) بل حسب المشاريع المقترحة والقدرة على الاستيعاب أو الامتصاص (Les capacités d'absorption) [2].

إن تقديم المساعدات المالية أو التمويل عن طريق برنامج ميدا يكون وفق الشروط التالية:[3]

---

[1] : صالح فلاحي، (2006): الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو– جزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 13–14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، ص5.

[2] : عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص207.

[3] : رميدي عبد الوهاب، سماي علي، (2006): الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 13–14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، ص8.

- الشروط الاقتصادية الكلاسيكية كتنفيذ المشاريع في الآجال المحددة.
- الشروط الأساسية والمتعلقة أساسا باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- الشروط المتعلقة باحترام وتنفيذ بنود اتفاقيات الشراكة المبرمجة ما بين الاتحاد الأوربي وشركائه المتوسطيين.

ويتم تحديد المساعدات وفق آليتين:

– بالنسبة للمساعدات الثنائية يتم إعداد وثيقة بين الاتحاد و الدولة المعنية تسمى بالوثيقة الإستراتيجية التي تعتبر إطارا متعدد السنوات للمساعدات المالية التي سيقوم الاتحاد بتقديمها للدول المعنية، تحدد هذه الوثيقة أهداف الشراكة مع البلد المعني ومجالات و أولويات التعاون. ويتم وضعها بناء على تقييم شامل لسياسة البلد ووضعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي. بناء على هذه الوثيقة يتم إعداد برنامج ثنائي يسمى بالبرنامج التأشيري (التوجيهي) الوطني يتضمن تفصيلا أكثر من الوثيقة الأولى[1]،فتحدد من خلاله القطاعات ذات الأولوية ، البرامج التأشيرية الأولى غطت الفترة 1996–1999، ثم البرامج التأشيرية الوطنية الثانية للفترة 2000–2004.

–أما بالنسبة للمشاريع الجهوية فيتم تمويلها بناء على البرنامج التوجيهي الجهوي.يتم إعداد هذا البرنامج بالتشاور مع اللجنة الأورومتوسطية، ويتم فيه تحديد قطاعات التعاون الجهوية، وتم بالفعل تحديد برنامجين تأشيريين جهويين، الأول تم تبنيه سنة 1997 لمدة سنتين، والثاني سنة 2000 لمدة 3 سنوات[2]. ويتم اعتماد الوثيقة الإستراتيجية و البرنامج التوجيهي الوطني والجهوي من طرف اللجنة الأوروبية بعد استشارة لجنة MEDA التي تتكون من ممثلي الدول الأعضاء ويرأسها ممثل عن اللجنة الأوروبية.

ويوضح الشكل الموالي إجراءات تصنيف وتنفيذ المشاريع الممولة في إطار برنامج ميدا.

---

[1]: بوهزة محمد، دمدوم كمال، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2]: ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص ص 213–214.

الشكل رقم(2-2): إجراءات تصنيف وتنفيذ المشاريع الممولة في إطار برنامج ميدا MEDA

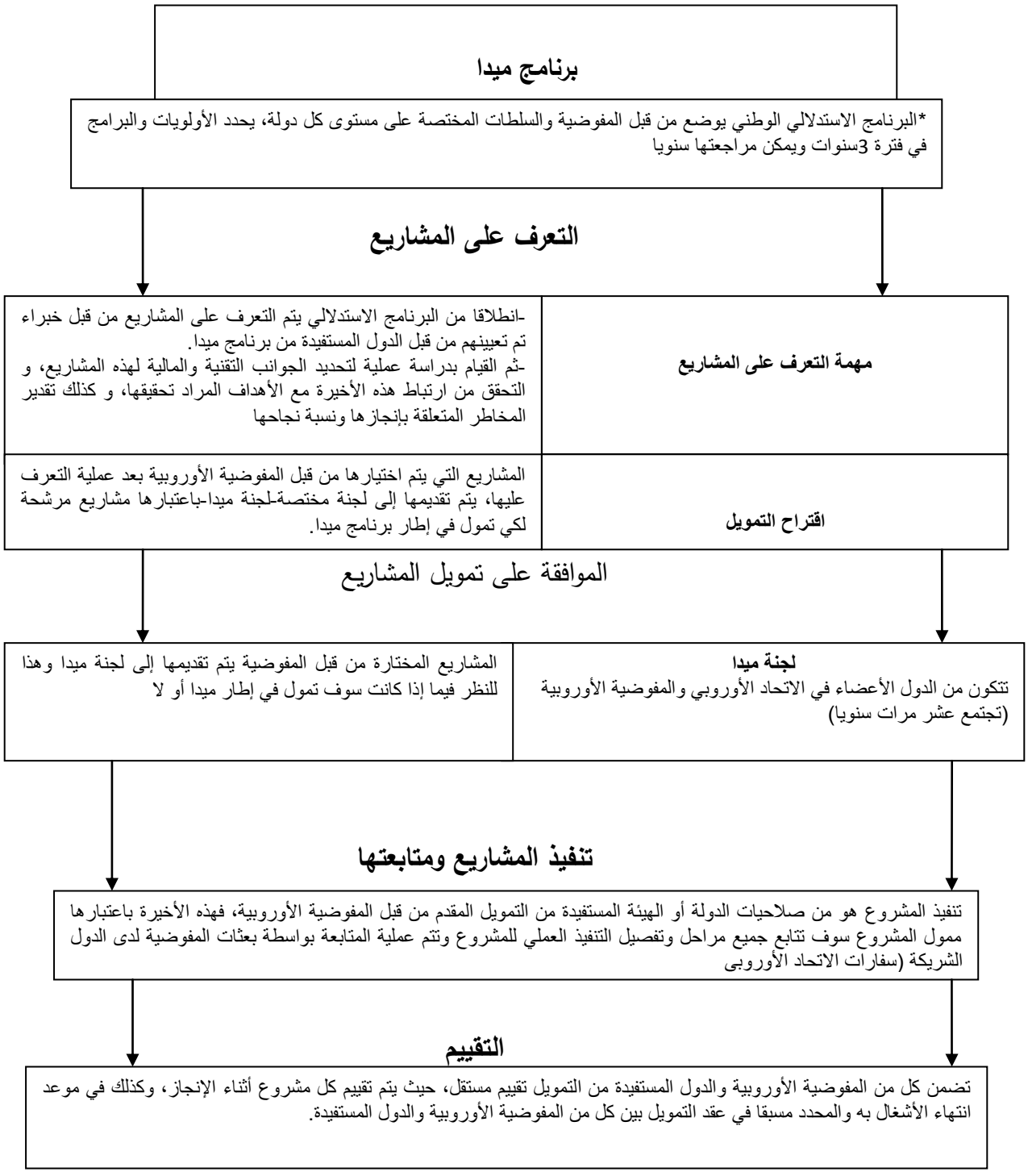

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

Commission Européenne, Evaluation à mi-parcours du programme MEDA: rapport final, Office de coopération Europe Aid, Rotterdam, janvier 2005.

1-3- تقييم برنامج ميدا (MEDA):

***بالنسبة لبرنامج ميدا 1**

كما قلنا سابقا بلغ حجم الموارد المالية التي تم رصدها ضمن برنامج ميدا بغلاف مالي قدره 4685 مليون أورو، ورغم الآمال الكبيرة التي علقت على برنامج ميدا إلا أنه يلاحظ عدم استطاعة دول المتوسط على استخدام المبالغ المخصصة لها، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(2-1): المبالغ المخصصة والمستهلكة لكل بلد في إطار(MEDA1) للفترة 1995-1999

الوحدة:مليون أورو

البلد المستفيد	المبالغ المخصصة	المبالغ المدفوعة	نسبة التنفيذ %
الجزائر	164	30.2	18
السلطة الفلسطينية	111	54	49
مصر	686	157.1	23
الأردن	254	108.4	43
لبنان	182	1.2	1
المغرب	656	127.6	19
سوريا	99	00	0
تونس	428	168	39
إجمالي الثنائي	2580	646.5	25
التعاون الإقليمي	480	228.8	48
المجموع الكلي	3060	875	29

Source : Commission Européenne, Evaluation à mi-parcours du programme MEDA 2 ,rapport final, Office de coopération Europe AID ,Rotterdam, 18 juillet 2005, p38.

من خلال الجدول يتضح أن المدفوعات الفعلية من المخصصات هي 875 مليون أورو فقط، كما أن أكبر نسبة تنفيذ استفادت منها فلسطين بنسبة 49 % يليها الأردن بنسبة 43% ثم تونس ب 39% ثم مصر ب 23% ثم المغرب ب19 % ، الجزائر ب 18% أما لبنان فقد حصلت على 1 % بينما لم تحصل سوريا على أي مساعدات مالية خلال هذه الفترة، في حين لم تتجاوز نسبة

المبالغ المدفوعة لمجموع التعاون الثنائي 25% ، أما على الصعيد الإقليمي فلم تتجاوز هذه النسبة 48 % و29 % بالنسبة لإجمالي المساعدات الثنائية والإقليمية ومن هنا يتضح أن المشكلة ليست فقط في نقص المخصصات المالية للدول المتوسطية الشريكة والتي تظل بعيدة عن الاحتياجات الحقيقية لهذه الدول، وإنما أيضا في ضعف قدرة الامتصاص لاقتصاديات الدول المتوسطية النامية، ويمكن إرجاع أسباب ضعف المبالغ المقدمة فعلا مقارنة بما هو مخصص فعلا إلى ما يلي:[1]

– ثقل الإجراءات الإدارية أو البيروقراطية الإدارية من الجانب الأوروبي وانعدام الجدية لديه.

–الشروط الموضوعة من قبل الاتحاد الأوروبي للحصول على التمويلات والتي يعتبرها بعض الشركاء غير موضوعية تستجيب لمقاصد سياسية وليست اقتصادية على الإطلاق، مثل الشروط المتعلقة بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.

– عدم انجاز بعض الدول الشريكة للمشاريع الممولة في إطار البرنامج في الآجال المحددة لها، وعدم تحقيق الأهداف المتفق عليها، وهو ما يكون له أثر سلبي على عمليات التمويل المستقبلية التي يمكن أن يستفيد منها الشريك المتوسطي لتنفيذ مشاريعه، أو عدم ترشيحه أصلا مشاريع لتمويلها.

***بالنسبة لبرنامج ميدا2:** بعد تقييم برنامج ميدا1 مع نهاية 1999 حاول الاتحاد الأوروبي إعطاء دفعة جديدة لبرنامج ميدا بعد سنة 2000 الذي رصد له مبلغ 5350 مليون أورو خلال الفترة 2000–2005.

(1): Caupin Vincent, (2005) : Libre –échange euro–méditerranéen : Premier bilan au Maroc et en Tunisie , étude réalisée par l'agence française du développement –ADF–, paris, France, p26.

ولقد اعتمد برنامج ميدا 2 الذي يغطي الفترة (2000-2006) على عدة إجراءات جديدة وهي[1]:

- برمجة المشاريع لعدد محدود من الأولويات يتم تحديدها بالتشاور مع الدول المستفيدة في إطار إستراتيجية متعددة السنوات.

- تقوم كل دولة بوضع برامج تأشيرية متعددة السنوات يعاد النظر فيها كل سنتين أو ثلاث سنوات.

- ينبغي وضع مخططات مالية تعكس أو تعبر عن الأولويات المحددة من طرف كل دولة متعاقدة.

والجدول التالي يبين مخصصات الشركاء من المنح المالية نسب الدفع الكلية خلال الفترة 2000-2005.

جدول رقم (2-2): المبالغ المخصصة والمستهلكة لكل بلد في إطار MEDA 2 للفترة 2000-2005

الوحدة: مليون أورو

البلد المستفيد	المبلغ	الإنفاق	الإنفاق %
الجزائر	273	114	42
السلطة الفلسطينية	430	421	98
مصر	463	493	106
الأردن	262	285	109
لبنان	101	131	130
المغرب	812	656	81
سوريا	158	64	40.5
تونس	447	400	89
التعاون الإقليمي	884	606	68.5
المجموع الكلي	3831	3169	83

Source : Le bilan du programme MEDA-Les notes d'alerte de centre international de hautes études agronomique méditerranéenne(CIHEAM), Bruxelles, N°22, 2006, p02.

[1] : ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص217.

يتبين من الجدول أن نسب التسديد الفعلية أي ما تحصل عليه الشركاء فعليا من هذه المساعدات خلال الفترة 2000-2005 قد ارتفعت عن الفترة السابقة وهي تختلف من دولة إلى أخرى حيث تجاوزت لدى بعض الشركاء عتبة 100 % مثل: مصر، الأردن، ولبنان، إذ تم منحهم مساعدات أكثر من مخصصاتهم السنوية نظرا لموافقة المفوضية الأوروبية على تمويل المشاريع التي تم ترشيحها في السابق إضافة إلى تقديم مشاريع جديدة كما ارتفعت في الجزائر، المغرب، تونس، إذ بلغت على التوالي 42 %،81 %،89%.

والملاحظ أن المبالغ الممنوحة في إطار برنامج ميدا 2 أكبر من تلك التي منحت في إطار برنامج ميدا1 حيث ارتفع المبلغ من حوالي 3 مليار يورو ونصف إلى أكثر من 5 مليار يورو، وتعود أسباب التحسن التشغيلي لبرنامج ميدا 2 مقارنة بميدا1 حسب المفوضية الأوربية إلى:

- مباشرة الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها المفوضية الجديدة بدءا من عام 2000. وقد سمحت هذه الإصلاحات بتنفيذ التعاون الأورو-متوسطي أسرع وأكثر عقلانية.

- أسهم انتهاج أسلوب يتسم بقدر أكبر من التماسك والاتساق ويجمع ما بين كافة مراحل أي مشروع بدءا من مرحلة البرمجة وحتى مرحلة التقييم النهائي في رفع مستوى الاتساق والترابط مع تحسين درجة فعالية مختلف أدوات التعاون.

- ساعد تحقيق توازن أفضل بين المشروعات الهامة بدرجة كبيرة على تحسين الجودة والنتائج التي تمخض عنها برنامج ميدا 2. وكان تحقيق هذا التوازن يرتكز على الإصلاحات الكبيرة التي تم تنفيذها لدى الشركاء المتوسطيين علاوة على القيام بمشروعات ذات طابع أكثر كلاسيكية فيما يتعلق بالمساعدة الفنية.

-ساعد التركيز الإضافي الذي حظيت به عملية صنع القرار فيما يتعلق بالشراكة على ضمان قدر أكبر من تمسك المستفيدين بالشراكة، وهو الأمر الذي أسهم بدوره بدرجة كبيرة في تحسين النتائج.

والملاحظ أن الأموال المقدمة في إطار برنامج ميدا كبيرة في ظاهرها، لكنها ضعيفة جدا بالنظر لعدد السكان في دول الضفة الجنوبية وإذا حسبنا متوسط نصيب الفرد من هذه المعونة المالية فنجد أن هذا الرقم يقل عن دولار واحد لكل فرد، وفي المقابل تؤدي الالتزامات المترتبة على إنشاء منطقة تجارة حرة إلى مكاسب وخسائر بالنسبة إلى الطرفين وبالتالي فإن الهدف من هذه المساعدات لم يتحقق من منظور دول الجنوب التي تفتقد إلى القدرة على حسن استخدام وتوجيه هذه المساعدات إلى القطاعات التي تحتاجها فعلا. [1]

2- التعاون في إطار البنك الأوروبي للاستثمار:

البنك الأوروبي للاستثمار هو مصرف مالي للاتحاد الأوروبي، مهمته الأساسية هي تحقيق التنمية المتوازنة للاتحاد الأوروبي، بواسطة تمويله الاستثمارات المستدامة اقتصاديا وماليا وتقنيا وبيئيا، وتتركز أغلب تمويلاته على دول الاتحاد الأوروبي، من دون إغفال وتهميش المناطق التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي حيوية لتحقيق مصالحه، كحوض البحر المتوسط[2].

ويقدم البنك تمويلات مالية تأخذ الأشكال التالية:[3]

- قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي لا تتعدى 25مليون أورو.

- تدعيم رأس المال و مواجهة المخاطر.

---

[1]: هارون الطاهر، بلجبل عادل، (2006): المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA و phare لماذا الاختلاف؟، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد في 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، ص04.

[2] : شكراني حسين، (2014): البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج التسهيلات الأورومتوسطية فميب، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد 22)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 148

[3] : بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، (2004): المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورو متوسطية، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوروبية المنعقدة وتفعيل يومي 8-9 ماي 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص6.

– قروض مباشرة (القروض الفردية) لتمويل المشاريع الخاصة التي تتجاوز مبلغ 25 مليون أورو.

– آليات التمويل الهيكلي.

ويتم منح القروض من قبل البنك وفق شروط تفضيلية سواء من حيث نسب فوائدها المخفضة أو المحسنة، أو من حيث آجال تسديدها، مع العلم أن هذه القروض موجهة لتمويل مشاريع الهياكل القاعدية بالدرجة الأولى، كالمشاريع الخاصة بالمياه، الطاقة، النقل، الطرقات و غيرها.

وقد التزم البنك الأوروبي للاستثمار بمنح القروض وفق شروط تفضيلية للدول الشريكة (باستثناء تركيا و إسرائيل) خلال الفترة 1995–2002 قدرت ب 6471.6 مليون أورو، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2–3): القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة 1995–2002

الوحدة:مليون أورو

التعاون الثنائي	القروض المخصصة من قبل البنك (مليون أورو)	القروض الممنوحة من قبل البنك (مليون أورو)	القروض الممنوحة/ القروض المخصصة (%)
الجزائر	1174.8	746.4	47
مصر	1484.3	819	47
الأردن	363.2	254.4	55
لبنان	375	149.5	27
المغرب	1359.3	731.8	43
سوريا	290	34.5	11
السلطة الفلسطينية	230	95.3	41
تونس	1195.3	697.9	50
الإجمالي باستثناء تركيا وإسرائيل	6471.6	3528.8	44

Sourse : Caupin Vincent, « Libre- échange euro-méditerranéen : Premier bilan au Maroc et en Tunisie», étude réalisée par l'agence française du développement -ADF-, Paris, 2005, p 27.

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن حجم القروض الملتزم بها من قبل البنك لصالح الشركاء مختلف من دولة لأخرى، كما أن نسب التسديد الكلية لم تتجاوز عتبة 55%، ويعود ضعف نسب التسديد إلى أسباب مختلفة من دولة لأخرى مثل عدم استكمال تمويل المشاريع لعدم احترام الآجال المتفق عليها في عملية الإنجاز وغيرها.

وقد اندمجت مشاركة البنك الأوروبي للاستثمار ضمن برنامج التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة فميب (FEMIP) في أكتوبر سنة 2002، وشكل ذلك مرحلة أساسية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي، والدول المتوسطية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

يعرض فيميب خدمات مالية واستشارية وضعت بدقة لتلبي احتياجات مروجي المشاريع في البلدان المتوسطية الشريكة. ويجري توفير استثمارات كبيرة الحجم لصالح البنية الأساسية وائتمان للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم وضمانات للمشاريع الأكثر مخاطرة، بالإضافة إلى إسداء المشورة الفنية لضمان تصميم المشاريع وإقامة شراكات على الوجه الأمثل لصالح مباشري الأعمال الحرة الجدد. [1]

كما يستخدم فيميب -بنك الاستثمار الأوروبي منذ سنوات مجموعة من تسهيلات التمويل لدعم اقتصادات البلدان المتوسطية الشريكة يمكن تلخيصها كما يلي[2]:

– التفويض الخارجي في مجال الإقراض للفترة 2007–2013 وجرى تمديده إلى غاية ديسمبر 2014 وهو تفويض ممنوح من الدول الأعضاء، من موارد البنك الذاتية مع ضمانات ضد المخاطر السياسية توفرها المفوضية الأوروبية بقيمة 1.9 بليون أورو، يهدف إلى المساهمة في تنمية القطاع الخاص والهياكل الأساسية الاقتصادية في البلدان المتوسطية الشريكة.

---

[1] : التقرير السنوي ل"فيميب" 2014، على الموقع الالكتروني:
www.eib.org/attachments/country/femip_annual_report_2014_ar.pdf، تاريخ التصفح 01-08-2015، ص 14.

[2]): التقرير السنوي ل"فميب" 2013،على الموقع الالكتروني:
www.eib.org/infocentre/publications/all/femip-2013--annual-report.htm، تاريخ التصفح 02-08-2015، ص18.

– تفويض خاص بتغير المناخ وهو ممنوح من الدول الأعضاء، من موارد البنك الذاتية مع ضمانات ضد المخاطر السياسية توفرها المفوضية الأوروبية بقيمة 2 بليون أورو للفترة 2011–2013، الهدف منه هو دعم المشاريع التي تنطوي على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه خارج الاتحاد الأوروبي.

–برنامج الشراكة المتوسطية الثاني وهو ممول من موارد بنك الاستثمار الأوروبي الذاتية بقيمة 2 بليون أورو، يغطي الفترة 2007 –2013 ويهدف إلى القيام باستثمارات غير مباشرة في رأس المال السهمي في البلدان المتوسطية الشريكة من خلال صناديق البنية الأساسية بغية دعم مشاريع ذات أولوية واضحة المعالم تكتسي أهمية خاصة لكل من الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة (التنمية الإقليمية، والسياسات القطاعية، البيئة، ودعم الأعمال التجارية التابعة للاتحاد الأوروبي وغيرها).

– حافظة رأس المال المخاطر والمساعدة الفنية وهو ممول من ميزانية الاتحاد الأوروبي بقيمة 96 مليون للفترة 2011–2013، يهدف إلى تشجيع خلق أو تعزيز موارد رؤوس الأموال السهمية و أو أشباه رؤوس الأموال السهمية لصالح المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في البلدان المتوسطية الشريكة. كما يهدف إلى مساعدة هذه البلدان مروجي المشاريع بها لتحسين إعداد وإدارة المشاريع الاستثمارية والإشراف عليها من خلال الخدمات الاستشارية الفنية.

– أنشطة رأس المال المخاطر في القطاع الخاص عبر منطقة جنوب المتوسط وهو ممول من قبل إسبانيا، بقيمة 100 مليون أورو للفترة 2011–2026، يهدف إلى دعم عملية توفير الموارد السريعة ومحددة الهدف، في القطاع الخاص من خلال الاستثمارات المباشرة في عمليات رأس المال المخاطر الجارية أو الجديدة الخاصة بفميب بنك الاستثمار الأوروبي.

– الصندوق الاستئماني الخاص بفميب وهو ممول من مساهمات الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية بمبلغ 44.6 مليون أورو دخل طور التشغيل منذ سنة 2005، يهدف إلى تسليط الضوء

على التحديات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة من خلال إجراء دراسات قطاعية، كما يهدف إلى دعم القطاع الخاص من خلال توفير رؤوس الأموال السهمية لعمليات مبتكرة أو لعمليات لديها بيان مخاطر غير عادي.

بلغ مجموع التمويل الذي وفره فيميب – بنك الاستثمار الأوروبي منذ سنة 2002 إلى غاية 2012 للدول المتوسطية الشريكة ب 14.2 بليون يورو. واستطاع البنك الحفاظ على مركز الهيمنة الذي يحتله كممول دولي رائد في المنطقة بتقديمه 1.7 بليون يورو في سنة 2012 وحدها .فقد قدم فيميب – بنك الاستثمار الأوروبي استجابة قوية لدعم أهداف المفوضية الأوروبية في المنطقة وقبل كل شيء الأولويات الجديدة للبلدان المتوسطية على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

وقد واصل بنك الاستثمار لأوروبي في التمويل خلال سنة 2013 وبلغ حجم عمليات التمويل الجديدة التي قام بها في منطقة المتوسط ما يزيد على 5 بلايين يورو منذ سنة2011. [2] حيث استفادت بلدان المغرب العربي بتوقيعات بقيمة 304 ملايين يورو سنة 2013 [3].

وشكلت سنة 2014 نقطة تحول في الأنشطة التي يضطلع بها بنك الاستثمار الأوروبي في المنطقة المتوسطية . فقد أنجز خلالها بنجاح التفويض الممنوح له للفترة 2007–2013 والتي امتدت حتى ديسمبر 2014، وبدأ عمليات في إطار التفويض الخارجي في مجال الإقراض للفترة 2014–2020 والمعلن عنه في ماي 2014. ومن شأن التفويض الجديد السماح للبنك بتوفير استثمارات لمنطقة المتوسط تصل إلى 9.6 بليون يورو مع ضمان من الاتحاد الأوروبي، ويجري

---

[1]: التقرير السنوي ل"فميب" 2012 ، ص 18، على الموقع الالكتروني:www.eib.org/infocentre/publications/all/femip-2012-annual-report.htm، تاريخ التصفح 02-08-2015.

[2]: التقرير السنوي ل"فميب"2013 ، مرجع سبق ذكره، ص06.

[3]: المرجع نفسه، ص 7.

استكمالها بقروض بقيمة 3 بلايين يورو التي يمكن للبنك إقراضها وفقًا لممارسته المتعلقة بالمخاطر عبر بلدان الجوار في جنوب وشرق أوروبا خلال هذه الفترة.

ولتنفيذ هذا التفويض الجديد وضمان قدرة بنك الاستثمار الأوروبي على تلبية الاحتياجات المُتغيرة في المنطقة، أعد البنك خارطة طريق إلى عام 2020 لصالح منطقة المتوسط، والتي اعتمدها الوزراء أثناء انعقاد الاجتماع الوزاري لفيميب في أفريل 2014 في أثينا، وانصب الاهتمام خلال سنة 2014 على تنفيذ خارطة الطريق المشار إليها .ومع إجمالي توقيعات تجاوزت قيمتها 1.6 بليون يورو في جميع أنحاء المنطقة[1]. ويوضح الجدول التوقيعات المالية منذ إنشاء فميب إلى غاية سنة 2014.

جدول رقم (2-4): المخصصات المالية ل فميب FEMIP خلال الفترة 2002-2014.

الوحدة : مليون أورو

الجزائر	مصر	اسرائيل	الأردن	لبنان	المغرب	فلسطين	سوريا	تونس	إقليمي	المجموع
810	4205	1033	568	979	4480	61	1332	3883	261	17622

المصدر: التقرير السنوي ل"فيميب" 2014، على الموقع الالكتروني:
www.eib.org/attachments/country/femip_annual_report_2014_ar.pdf، تاريخ التصفح 01-08-2015، ص09.

و الملاحظ من خلال الجدول أن المغرب يحتل دائما مركز الصدارة من حيث حجم التوقيعات المالية الممنوحة بحكم أنه التلميذ النجيب للاتحاد الأوروبي، فقد قطع شوطا كبيرا في مجال الإصلاحات الاقتصادية، تليه مصر ثم تونس اللتان استفادتا من عدة توقيعات مالية في إطار ما يعرف بالربيع العربي.

[1] : التقرير السنوي ل"فيميب" 2014، مرجع سبق ذكره، ص10.

3- الآلية المالية الجديدة في إطار سياسة الجوار:

3-1-الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI):تعتبر آلية الشراكة والجوار الأوروبى المعروفة باسم "ENPI" هي الآلية المالية الرئيسية التى تقدم من خلالها المساعدة المالية الى دول الشراكة فى سياسة الجوار لأوروبي، بالإضافة الى روسيا. وحلت "ENPI" منذ جانفي 2007 محل آلية "MEDA" التى كانت تدعم الشراكة الأورو-متوسطية. والهدف بعيد المدي ل "إنبى" هو إنشاء مجال للقيم المشتركة والاستقرار والرخاء يدعمه التعاون المتزايد والتكامل الاقتصادى و الاقليمي الأعمق من خلال تغطية مجموعة واسعة من مجالات التعاون. و هذه الآلية أكثر مرونة حيث أن تخصيص الاعتمادات المالية يعتمد على احتياجات الدولة وقدرتها الاستيعابية ومستوى تطبيقها للإصلاحات المتفق عليها.

و تتم برمجة ومنح الدعم المقدّم من خلال الآلية الأوروبية للجوار بثلاث طرق مختلفة:

- البرامج الثنائية التي تغطي الدعم إلى بلد شريك واحد.

- البرامج المتعددة البلدان التي تتناول تحديات مشتركة بين جميع أو عدد من البلدان الشريكة، والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي بين دولتين أو أكثر من الدول الشريكة.

- برامج التعاون عبر الحدود بين الدول الأعضاء والدول الشريكة التي تجري بمحاذاة جانبها المشترك من الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي (بما فيها روسيا)[1].

وقد تم تخصيص ما قيمته 631 مليون أورو لدول جنوب المتوسط في إطار البرنامج الإرشادي الإقليمي حيث استفادت هذه الدول بقيمة343 مليون أورو خلال الفترة 2007-2010، و288 مليون أورو خلال الفترة 2011-2013.

[1]: مركز معلومات الجوار الأوروبي، الآلية الأوروبية للجوار، على الموقع الالكتروني: www.enpi-info.eu/main.php، تاريخ التصفح 02-09-2015.

تعد آلية الشراكة والجوار الأوروبي المعروفة بـ "إنبي" أكثر مرونة، حيث أنها صممت لتستهدف التنمية المستدامة، والتكامل الاقتصادي الإقليمي القائم بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة له، والمقاربة بين ممارسات تلك الدول ومعايير وسياسات الاتحاد الأوروبي. وتدعم آلية الشراكة والجوار الأوروبي الأولويات المتفق عليها في اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة، مثل عملية برشلونة، واتفاقية الشراكة، وخطط عمل سياسة الجوار الأوروبي[1].

ويمكن توضيح المجالات الممولة في إطار البرنامج التأشيري الإقليمي لآلية الجوار والشراكة لدول الجنوب من خلال الجدول التالي:

[1]: السياق السياسي (سياسة الجوار الأوروبي) والمصدر المالي – آلية الشراكة والجوار الأوروبي المعروفة ب إنبي، على الموقع الالكتروني: www.euromedcp.eu/index.php ، تاريخ التصفح 02-08-2015.

جدول رقم (2-5): البرنامج التأشيري الإقليمي لدول جنوب المتوسط 2007-2013

البرنامج التأشيري الإقليمي 2007-2010	**النسبة %**
السياسة، العدالة، الأمن والتعاون في مجال الهجرة	11.4
التنمية الاقتصادية المستدامة.	57
التنمية الاجتماعية والتبادل الثقافي	15.8
تخصيص عام	15.8
مجموع مخصصات البرنامج التأشيري الإقليمي 2007-2010	**343 مليون أورو**
البرنامج التأشيري الإقليمي 2011-2013	**النسبة %**
المؤسسات الإقليمية المشتركة، وتدابير بناء الثقة وتطوير وسائل الإعلام	12.4
التكامل الإقليمي، الاستثمار، التقارب التنظيمي (بما فيه FEMIP)	42.3
التنمية المستدامة	13.3
الاندماج الاجتماعي والحوار الثقافي	16.7
التخصيص العام	15.3
مجموع مخصصات البرنامج التأشيري الإقليمي 2011-2013	**288 مليون أورو**
المجموع الكلي لمخصصات البرنامج التأشيري الإقليمي	**631 مليون أورو**

Source : Europpean Neighbourhood and Partnership instrument 2007-2013,Overview of Activities and Results, European commission, Brussels, p3.

إن الميزانية الإجمالية للمساعدات الثنائية التي سيقدمها الاتحاد الأوروبي إلى الدول الشريكة في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة تم الإعلان عنها في البرامج الإرشادية الوطنية التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية للفترة 2011-2013.

ويرتبط البرنامج الإرشادي الوطني . الذي يعتبر وثيقة المفوضية الأوروبية لبرمجة المساعدات . بالتطورات في العلاقات الثنائية والتغيرات في داخل الدولة نفسها وكذلك يرتبط بإيقاع تنفيذ الاتفاقيات، مع الاهتمام بتفاصيل أهداف كل أولوية على حدة، وقد قامت المفوضية الأوروبية

بصياغة هذه البرامج بالتشاور مع حكومات الدول الشريكة، والدول الأعضاء، والمانحين الدوليين الآخرين، ومنظمات المجتمع المدني، بعد مراجعة منتصف المدة للأوراق الإستراتيجية القطرية[1].

و يمكن توضيح المبالغ المخصصة للبرامج التأشيرية الوطنية الموجهة لدول جنوب المتوسط في إطار آلية الجوار والشراكة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-6): البرامج الإرشادية الوطنية 2011-2013.

الوحدة: مليون أورو

الجزائر	مصر	إسرائيل	الأردن	لبنان	المغرب	سوريا	تونس
172	449.29	6	223	150	580.5	129	240

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

-البرامج الارشادية الوطنية تحدد إعتمادات الاتحاد الأوروبي المالية وأولوياته في الدول الشريكة،ENPI info centre، www.enpi-info.eu ، تاريخ التصفح 12-09-2015.

والملاحظ من خلال الجدول تفاوت حجم المبالغ المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية وهذا راجع لعدة عوامل من بينها السرعة في تنفيذ الاتفاقيات، والظروف السياسية والاقتصادية لكل بلد على حدة، حيث أن دعم الاتحاد الأوروبي لجيرانه في الجنوب يكون مشروطا ومرتبطا بالتقدم في المسائل الخاصة بإرساء الديمقراطية واحترام دولة القانون، ويتم التركيز على الرفع من المخصصات المالية المكرسة لمواكبة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز برامج دعم البناء المؤسساتي ودعم الولوج إلى الأسواق ورفع من استثمارات البنك الأوروبي للاستثمار، أي أنه ستوجد ميزات تفضيلية للدول الأكثر استجابة، ويبقى المغرب المستفيد الأول من المعونات الأوروبية لاستجابته لكل متطلبات الاتفاق.

[1] : ملف صحفي خاص بالبرامج الإرشادية الوطنية لبلدان الجنوب للفترة ما بين 2011-2013، 23-04-2010، على الموقع الالكتروني: www.enpi-info.eu ، تاريخ التصفح 12-08-2015.

3-2-**الآلية الأوروبية للجوار** (ENI): بدءاً من عام 2014، حلّت آلية الجوار الأوروبية (ENI) محل الأداة الأوروبية للجوار (ENPI) تشمل فترة تشغيل البرنامج ENI حتى عام 2020، وتسعى الآلية الأوروبية للجوار (ENI) إلى تحقيق مزيد من التقدم في العلاقات والأهداف بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة. وتؤكد اللائحة التنظيمية المتعلقة بإنشاء الآلية الأوروبية للجوار على أنه ينبغي تقديم الدعم لتنفيذ المبادرات السياسية التي تصوغ سياسة الجوار الأوروبية، بما في ذلك الشراكة الشرقية والاتحاد من أجل المتوسط، وتقوم هذه الآلية الجديدة على تقديم الحوافز ومكافأة البلدان الأفضل أداءً، فضلا عن تقديم الأموال بطريقة أسرع وأكثر مرونة.

ودخلت آلية الجوار الأوروبي حيز التنفيذ بميزانية قدرها 15.4 مليار يورو للفترة 2014-2020.[1] بعد نشرها في الجريدة الرسمية في 15 مارس 2014.[2]

ويبقى نجاح اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية مرتبطا بحجم المساعدات المالية المقدمة للدول المتوسطية الشريكة من قبل الاتحاد الأوروبي، وعلى قدرة بلدان جنوب المتوسط على الاستفادة بشكل كبير من هذه المعونات خلال القيام بعملياتها الإصلاحية فالدعم المقدم لحد الآن من الاتحاد الأوروبي يعتبر غير كافي بالنسبة لهذه البلدان، كما أن توسع الاتحاد الأوروبي لدول شرق أوروبا قد ساهم أيضا في توجيه كفة المساعدات المالية لصالح دول شرق أوروبا على حساب دول جنوب البحر المتوسط.

---

(1): الآلية الأوروبية للجوار، على الموقع الالكتروني: www.enpicbcmed.eu ، تاريخ التصفح 22-12-2015.

(2): www.gift-mena.org, consulté le 23-12-2015.

المبحث الثاني: تجارب قطرية في الشراكة الأورومتوسطية

بعد طرح المشروع الأورومتوسطي سعى الاتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاقات شراكة مع دول جنوب المتوسط كل على حدا، فبعد الإعلان عن المشروع في قمة برشلونة 1995 بدأت المفاوضات الثنائية بين اللجنة الأوروبية وممثلي عن بعض دول المغرب العربي وباقي الدول المتوسطية، حيث أسفرت هذه المفاوضات عن توقيع تونس لأول اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 12 أفريل 1995، والمغرب في 26 فيفري 1996.

وبهدف تبيان أثر الشراكة على البلدين يقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين يتناول الأول دراسة الاتفاق المبرم مع تونس، أما المطلب الثاني فيختص بدراسة اتفاقية الشراكة المغربية الأوروبية.

المطلب الأول: اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية

1-مضمون اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية

منذ عام 1992 سعت تونس إلى توسيع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي للتحول بها من مستوى المبادلات التجارية والمعونة المالية إلى علاقات أكثر شمولا، تقوم على صيغ جديدة من التشاور والحوار والشراكة، وذلك بهدف بناء فضاء متوسطي في إطار نظرة مستقبلية شاملة تهدف إلى تحقيق الأمن ، الاستقرار والرفاهية لدول وشعوب المنطقة.

وقد تم التوقيع على اتفاق الشراكة في 12-04-1995، وبذلك تكون تونس أول بلد عربي و متوسطي يوقع على اتفاقية الشراكة في إطار المشروع الأورومتوسطي، الهادف إلى قيام تكتل بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية[1]. ودخل حيز التنفيذ في 01-03-1998، ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول لتونس وهو يستقطب 75% من جملة الصادرات التونسية ويوفر نحو 65% من جملة الواردات.

[1] : سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص ص313-314 .

و تتسم الاتفاقية التي تم توقيعها مع تونس بعدد من الخصائص أهمها :

– تأكيد حرية دخول معظم السلع المصنعة لتونس إلى الاتحاد الأوربي و إلغاء الحواجز الجمركية، أما الواردات من الاتحاد الأوربي فيتم إلغاء الحواجز غير الجمركية مباشرة بعد سريان الاتفاقية، أما الحواجز الجمركية فيتم إلغائها في غضون 12 سنة.

– الدخول المتنامي المحدود للسلع الزراعية إلى الاتحاد الأوربي .

– الحق المتبادل للمستثمرين في إقامة المنشات و تعديل الإطار التنظيمي في تونس ليقترب من ذلك القائم في الاتحاد الأوربي في مجالات المنافسة، و المشتريات الحكومية و الدعم و المعايير الفنية .

– تعزيز التعاون فيما يتعلق بالهجرة و إعطاء ديناميكية للقطاع الخاص مع عصرنة القطاع الصناعي ووضع نظام قانوني ملائم .

– تشجيع الاستثمار الخاص الأوربي في تونس وتأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية و الاجتماعية[1].

– تقوية التعاون الاقتصادي و تشجيع الاندماج المغاربي لدا يأخذ التعاون بين الطرفين طابعا جهويا يتناول معالجة بعض الملفات : البيئة، الصناعة، التجهيزات التحتية، البحث العلمي، الثقافة، حماية الاستثمارات، الطاقة، السياحة، الصيد البحري، تبييض الأموال الملوثة، المخدرات ...الخ.

– وضع تعاون مالي يستهدف مساندة الإصلاحات الاقتصادية و تأهيل البنية التحتية في تونس، و في هذا التوجه التزم الطرفان بتوفير تسهيلات لصالح تحرير انتقال الأموال قصد دعم الاستثمارات المباشرة الأجنبية بتونس[2].

2– تحليل عناصر اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية:

2–1: مسألة الصادرات الفلاحية التونسية :

[1] : دربال عبد القادر، زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص05.

[2] : فتح الله ولعلو، (1997): المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب، ص 181.

لقد تم الاتفاق من خلال شراكة الاتحاد الأوروبي لتونس على العمل على تحرير أكثر المبادلات التجارية للمنتوجات الزراعية والمنتوجات السمكية والصيد البحري، بصفة تدريجية وفق اتفاقيات الغات (GATT) .

حيث حافظ الاتفاق على المزايا التفضيلية السابقة التي كانت تتمتع بها السلع الزراعية التونسية في إطار اتفاق التعاون الشامل الموقع بين الطرفين عام 1969، مع إدخال بعض التحسينات على هذه المزايا و خاصة فيما يتعلق بزيادة الكميات المصدرة من هذه السلع إلى الاتحاد الأوربي و توقيت دخولها و ظروف ترويجها[1].

و قد عزم الطرفين على إعادة دراسة الأنظمة المثبتة بالنسبة لكل نوع من المواد الزراعية سنة 2000 من أجل تحديد إجراءات تحريرية جديدة ، و ضمن هذا التوجه قام البروتوكول الملحق للاتفاقية بتحديد معدل خفض حقوق الجمارك و كذا الحصص التعريفية المتفق عليها و المقادير المرجعية المرتبطة بها :

- **ملف زيت الزيتون** : يتعلق الأمر هنا بالقطاع الغالب في الصادرات الزراعية و يقضي النظام المحدد في الاتفاقية بإخضاع زيت الزيتون غير المعالج عند دخوله إلى السوق الأوربية إلى حقوق الجمارك بقيمة 7.81 إيكو/ 100 كيلو، في حدود 46000 طن من المحصول السنوي، لكن إذا لاحظ الاتحاد الأوربي أن حجم وارداته من تونس داخل النظام أصبح بمثل مصدر اضطراب لتوازن السوق يمكن له اتخاذ إجراءات إنقاذية لمواجهة هذه الوضعية .
- **ملف المنتوجات الزراعية التونسية الأخرى:** يقر الاتفاق الأوربي التونسي بالنسبة للصادرات الفلاحية التونسية الأخرى قاعدة الإعفاء المطلق و تخفيض المعدل الجمركي من 20 ٪ إلى 80 ٪، وهكذا تستفيد جل المنتوجات الموجهة نحو التصدير إلى الاتحاد الأوربي من الإعفاء في إطار

[1] : سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص 319.

احترام الحصص الجمركية و يتعلق الأمر أساسا بالبرتقال و البطاطس و الخمور و الطماطم المركزة، و في حالة تجاوز الحصص المحددة سنويا تطبق تخفيضات جمركية تتمحور قيمتها حوالي 50٪ في المتوسط، و لقد أقرت الاتفاقية فيما يخص مواد اللوز والمشمش و البرتقال غير الطري، الإعفاء الجمركي في إطار المقادير المرجعية التي تتسم بمرونة أكبر بالمقارنة مع إطار الحصص الجمركية[1].

2-2: مبادلات المنتوجات الصناعية التونسية:

تتمتع تونس بنظام تفضيلي بالنسبة لصادراتها الصناعية إلى الاتحاد الأوربي، حيث كانت صادراتها معفاة من الرسوم الجمركية تقريبا عند دخولها أسواق الاتحاد الأوربي وفقا لاتفاق التعاون الشامل، في حين كانت تخضع صادرات الاتحاد الأوربي من السلع الصناعية إلى السوق التونسية للرسوم الجمركية و الإجراءات الإدارية[2].

و المعروف أن عنصر التجديد في اتفاقيات سنوات التسعينات يتعلق بآفاق إحداث منطقة تبادل حر بشكل تدريجي خلال فترة لا تتجاوز اثني عشرة سنة، و نتيجة لذلك ستلغى كل الحقوق الجمركية و الرسوم المماثلة على الواردات الصناعية و هذا حسب نوعية المنتوجات الصناعية[3].

و هكذا تقرر إلغاء الحقوق الجمركية و الاقتطاعات الضريبية المطبقة على استيراد معدات التجهيز أما المنتوجات غير المصنعة محليا و المواد الأولية و قطع الغيار فتستفيد من تخفيض قدره 25 ٪ سنويا خلال السنوات الأربع الأولى، و سيبدأ تطبيق تخفيض الحقوق و الرسوم الجمركية بنسبة 10 ٪ على المنتوجات المصنعة محليا.

ويمكن تصنيف السلع الصناعية التونسية حسب درجة التطبيق:

---

[1] : فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص 187-188.

[2] : سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص 320.

[3]: فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص 188.

أ – صنف منتوجات التجهيز المحررة بشكل كلي من المعوقات و من الحقوق الجمركية مباشرة مع بداية تنفيذ الاتفاقية، و تمثل هذه المنتوجات حوالي 12 ٪ من الواردات التونسية الناشئة عن الاتحاد الأوربي .

ب – المواد الصناعية المحررة تدريجيا عند الاستيراد، يمكن تصنيف هذه المواد ضمن ثلاث لوائح ترتبط كل واحدة منها بنظام تحرير خاص تدريجي، ينعكس عبر تخفيضات سنوية لحقوق الجمارك و الرسوم المقابلة لها انطلاقا من حق قاعدي و مرجعي سنة 1995 .

القائمة الأولى: المتعلقة بالمواد الأولية التي تمثل 28 ٪ من الواردات التونسية الناشئة عن الاتحاد الأوربي ، و التي ستزال حقوقها الجمركية بعد خمس سنوات انطلاقا من سنة 1997 .

القائمة الثانية: التي تخص المنتوجات المصنعة محليا ، و التي تمثل 30 ٪ من الواردات التونسية الناشئة عن الاتحاد الأوربي، وتقر الاتفاقية بتخفيض تدريجي للمعدل الجمركي إلى غاية زواله إثر نهاية المرحلة الانتقالية.

القائمة الثالثة: المخصصة للمواد المنتجة محليا و ذات الحساسية الكبرى بالنسبة للمنافسة الدولية ، تقر الاتفاقية بالنسبة لهذه المواد مرحلة مسامحة لمدة أربع سنوات تمحي إثرها الحقوق الجمركية بشكل تدريجي طوال ثمان سنوات انطلاقا من سنة 2000.

المواد الصناعية الخاضعة للحقوق الجمركية عند الاستيراد :

يتعلق الأمر بمقتضيات تخص 140 موقعا جمركيا تتعلق بمنتجات الصناعة الغذائية و التي يقوم الطرفان بتطبيقها، و لا شك أن هذه المقتضيات تهدف بالأساس إلى حماية الصناعات الغذائية الأوربية و هكذا تقرر إخضاع هذه المنتوجات إلى رسم خاص نظرا للعنصر الزراعي الذي

تنتمي إليه و يمكن أن يأخذ هذا الرسم شكل قدر قار أو حق جمركي بمرجع لأسعار الواردات الناشئة عن بلدان الغير[1].

كما تسمح الاتفاقية لتونس حق اللجوء إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لفترة محدودة خلال الفترة الانتقالية لحماية الصناعات الناشئة التي تمر بمرحلة إعادة الهيكلة من خلال زيادة الرسوم الجمركية أو إعادة فرضها، على أن لا تتعدى 25% من قيمة الواردات الصناعية من الاتحاد الأوروبي، شرط أن لا تشمل أكثر من 15% من إجمالي السلع الصناعية التي تستوردها تونس من الاتحاد الأوروبي بالرجوع إلى إحصائية آخر سنة، و لا يكون قد مضى أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء كافة الرسوم أو الحصص على المنتج، كما تضمنت الاتفاقية على كافة التدابير الوقائية لمكافحة الإغراق أو الحد من تزايد الكميات المستوردة من أحد المنتجات، والتي يمكن أن تضر بالمنتجين المحليين أو أحد القطاعات في الاقتصاد الوطني دون تحديد لهذا الحجم.

2-3: التعاون المالي بين تونس والاتحاد الأوروبي:

استفادت تونس من مساعدات مالية أوروبية في إطار برنامج ميدا من خلال حصص مالية في شكل مساعدات مالية وفق فترتين تمتد الأولى من عام 1995- 1999 وهي تغطي برنامج ميدا1 ثم الثانية من سنة 2000 إلى غاية 2006 و هي تغطي برنامج ميدا2، ويوضح الجدول الموالي المخصصات المالية لتونس في إطار برنامج ميدا.

[1] : فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص 190.

جدول رقم (2-7): الإعانات المالية لتونس في إطار برنامج ميدا

الوحدة مليون أورو

برنامج ميدا1(1995-1999)			برنامج ميدا2(2000-2005)		
التعهد	الدفع	نسبة التعهد إلى الدفع%	التعهد	الدفع	نسبة التعهد إلى الدفع%
428	168	%39	447	400	%89

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول (2-1) و معطيات الجدول (2-2)

نلاحظ من معطيات الجدول أن نسبة المدفوعات من تعهدات برنامج ميدا 1 هي 39 % فقط، وقد ارتفعت نسبة هذه المدفوعات بعد دخول اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس حيز التنفيذ لتصل إلى 89 %، وقد خصص لتونس من خلال البرنامج الارشادي الوطني التونسي للفترة 2005-2006، مبلغ 144 مليون أورو موزعة تبعا للجدول الموالي:

جدول رقم (2-8): البرنامج الإرشادي الوطني التونسي للفترة (2005-2006)

الوحدة:مليون أورو

البرنامج	المبلغ التأشيري	الالتزامات		% من الميزانية
		2005	2006	
إصلاحات اقتصادية	70	–	70	48.62
تأهيل الموارد البشرية	64	62	2	44.44
الهياكل القاعدية	10	10	–	6.94
المجموع	144	72	72	100

Source : Partenariat euro-Med, Tunisie, document de stratégie, programme indicatif national (2002-2006), eeas.europa.eu/tunisia/csp/nip_05_06_fr.pdf, P 21.

ومن خلال الجدول يتضح أن 48.62 % من الميزانية المخصصة لتونس وجهت بالأساس إلى برنامج الاصلاحات الاقتصادية، يليها برنامج تأهيل الموارد البشرية بنسبة 44.44% .

كما استفادت تونس من قروض من البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 697.9 مليون أورو خلال الفترة 1995-2002 (من خلال معطيات الجدول 2-3)، وخصص لتونس ما قيمته 3883 مليون أورو من خلال برنامج FEMIP البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة 2002-2014 (أنظر الجدول 2-4).

ومنذ عام 2007 يتم تنفيذ أولويات الإتحاد الأوروبي للتعاون المالي مع تونس في إطار الشراكة والجوار الأوروبي، تحت عنوان الورقة الإستراتيجية (2007-2013) حيث تم تحديد البرامج الإرشادية الوطنية (خطط التنفيذ الوطنية) من خلال تحديد أولوية التعاون المالي في فترتين: [1]

-الفترة 2007-2010: تضمنت خطة التنفيذ الوطنية ما مجموعه 300 مليون أورو مع التركيز على:

-الإدارة الاقتصادية القدرة التنافسية والتقارب مع الاتحاد الأوروبي وقد خصص لذلك 123 مليون أورو.

-تحسين التوظيف:65 مليون أوورو.

-النمو والتنمية المستدامة : 3 مليون أورو.

-البيئة، الطاقة والمياه والبحث والابتكار :112 مليون أورو.

-الفترة 2011-2013: إن إجمالي الميزانية للمساعدات الثنائية التي سيقدمها الاتحاد الأوروبي إلى تونس في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة سيصل إلى 240 مليون يورو خلال الفترة من عام

[1] : لمزيد من الاطلاع راجع :

Eurppean Neighbourhood and partnership instrument Tunisia,strategy paper 2007-2013 and national programme 2007-2010, sur le site:

https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/csp-nip-tunisia-2007-2013_en.pdf

2011إلى عام 2013، وذلك وفقا للبرنامج الإرشادي الوطني الذي اعتمدته المفوضية الأوروبية لتونس لهذه الفترة، وسيتم توزيع هذا الاعتماد المالي على أربع مجالات ذات الأولوية وهي:[1]

- التشغيل
- برنامج مساندة التكامل
- برنامج مساندة المشاريع التجارية
- العدالة

وينص البرنامج الإرشادي الوطني على أن توزيع الاعتمادات المالية سيأخذ الطابع الإرشادي بحيث يمكن إعادة النظر فيه أثناء فترة التنفيذ، بالإضافة إلى أن بعض مجالات التعاون التي تم تحديدها في الورقة الإستراتيجية الخاصة بتونس يمكن إعادة إدراجها تبعا للمتطلبات وبالاتفاق بين المفوضية الأوروبية والحكومة التونسية وعلى سبيل المثال مساندة الطاقة والتنمية المستدامة.ويوضح البرنامج الإرشادي الوطني أن ترتيبات البرنامج عن الفترة من عام 2011 إلى عام 2013 تأتي في إطار خاص يعكسه عمق التكامل الاقتصادي بين تونس والاتحاد الأوروبي، وكذلك ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية التي تنطوي على مزيد من الجهد من قبل تونس لمواصلة وتدعيم عملية الإصلاح بها، ويضيف أن البرامج المقترحة ستسمح في نفس الآن باستكمال البرامج السابقة وتعميق الإصلاحات في هذه القطاعات (العدالة، والتكامل الاقتصادي، وقدرة قطاع الأعمال على التنافس)، علاوة على أنها ستؤدي إلى توسيع نطاق التعاون إلي قطاعات لم تستفيد حتى الآن من برامج التعاون.

ومنذ قيام الثورة التونسية كثف الاتحاد الأوروبي دعمه المالي لتونس حيث ارتفع من 240 مليون أورو لفترة 2011–2013 إلى 390 مليون أورو للفترة 2011–2012. ويركز الدعم المالي والتقني

[1]: ملف خاص للمركز الإعلامي للآلية الأوروبية للجوار حول البرنامج الإرشادي الوطني الخاص بتونس، على الموقع الالكتروني: www.enpi-info.eu/main.php، تاريخ التصفح 17–08–2015.

للاتحاد الأوروبي على الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت فيها الحكومة التونسية من أجل توفير رد مستهدف يستجيب للاحتياجات الحقيقية لدعم الإصلاح.[1]

كما رفع الاتحاد الأوروبي سنة 2014 من دعمه المالي لتونس ليبلغ 200 مليون يورو وذلك ضمن سياسة الجوار الأوروبية. [2]

3-تأثير اتفاقية الشراكة على الاقتصاد التونسي

3-1: تأثير الاتفاقية على النمو الاقتصادي:

بافتراض ثبات العوامل التي تزيد في الكفاءة الكلية للإنتاج أو لمستوى الاستثمار أو إعادة تخصيص الموارد بين الأنشطة السائدة والأنشطة الأخرى الأكثر عائدا فإن المكاسب المحتملة لتحرير التجارة ستكون كبيرة ولكنها لا تكفي لتحقيق النمو المطلوب لتغطية الفجوة الداخلية بين تونس والاتحاد الأوربي وتقدر مكاسب اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي بارتفاع دخل الفرد التونسي نحو 40 دولار تقريبا.

ويفترض لتوحيد المعايير وخفض التكاليف التجارية وتحسين جودة الإنتاج إلى زيادة أسعار الصادرات بما يقارب 2% من سعرها وارتفاع أسعار الخدمات ب 1% وانخفاض أسعار الواردات بنحو 1% بعد تطبيق اتفاق الشراكة[3].

---

[1] : استجابة الاتحاد الأوروبي للربيع العربي : تطور الوضع عامين من بعد تونس، مذكرة صادرة عن المفوضية الأوروبية يوم20-08-2013، على الموقع الالكتروني: www.enpi-info.eu /list-type.php ، تاريخ التصفح 12-09-2014.

[2] : المرجع نفسه.

[3]: تقرورت محمد، متناوي محمد، (2006): حصيلة اتفاق الشراكة الأوربية مع دول شمال إفريقيا -دراسة تقييمية مقارنة، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، ص16.

3-2: تأثير الشراكة على الاستثمار الأجنبي المباشر

منذ أن بدأت تونس في الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتبني منهج السوق الحرة، كان لأوروبا النصيب الأكبر من الاستثمارات المباشرة في تونس، وبالرغم من توقيع تونس لاتفاقية الشراكة إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت ضعيفة في السنوات الأولى من توقيع اتفاقية الشراكة، حيث سجل المتوسط السنوي للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي في تونس خلال الفترة 1990-1995 حوالي 408 مليون دولار، أما خلال الفترة 1996-2000 فقد سجل المتوسط السنوي لهذه التدفقات ارتفاعا طفيفا حيث بلغ 506.2 مليون دولار[1]، في حين عرفت الفترة 2006-2012 تحسنا في تدفقات الاستثمار الأجنبي في تونس حيث بلغت في المتوسط 2325 مليون دولار سنويا وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (2-9): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تونس في الفترة 2006-2012

الوحدة: مليون دولار

2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
3308	1616	2759	1688	1513	1148	1918	13950

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

إن دول الاتحاد الأوروبي تستأثر بما يقارب 91 % من الاستثمارات الأجنبية، ولكن فرنسا تتصدر قائمة الدول المستثمرة في السوق التونسية، إذ تملك لوحدها ما نسبته 42% من إجمالي استثمارات البلاد[2]، وقد ساهمت اتفاقية الشراكة في ارتفاع قيمة الاستثمارات الأوروبية في البلاد وبالتالي خلق فرص عمل للتونسيين وعلى الرغم من ذلك لم تستطع القضاء على مشكلة البطالة في تونس

(1) : Abdenbi el Marzouki, Samae Solhi,(2007) : Relations Maghreb-Europ dans le cadre de la politique européenne de voisinage ,Evaluations Perspective, troisième colloque international sur la nouvelle politique de voisinage, 1-2 juin 2007, Université Tunis EL-MANAR, Hammamet, p12

(2) : الاستثمار الأجنبي في تونس: ضياع الأولويات، http://nawaat.org/potail/2014/03/10، تاريخ التصفح 20-08-2015.

والتي قدرت في سنة 2009 ب 14.7% وفي 2010 ب13 % وفي 2011 قدرت نسبة البطالة ب18.3 %[1].

وقد تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية الوافدة في قطاع السياحة والطاقة حيث بلغت حوالي 1,63 مليار دولار بنسبة 52,1 %من إجمالي الاستثمارات، وقد أثرت اضطرابات الربيع العربي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تونس حيث أن حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها تونس بعد الثورة قد أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، حيث شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تونس تراجعاً بنسبة 24.6 في المئة، خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2014، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2013، وفق بيانات حديثة لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي الحكومية[2].

ويبقى تدفق الاستثمارات الأوروبية لتونس بعيدا عن تطلعات البلد خصوصا في ظل الظروف الحالية للاقتصاد التونسي.

3-3: تأثير الشراكة على القطاع الصناعي

إن متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد التونسي كبيرة جدا، ويتوقع أن تواجه قطاعات تساهم بحوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي الصناعي التونسي تهديدا بالتوقف عن العمل، كما أنه على قطاعات أخرى توفر ثلثا آخر من إجمالي الناتج الوطني أن تقوم بتغييرات هيكلية حتى تظل قادرة على المنافسة[3].

و هذا راجع لطبيعة المنتوجات التونسية التي لا تزال غير قادرة على منافسة المنتجات نفسها في

---

[1]: نسيم حسن أبو جامع ، (2013): أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي وكيفية الاستفادة منه فلسطينيا، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية (العدد 01)، المجلد 21، ص438.

[2]: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،(2009): مجلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص 73.

[3] : محمد محمود إمام، (2000): الشراكة الاقتصادية العربية – الأوربية مع الإشارة خاصة إلى مصر و تونس ، في الشراكة الاقتصادية العربية الأوربية (تجارب و توقعات)، ط1، دار الكنوز الأدبية، بدون ذكر مكان النشر، ص 119 .

بلدان الاتحاد الأوروبي، كما أن تطبيق اتفاقية مراكش من شأنه أن يخفض صادرات تونس للمنتجات الصناعية نحو أوربا بنسبة 40 ٪[1].

وقد أكدت دراسة قام بها البنك الدولي مؤخرا تحت عنوان "الثورة غير المكتملة" في محاولة لتشخيص واقع الاقتصاد التونسي، أن اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي لسنة 1995 والتي ترتكز على تحرير القطاع الصناعي، قد دمرت 50 % من نسيج تونس الصناعي وما بقي لا يعدو أن يكون قطاعات مناولة تعمل تحت رحمة السوق الأوروبية مثل قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية الذي يعتبر من أكبر القطاعات المتضررة من اتفاقية الشراكة، ومن الأزمة التي تمر بها أوروبا والتي قلصت الطلب بسبب تراجع المقدرة الشرائية للمستهلك الأوروبي.[2]

3-4: تأثير الشراكة على القطاع الزراعي:

بالنسبة للإنتاج الزراعي فقد أبقى اتفاق الشراكة على المزايا التفضيلية التي كانت تتمتع بها السلع الزراعية التونسية في إطار التعاون المبرم بين المجموعة الاقتصادية الأوربية وتونس في 1975. وقد حاول المفوض التونسي الحصول على المزيد من المزايا للسلع الزراعية إلا أن السياسة الزراعية الموحدة للاتحاد تمثل صعوبات لهذه السلع عند دخولها أسواق الاتحاد الأوربي من خلال نظام الحصص وتوقيت الدخول والمواصفات القياسية مما يجعل اتفاق الشراكة ذو أثر محدود على صادرات تونس من السلع الزراعية نحو الأسواق الأوربية[3].

3-5: أثر تحرير التجارة على الإيرادات الضريبية

---

[1]: شفيق الأخرس، (1997): حركة رؤوس الأموال في ظل مشروعات التكامل البديلة ، في الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 220 .

[2]: محاذير اتفاقية التعاون الاقتصادي بين تونس والاتحاد الأوروبي، على الموقع الالكتروني:
www.almustaqbal.com/v4/article.aspx، 1-5-2015، تاريخ التصفح 20-08-2015.

[3] : تقرورت محمد، متناوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص16.

إن التحرير الجمركي سيؤثر سلبا على توازن الميزانية التونسية لأنه سيخلق نقصا في مواردها يقدر ب60 مليون دينار تونسي، و 700 مليون دينار طوال الإثنتي عشرة سنة المطابقة للمرحلة الانتقالية وهو ما يعادل 20 % من مداخيل الميزانية العامة للبلاد[1]، وينبغي تعويض هذه الخسارة بالجباية الداخلية المتأتية من زيادة وتيرة النمو ورفع معدلات الرسم على القيمة المضافة.

تقدر الخسائر الجبائية لتونس جراء تفكيك الرسوم الجمركية ب 6 % من الناتج الداخلي الخام[2]، و قد تراوحت هذه الخسائر فيما بين 23 مليار دينار و25 مليار دينار (أي ما بين 11و 13 مليار دولار) من سنة 1998 إلى سنة 2010.[3]

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة المغربية الأوروبية:

1- مضمون اتفاقية الشراكة المغربية الأوروبية:

يأخذ الاتحاد الأوروبي حصة الأسد من نسبة المبادلات التجارية العالمية مع المغرب 79.26 % للصادرات و 69.26 %للواردات وذلك نتيجة للقرب الجغرافي و تقدم القارة الأوروبية، وتعتبر المواد النصف المصنعة و المواد الغذائية و المواد الاستهلاكية ملابس و نسيج، أهم صادرات المغرب نحو الاتحاد الأوروبي. في حين تعد المواد الاستهلاكية و مواد التجهيز وكذا المواد النصف مصنعة أهم الواردات من الاتحاد.[4]

يعتبر المغرب ثاني بلد مغاربي بعد تونس يوقع على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية في 26 فيفري 1996، ودخل حيز التنفيذ في 10مارس 2000، هاته الاتفاقية أطرت العلاقات الثنائية بين الطرفين وفق نهج تشاركي جديد، بحيث شملت مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية و

---

[1]: فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص191.

[2]: Bichara Khader(2001) : les nouveaux accords entre l'Union européenne et les pays arabes, dans « le partenariat euro-méditerranéen vu du sud »,l'harmattan, paris, France, p51.

[3] : محاذير اتفاقية التعاون الاقتصادي بين تونس والاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره.

[4] : رشيد الزاهري ، "الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي"، على الموقع الالكتروني:
www.lycee4.com/files/006geo.pdf، تاريخ التصفح 29-08-2015.

السوسيو–ثقافية و السياسية و الأمنية. علاوة على هذا، أقرت مبدأ جديدا يقضي بالتحول من مبدأ التنازلات من جانب واحد في العلاقات التجارية، إلى إقرار المعاملة بالمثل في المجالات الصناعية و الزراعية على حد السواء.

هاته الاتفاقية التي تستمد مقوماتها، في الأصل، من قرار ثنائي و التي تدخل في إطار تطبيق مبادئ الشراكة الأورومتوسطية التي تم إطلاقها ببرشلونة سنة 1995 [1]:

2- تحليل عناصر اتفاقية الشراكة المغربية الأوروبية:

2-1- النظام الجمركي للمنتجات الفلاحية.

إن واردات المغرب من المنتجات الفلاحية الأوربية خاضعة لحصص تعريفية تفضيلية فيما يخص 125 سطرا تعريفيا من النظام المنسق لتصنيف وترميز البضائع، وتطبق على سمك القشريات والرخويات الأوربية معدلات حقوق الدولة الأكثر رعاية فيما تخضع واردات الاتحاد الأوربي من المنتجات الفلاحية المغربية لحصة تعريفية برسم جمركي منعدم أو منخفض يهم 240 سطرا تعريفيا خاصة الفواكه والخضر.

وفي هذا السياق، يمكن تصنيف الصادرات المغربية حسب النظام التفضيلي وفق ما يلي : [2]

•**الصنف الأول :** يضم المنتجات التي تستفيد من الإعفاء الجمركي ومن سعر دخول مخفض في حدود حصة معينة ويتعلق الأمر بأهم الصادرات الزراعية المغربية كالطماطم والبواكر، حيث تخضع لحقوق خصوصية في شكل مقابل تسعيري أقصى أو حقوق إضافية مرتبطة بسعر الدخول. وهذا يعني أن الحقوق ترفع كلما كانت أسعار الصادرات المغربية إلى الأسواق الأوروبية تقل عن

[1] : المغرب والاتحاد الأوروبي، على الموقع الالكتروني: www.eeas.europa.eux، تاريخ التصفح 28-08-2015.

[2] :Voir le texte intégral de l'accord d'association entre le Maroc et L'UE :sur le site : www.europe.eu.int/smartapi/vgi-doc, consulté le 19-11-2014.

سعر الدخول. فالنظام التفضيلي في هذه الحالة يتخذ شكل إعفاء جمركي وتطبيق لسعر مخفض ومتفق عليه.

•**الصنف الثاني** : المنتجات المستفيدة من الإعفاء الجمركي في إطار حصص تعريفية، ويتعلق الأمر بثلاث وثلاثين سطرا تعريفيا غير خاضع لسعر الدخول كالبطاطس والبصل والمنتجات المحولة كعصير البرتقال ومصبرات الجلبان.

•**الصنف الثالث** : المنتجات المستفيدة من الإعفاء الجمركي بدون تحديد للحصص، ويتعلق الأمر ببعض الخضر الطرية كالباذنجان والفواكه كالبطيخ و توت الأرض والمنتجات المحولة كالزيتون والفواكه المجمدة بدون سكر وأصناف المشمش المصبر.

•**الصنف الرابع** :المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية في إطار مقادير مرجعية كالخضر الطرية والفواكه الطرية كالمشمش والخوخ، حيث إن الصادرات المغربية من هذه المواد تخضع لحصص تعريفية إذا تجاوزت المقدار المرجعي.

•**الصنف الخامس**:المنتجات المستفيدة من تخفيض الرسوم الجمركية بدون تحديد كمي كالفواكه المجففة وزيت الزيتون.

2-2: ملف الصيد البحري

إن اتفاقية الصيد البحري الموقعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، هي اتفاقية منفصلة عن اتفاقية الشراكة، لكن ونظرا لتزامن دينامكية المفاوضات، ونظرا لأن الاتفاقيتين تم توقيعهما في نفس الزمان والمكان دأب بعض الباحثين والدارسين على الربط بين الاتفاقيتين وجعلهما اتفاقية واحدة، إلا أن اتفاقية الصيد البحري هي خاصة بالمغرب فقط، على عكس اتفاقية الشراكة التي تهم جل دول المتوسط.

وتهدف اتفاقية الصيد البحري لسنة 1996 إلى تمكين الصيادين الأوروبيين من الصيد في المياه الإقليمية المغربية، ويمكن إبراز أهم ما جاءت به هذه الاتفاقية باختصار في النقاط التالية[1]:

- تأكد الاتفاقية على مبدأ الإفراغ الإجباري في الموانئ المغربية، للمواد المصطادة بواسطة أساطيل الأوروبية إبتداءا من السنة الثانية لتنفيذ الاتفاقية، خاصة بالنسبة للرخويات، ويلتزم الطرف الأوروبي بمنح حوافز مالية للبواخر الأوروبية التي تقوم بإفراغ محتوياتها إجباريا أو طواعية بالموانئ المغربية.

- تعهد المغرب في هذه الاتفاقية بتحسين البنية الاستقبالية في موانئه وتحديثها.

- تقرر منح المغرب تمويل مالي بقيمة 355 مليون يورو، تؤدى خلال أربع سنوات بشكل متتالي، كما تقرر حصول قطاع الصيد البحري على مساعدة مالية في حدود 121مليون يورو من أجل إنجاز الالتزامات في ميداني المراقبة والتعاون. كما تضمن الاتفاق مقتضيات تقنية الهدف من ورائها عقلنة النشاط البحري وخاصة توزيع مجهود الصيد البحري بين مختلف الأصناف. كما سيتم توزيع نشاط الصيد البحري بين المحيط الأطلسي بشكل أكثر تكافئا. من جهة أخرى سيتم تحسين استعمال وسائل الصيد البحري وضمان أكبر مرونة لها لتدبير القطاع.

وقد أقدم المغرب على إيقاف اتفاقية الصيد البحري سنة 1999 وامتنع عن تجديدها، رغم ما تعرض له من ضغوطات من طرف الأوروبيين وخاصة الإسبان. وذلك لعاملين اثنين:

-الأساليب المدمرة للثروة السمكية التي يستعملها الصيادون الإسبان، مما يهدد المياه الإقليمية باندثار هذه الثروة.

-الشروط المجحفة بالاقتصاد المغربي، فإيرادات الدولة من اتفاقية الصيد البحري لا يعادل الثروة السمكية التي يستنزفها الصيادون الأوروبيون.

---

[1]: محمد الصالح،" الإطار القانوني للعلاقات المغربية الأوروبية"، الحوار المتمدن، العدد3612، 19-01-2012، على الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp، تاريخ التصفح 28-08-2015.

إلا أن المغرب اضطر إلى تجديدها بشروط جديدة حيث دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 28 فيفري 2007. و تمتد هذه الاتفاقية الجديدة على مدى أربع سنوات و تمثل نفسا جديدا لعلاقات الشراكة في مجال الصيد البحري بين الطرفين مند انتهاء صلاحيات آخر اتفاقية خلال شهر نوفمبر من عام 1999. وتجدر الإشارة إلى أن حجم هذه الاتفاقية أقل من سابقتها و ستسمح هذه الاتفاقية ل119 باخرة للصيد الأوروبي من الاستفادة من الصيد في المياه الإقليمية المغربية و تضم حصصا نسبية سنوية من صيد الأسماك الأطلسية الصغيرة حدد حجمها الإجمالي في 60000 طنا. و تتضمن هذه الاتفاقية مقابلا ماليا على مدى أربع سنوات حدده الاتحاد الأوروبي لفائدة المغرب في ما قيمته 144 مليون أورو. و ستخصص حصة كبيرة من هذه المنحة لتمويل تدابير دعم الأسطول المغربي و كذا تطوير و عصرنة قطاع الصيد المستديم في المياه المغربية. و تمثل هذه المقاربة النوعية في اتفاقيات الاتحاد الأوروبي في مجال الصيد البحري طبقا لما تنص عليه قرارات الإصلاح 2002 المتعلقة بسياسات الإتحاد في مجال الصيد نظرة جديدة تدعو إلى الحث على إبرام علاقات تعاون وطيدة مع شركاءها من أجل ضمان صيد مستديم في المياه الإقليمية[1].

و تم تجديد هذه الاتفاقية ضمنيا، من 28 فيفري 2011 إلى 27 فيفري 2015. وقد تم توقيع بروتوكول الحالي لهذه الاتفاقية يوم 18 نوفمبر عام 2013، والتي صادق عليها المجلس والبرلمان الأوروبي. ودخلت حيز النفاذ في 15 يوليو 2014 بعد الانتهاء من إجراءات التصديق الداخلية من قبل المغرب[2].

---

(1) : ملف الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي étude et loisir، على الموقع الالكتروني:
www.cineclub6.blogspot.com/2008/06/blog-post.html، تاريخ التصفح 27-08-2015.

(2) : http://ec.europa.eu/fisheries/cfp/international/agreements/morocco/index_en.htm , consulté le 28-08-2015.

حيث سيكون بوسع السفن الأوروبية الصيد من جديد في المياه المغربية بعد توقف دام أكثر من عامين، مقابل تقديم مساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي لقطاع الصيد البحري المغربي، وذلك بعد دخول اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب حول الصيد البحري حيز التنفيذ.

وستبلغ التكلفة الإجمالية للاتحاد الأوروبي في هذا المجال 30 مليون يورو في السنة، منها 16 مليون يورو كتعويض للمغرب للوصول إلى مواردها، و14 مليون يورو موجهة لدعم قطاع الصيد البحري في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تقدر مساهمة أصحاب السفينة بحوالي 10 ملايين يورو، وهو ما يوفر غلافا ماليا إجماليا للمغرب يقدر بحوالي 40 مليون يورو، كما سيوفر البروتوكول الجديد زيادة فرص العمل بالنسبة للصيادين المغاربة[1].

2-3: النظام الجمركي الخاص بالمنتجات الصناعية: يتم إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم المماثلة على الواردات المغربية من المنتجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ولكن بصفة تدريجية وهذا ما جاء في المادة (9) من الاتفاق، ويكون ذلك وفق القوائم التالية: [2]

القائمة الأولى: تضم السلع أو المواد الأولية التي يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

القائمة الثانية: وهي التي تضم السلع التي يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها تدريجيا، وهي تنقسم إلى فئتين الفئة الأولى تخضع لتخفيض جمركي بنسبة 25% سنويا ابتداءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، والفئة الثانية تخفض الرسوم الجمركية عليها بنسبة 10% سنويا، ويتعلق الأمر بالمواد الصناعية غير المنتجة محليا وقطع الغيار.

---

[1] :اتفاقية الشراكة في مجال الصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب تدخل حيز التنفيذ، على الموقع الالكتروني: www.enpi-info.eu/mainmed.php، تاريخ التصفح 27-08-2015.

[2] : عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 264-265.

القائمة الثالثة: تخص صناعة المنسوجات والملابس، وتتعهد المغرب بإلغاء الأسعار التمييزية تدريجيا خلال 3 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

ويوضح الجدول الموالي رزنامة الإعفاء الجمركي للمنتجات الصناعية المغربية وفق نص اتفاقية الشراكة.

جدول رقم (2-10): رزنامة التفكيك الجمركي للسلع الصناعية المغربية في إطار اتفاقية الشراكة

سنة التفكيك	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة
2000	%100	%25	فترة إعفاء
2001		%25	
2002		%25	
2003		%25	%10
2004			%10
2005			%10
2006			%10
2007			%10
2008			%10
2009			%10
2010			%10
2011			%10
2012			%10

Source : Bachir hamdouche, Mohamed Chater, (2001): impact des accords de libre-échange euro-méditerranéens cas du Maroc, rapport final, INSEA , RABAT , FEMISE , p18.

2-4: التعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي والمغرب:

استفاد المغرب من مساعدات مالية أوروبية في شكل هبات ضمن برنامج ميدا على فترتين، امتدت الفترة الأولى من سنة 1995 إلى غاية سنة 1999 وتغطي برنامج ميدا1، وقد بلغت الحصة الإجمالية من المساعدات المالية الأوروبية الموجهة للمغرب في إطار برنامج ميدا 1 حوالي 656 مليون أورو، وقدرت المساعدات المدفوعة فعلا حوالي 127.6 مليون أورو أي بنسبة 19% (راجع الجدول (2-1))، أما الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2005 فقد حصل المغرب

خلالها على تعهد قدره 812 مليون أورو ضمن برنامج ميدا 2، وقدر المبلغ المدفوع فعلا ب656 مليون أورو أي بنسبة دفع تقدر ب 81% (راجع الجدول(2-2)).

وعلى الرغم من زيادة نسبة المدفوعات المخصصة للمغرب من 19 % في برنامج ميدا 1 إلى 81% في برنامج ميدا 2 إلا أن هذه المخصصات لم تكن كافية لتستجيب لحاجيات الاقتصاد المغربي.

فحسب وزارة التجارة المغربية، فإن حاجيات الاقتصاد المغربي تقدر ب 45 مليار درهم أي ما يعادل 5 مليار دولار على مدى 5 سنوات في حين نجد أن المبالغ التي دفعت لصالح المغرب للفترة 1996-1999 لم تتجاوز 5 مليار درهم في شكل مساعدات من ميزانية المجموعة أي ما يعادل 9% من الاحتياجات المطلوبة[1].

أما بالنسبة للبرنامج الوطني الإرشادي المغربي للفترة 2005-2006 فقد خصص له مبلغ 275 مليون أورو موزعة كالآتي:

جدول رقم (2-11): البرنامج الوطني الارشادي المغربي للفترة (2005-2006)

البرنامج	المبلغ التأشيري مليون أورو	الالتزامات		النسبة %
		2005	2006	
الجانب الاقتصادي والتجاري	100	20	80	% 36
الجانب الاجتماعي	130	130	-	% 47
مجالات أخرى	40	30	10	% 14
حقوق الإنسان	5	5	-	%2
المجموع	275	185	90	%100

Source :Partenariat euro-Med, Maroc, Programme Indicatif National (2005-2006), eeas.europa.eu/morocco/csp/nip_05_06_fr.pdf , p 38.

[1] : ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 233.

فيما يخص القروض المقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي خصص للمغرب خلال الفترة 1995-2002 ما قيمته 1359.3 مليون أورو ، واستفاد المغرب منها أي القروض الممنوحة فعلا ب 731.8 مليون أورو أي بنسبة تنفيذ تقدر ب43 %.(راجع الجدول رقم 2-3)).

ومع اندماج مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار مع برنامج التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة FEMIP، خصص للمغرب 4480 مليون أوروخلال الفترة 2002-2014 ، حيث احتل الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال من خلال هذا البرنامج (راجع الجدول رقم (2-4)).

وكما سبقت الإشارة له في المبحث السابق فقد عوض برنامج ميدا بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة منذ سنة 2007، ويقدر الغلاف المالي للآلية الأوروبية للجوار والشراكة المخصص للمغرب في إطار البرنامج الإرشادي الوطني (2007-2010) بـ654 مليون أورو.[1] كما يصل إجمالي الميزانية للمساعدات الثنائية التي سيقدمها الاتحاد الأوروبي إلى المغرب في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة إلى580.5 مليون يورو خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2013 ، وذلك وفقا للبرنامج الإرشادي الوطني الذي اعتمدته المفوضية الأوروبية للمغرب لهذه الفترة.

ويوضح الجدول الموالي البرنامج التأشيري للمغرب خلال الفترة 2007-2013 كما وردت في الوثيقة الإستراتيجية للمغرب.

[1] : تقرير المتابعة لسياسة الجوار الأوروبية مع المغرب، على الموقع الاكتروني:
www.bayanealyaoume.press.ma/index.php، تاريخ التصفح 31-08-2015.

جدول رقم (2-12): البرنامج التأشيري للمغرب في الفترة (2007-2013)

	2010-2007		2013-2011	
	مليون أورو	%	مليون أورو	%
تطوير السياسات الاجتماعية	296	26.45	116.1	20
تحديث الاقتصاد	240	36.7	58.05	10
الدعم المؤسسي	40	6.12	232.2	40
الحكم الرشيد وحقوق الإنسان	28	4.28	87.07	15
حماية البيئة	50	7.65	87.07	15
المجموع	654	%100	580.5	% 100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-Mid-Tem Review of the country strategy paper morocco 2007-2013 and National Indicative Programme (2011-2013), sur le site: eeas.europa.eu/enp/pdf/.../country/2011_enpi_csp_nip_morocco_en.pdf, p36.

-Instrument Européen de Voisinage et de partenariat, Maroc, Programme Indicatif National (2007-2010) , p 47.

إن الوزن الذي أعطي لكل أولوية في الورقة الاستراتيجية للمغرب في هذا البرنامج الارشادي الوطني الجديد، قد تم تكييفه حتى يتمكن من مواجهة تحدي تنفيذ الوثيقة المشتركة الخاصة بالوضع المتقدم بالمغرب، وتقريب التشريعات المغربية مع مكتسبات الاتحاد الأوروبي، وتحديث إدارة المؤسسات وتعزيزها في إطار خريطة الطريق نحو وضع متقدم يحتاج زيادة كبيرة في المخصصات المالية لأولوية "مساندة المؤسسات".

وقد واصل الاتحاد الأوروبي دعمه المالي للملكة المغربية. للفترة ما بين 2014 – 2017 بقيمة مالية تصل إلى 890 مليون أورو، بزيادة نسبتها 15 في المائة على أساس سنوي مقارنة مع الفترة

2011-2013[1]، ويعد المغرب المستفيد الأول في المنطقة من الدعم المالي الأوروبي و يترجم هذا الارتفاع بزيادة مؤشر ثقة الاتحاد في الإصلاحات التي التزم بها المغرب.

3-آثار اتفاقية الشراكة على الاقتصاد المغربي:

3-1:آثار الاتفاقية على النمو الاقتصادي في المغرب:

يمكن اتفاق الشراكة الأوربي – المغربي، المغرب من رفع معدلات النمو الاقتصادي بفضل الحركية التي تنشأ من خلال منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها، ستؤدي إلى توطيد العلاقة الاقتصادية وبالتالي دفع الاستثمار الخارجي وتنشيط المنافسة في السوق الداخلي[2].

سيكون من عواقب دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ تعزيز سياسة التقويم الهيكلي بالمغرب. ولا تقتصر هذه السياسة على المظاهر الاقتصادية الكلية أو على القطاعات التصديرية فحسب، ولكن ستهم مجموع الأنشطة الاقتصادية بما فيها تلك الموجهة نحو السوق المحلي.

فستزداد حدة المنافسة على مستوى السوق الداخلي بين السلع المحلية والسلع المستوردة مما سيرغم المقاولات المغربية على احترام المعايير الدولية في مجال السعر والجودة. وسيتطلب هذا البحث أكثر عن سبل تقليص الكلفة خصوصا على مستوى كلفة اليد العاملة وإلا سيؤدي ذلك حتما إلى الخروج من السوق .فانخفاض أسعار المنتجات المستوردة، المواكب لتفكيك الرسوم الجمركية، سيؤدي بدون شك إلى تزايد الاستهلاك الخاص وإلى إغلاق العديد من المقاولات التي لا تقوى على منافسة هذه السلع. كما أن هذا الانفتاح سيهدد بانخفاض إنتاجية قطاعات واسعة بناء على

---

[1] : الاتحاد الأوروبي: المغرب يضطلع بدور رائد في سياسة الجوار، 10-12-2014، على الموقع الالكتروني: www.maroc.ma/ar، تاريخ التصفح 31-08-2015.

[2]: تقرورت محمد، متناوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص16.

اعتبارات ترتبط بتحويل اليد العاملة وبالمنافسة النشيطة للمنتجات المنتهية المستوردة.

3-2: آثار الاتفاقية على المبادلات التجارية

بالرغم من كون الإتحاد الأوربي يعد الشريك التجاري الأول بالمغرب و ذلك بنسبة 73 % من الحجم الكلي لصادرات المغرب نحو الأسواق الأجنبية، و نسبة 52% من مجموع الوردات المغربية، إلا أن حجم المبادلات بين المغرب و الإتحاد الأوربي يعرف عجزا مزمنا في الميزان التجاري المغربي ففي سنة 2006 بلغت نسبة العجز 10 %، بحيث لم تغطي الصادرات المغربية سوى 50% من الواردات و هذا ما كلف ميزانية الدولة مبلغ 400 مليون درهم للرفع من قدرات الصادرات المغربية.

وفي سنة 2010 بلغ حجم المبادلات التجارية بين المغرب و الاتحاد الأوربي حوالي 52% من حجم المبادلات الخارجية للمغرب. وبلغ حجم الواردات المغربية من دول الإتحاد 49%، في حين بلغت صادرات المغرب نحو هذه البلدان حوالي 59 %.[1]

وفي سنة 2011 بلغت التجارة مع الاتحاد الأوروبي ما مجموعه270,5 مليار درهم، مسجلة بذلك نسبة 50.8 % من إجمالي مبادلات المغرب الخارجية خلال نفس السنة، مقابل 67 %سنة 1999. وسجل الميزان التجاري عجزا هيكليا وصل إلى 70,4 مليار درهم سنة 2011 ، فيما تراجع معدل تغطية الصادرات للواردات إلى 58.7 %، وتعتبر فرنسا وإسبانيا الشريكتين التجاريتين الرئيسيتين، حيث ساهمتا سنة2011 على التوالي بنسبة32 % و 26.2% من تجارة

[1] :عبد الواحد الرفيق، نور الدين بيدكان،" الاستثمارات الأوروبية بالمغرب"، الدراسات الدولية والدبلوماسية ، على الموقع الاكتروني: www.blogspot.com، تاريخ التصفح 30-08-2015.

المغرب مع الاتحاد الأوروبي، أي بنسبة 16.3% و 13.3% من إجمالي تجارة المغرب مع الخارج.[1]

وعلى مستوى سوق الاتحاد الأوربي، انخفضت الحصة التجارية للمغرب من 0.8 % إلى 0,5 % بين سنتي 1999 و 2012 ، وذلك على الرغم من تزايد الصادرات المغربية إلى الاتحاد الأوروبي، بمعدل أكثر من 5% خلال العشر سنوات الأخيرة.ويمكن تفسير تراجع الحصة التجارية للمغرب في السوق الأوربية بعوامل داخلية وأخرى خارجية .فعلى المستوى الخارجي، تأثرت الصادرات المغربية من حدة المنافسة الناجمة عن توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق وإبرام اتفاقيات تفضيلية جديدة مع دول منافسة مثل تونس، كما تعاني الصادرات المغربية أيضا من صعوبات في ولوج إلى السوق الأوربية بسبب الشروط المعيارية المطبقة (التقنية، الصحية،....) . وعلى المستوى الداخلي يمكن تفسير هذا التراجع بالجهود غير الكافية لتحسين العرض التصديري . كما تتركز الميزة المقارنة للمغرب في سوق الاتحاد الأوروبي في عدد قليل من القطاعات مثل قطاعات الملابس والمواد الغذائية والمعادن، وهي قطاعات تعتمد على الموارد الطبيعية أو المراحل النهائية للتصنيع.

وهكذا، يظل تحسين وضع المغرب في سوق الاتحاد الأوروبي رهينا بتوفير عرض موحد وتنافسي، يتماشى مع ديناميكية طلب البلدان الأوروبية .كما يتطلب تحسين العرض التصديري تكييف الإجراءات التنظيمية ، المغربية عند التصدير مع نظيرتها الأوروبية .وفي هذا الصدد، فإن المغرب مدعو، في أفق سنة 2015 لإعداد برنامج وطني للاندماج التنظيمي والاستفادة من التجربة الأوروبية .وقد اعتمد المغرب مشاريع قوانين جديدة، تتعلق بالمنافسة والملكية الصناعية تتماشى مع

[1] : التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2013 ، وزارة الاقتصاد والمالية ، المملكة المغربية، ص14، على الموقع الالكتروني: http://www.finances.gov.ma، تاريخ التصفح 28-08-2015.

التشريعات الأوروبية، ومدعومة ببعض الآليات الأوروبية، مثل التوأمة المؤسساتية .وقد تبنى المغرب بالفعل عددا من المعايير الأوروبية، خاصة في إطار اتفاقية الملاحة الجوية، واتفاقية الشراكة الخاصة بتنقل الأشخاص .وتعطى الأولوية للتوجيهات الأوروبية الأولوية، لا سيما في مجال الصفقات العمومية[1].

وعلى العموم، فإن دخول الاتفاق بين المغرب والاتحاد الأوروبي بشأن المنتجات الفلاحية حيز التطبيق في أكتوبر 2012، إضافة إلى فتح المفاوضات من أجل اتفاقية للتبادل الحر كاملة وشاملة في مارس 2013، من شأنه أن يساهم في رفع مستوى صادرات المغرب.

3-3: تأثير الاتفاقية على الاستثمار الأجنبي المباشر:

على شاكلة الدول الصاعدة، انخرط المغرب، بكل عزم، في سياسة تهدف إلى جعل الاستثمار الوطني أو الأجنبي دعامة إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال وضع العديد من التدابير المؤسساتية والاقتصادية والتشريعية والتنظيمية. وإلى جانب الإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار القانون العام، يعتزم القانون المغربي العديد من الامتيازات الخاصة ذات طبيعة مالية وضريبية وجمركية لصالح المستثمرين في إطار اتفاقيات وعقود استثمار يتم إبرامها مع الدولة قصد مطابقة بعض المعايير الخاصة. ترد هذه الامتيازات أدناه تحت مادة " تحفيزات الاستثمار" و قد حدد المغرب كذلك مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية في قطاعات النمو الأساسية بالمملكة خصوصا الفلاحة و السياحة و الصناعة، ويواصل المغرب أيضا بذل جهوده فيما يخص خلق إطار جاذب للاستثمار من خلال تحسين مناخ الأعمال وتقوية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وإصلاح القانون الإطار رقم 95-18 الذي يعد بمثابة ميثاق للاستثمار، وتتبع مشاريع الاستثمار التي تواجه صعوبات.

[1]: التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة ، 2014 وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية، ص17، على الموقع الالكتروني: http://www.finances.gov.ma، تاريخ التصفح 01-09-2015.

ويعد الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول للمغرب، وهو ما ينعكس على حجم التدفقات الاستثمارية التي يحتلها هذا الأخير، إذ بلغت 75,32 % بالمتوسط من إجمالي التدفقات الاستثمارية خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية سنة 2000.[1]

وبعد دخول اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب حيز التنفيذ سنة 2000 شهدت هذه الاستثمارات قفزة كبيرة حيث بلغت نسبة هذه الاستثمارات سنة 2002 أكثر من87 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.

وقد مثلت الاستثمارات الأوروبية نسبة تفوق 65% من مجموع الاستثمارات التي تلقتها المغرب خلال الفترة 2003-2006، وقد احتلت فرنسا المرتبة الأولى ضمن المجموعة الأوروبية بنسبة 40 % تليها الاستثمارات الإسبانية بنسبة 30%، ثم الاستثمارات البلجيكية في المرتبة الثالثة بنسبة 15%. [2]

كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية القادمة من الإتحاد الأوروبي ب 22 مليار درهم كمعدل سنوي مابين 2006 – 2010، وقد بلغ نصيب الإتحاد الأوروبي 74 % من مجموع الاستثمارات المباشرة الأجنبية بالمغرب خلال هذه الفترة [3].

وقد تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الاتحاد الأوروبي بنسبة 44,5 % بسبب أزمة الديون السيادية، مع بروز مؤشرات لتباطؤ النمو الاقتصادي سنة2011، حيث أن كثيرا من البلدان الأوروبية قامت بتشجع شركاتها على الاستثمار محليا بدل نقل أنشطتها إلى الخارج، من خلال تقديم حوافز مختلفة، وذلك بهدف الحفاظ على النمو وفرص الشغل. و بلغت

---

(1): www.unctad.org/Templates/Page.asp, (consulté le 24/06/2012).

(2) : وضع الاستثمار الدولي للمغرب 2007، مكتب الصرف، المملكة المغربية، ص 38،على الموقع الالكتروني: www.oc.gov.ma، تاريخ التصفح 02-09-2015.

(3) :عبد الواحد الرفيق، نور الدين بيدكان،" الاستثمارات الأوروبية بالمغرب"، الدراسات الدولية والدبلوماسية ، على الموقع الالكتروني: www.blogspot.com، تاريخ التصفح 30-08-2015.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية في المغرب 14,8 مليار درهم سنة 2011، لتمثل 57.8 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل 76.1% سنة 2010.[1]

و تبقى حصة المغرب من الاستثمارات الأوروبية ضئيلة رغم تزايدها المضطرد فالحجم الاستثماري الأوروبي الحالي غير كافي لمواجهة التحديات الاقتصادية التي يواجهها المغرب. وفي هذا السياق، يتطلب جلب استثمارات أجنبية جديدة جهدا إضافيا بالنسبة للمغرب الذي يتوفر على مزايا كبيرة لتعزيز جاذبيته للاستثمارات الأجنبية، ويمكنه الاستفادة من قربه الجغرافي من أوروبا التي تعد من بين أكبر المستثمرين في العالم، وكذا من موقعه الاستراتيجي بالنسبة للأسواق العربية والإفريقية .ومع ذلك، ومن أجل تحسين جاذبيته للاستثمار، يتعين على المغرب أن يستمر في سياساته الإصلاحية وأن يعمل على تسريع تنفيذ التدابير المتعلقة بالمجالات الاقتصادية، والمؤسساتية، والتنظيمية، الضرورية لتحسين مناخ الاستثمار.[2]

3-4: آثار الاتفاقية على القطاع الصناعي:

إن مقدرة الاقتصاد المغربي على مقاومة الانفتاح لا تتعدى 50 ٪، ففي تقرير للجنة الأعمال الخارجية للجمعية الوطنية الفرنسية، توقع أن التبادل الحر سوف يؤدي إلى زوال 40 ٪ من المؤسسات المغربية[3]، فكل المؤشرات تدل على ثلث المقاولات الصناعية الحالية هي التي تمتلك وحدها القدرة على مواجهة نتائج المنافسة الدولية، وهذا نظرا للطبيعة الهشة لها، و بذلك فان تركيز اتفاقية الشراكة على المنتوجات الصناعية لا يعني الشيء الكثير للاقتصاد المغربي، حيث أن

---

[1] : التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2013، مرجع سبق ذكره، ص05.

[2]: التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2012 ،وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية، ص35، على الموقع الالكتروني: http://www.finances.gov.ma، تاريخ التصفح 02-09-2015

[3] : Hamdaoui Taous,(2003) : Le partenariat Euro- Méditerranéen :L'attractivité des pays du Maghreb en question , colloque international sur l'impact de l'élargissement de l'Europe sur le projet Euro-méditéranéen, 6-7 décembre 2003,faculté de science économique, Annaba,p68.

القطاع الصناعي فيه متواضع إذ أن نسبة الناتج الخام غير الزراعي بقيت مستقرة في حدود 20٪ منذ عقد الثمانينات، كما أن أهم صادرات المغرب إلى أوربا تتركز في المواد الفلاحية.[1]

3-5: آثار الاتفاقية على القطاع الزراعي:

يساهم القطاع الزراعي في المغرب مابين 17 إلى 20% من الناتج القومي الإجمالي، كما يوفر الشغل لأكثر من 6 ملايين من اليد العاملة، ويساهم أيضا بحوالي 40 % من مجموع الصادرات المغربية، كما يستقطب ما يناهز عن 25% من مجموع الاستثمارات الوطنية.

أما قطاع الصيد البحري فيمثل 15 % سنويا من مجموع الصادرات المغربية، ونظرا لهذه الأهمية التي يتبوؤها القطاع الزراعي والصيد البحري في الاقتصاد المغربي، فإن منطقة التجارة الحرة ستؤدي إلى إلغاء الحماية عن هذا القطاع، وهذا يعني تراجعا في الناتج المحلي الإجمالي وفي عائدات ميزانية الدولة[2].

3-6: آثار الاتفاقية على ميزانية الدولة:

تتأثر ميزانية الدولة المغربية بشكل مباشر، حيث تفقد جزء من الإيرادات الضريبية والمتعلقة بالرسوم الجمركية وتقدر الدراسات أن الخسارة في نهاية مدة الاتفاقية بحوالي ثلثي الإيرادات الجمركية بما يعادل % 15 من إجمالي الإيرادات الضريبية أي ما نسبة3.4% من الناتج الخام. ولتدارك هذه الخسارة يمكن زيادة في إيرادات الدولة عن طريق توسيع النشاط الاقتصادي بمنطقة التجارة الحرة وبإصلاح ضريبي شامل.[3]

---

[1] : مصطفى أكوتي،" الشراكة المغربية الأوروبية شراكة من جانب واحد"، على الموقع الالكتروني: www.islam-online.net، تاريخ التصفح 22-10-2011.

[2] : سليمان المنذري، (2004): السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة المدبولي، القاهرة، مصر، ص 254.

[3]: تقرورت محمد، متناوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص17.

خاتمة الفصل:

إن إقامة منطقة التبادل الحر يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد، وهو الاتحاد الأوروبي، إلى اتفاق شراكة يؤدي إلى تكريس نظام للتنازلات المتبادلة بين الطرفين، أي بين اقتصاديات البلدان المكونة للمجموعة الأوروبية مجتمعة واقتصاد بلد نامي منفرد.

إن آثار اتفاقيات الشراكة سواء تعلق الأمر بالجانب الايجابي أو السلبي يختلف وقعها من بلد شريك متوسطي لآخر، حسب هيكل صناعاته، وهيكل صادراته، ووارداته، وحسب نوعية المنتجات التي يتعامل بها تجاريا، ولكن الأمر الأكيد هو وجود آثار وانعكاسات سلبية على اقتصاديات البلدان المتوسطية الشريكة، وخاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة، هذه الآثار ستمس اقتصاديات الدول المتوسطية وتحدث اختلالات في توازناتها على المستويين الجزئي والكلي، وعلى جوانب مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية.

إن أفضل المعايير لتقييم الشراكة الأورومتوسطية، تتمثل في مدى تحقيق الأهداف التي عقدت من أجلها هذه الاتفاقيات، وهي تنمية التجارة وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية والملاحظ أن اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة تعرف عجزا متكررا، وفي ظل الانفتاح غير المتناهي سواء على المستوى الإقليمي المتوسطي أو على المستوى المتعدد الأطراف، فان الموازين التجارية ستتحمل أعباء هذا الانفتاح مما يؤثر سلبيا على جل مشاريعها التنموية.

ولا يختلف الأثر كثيرا بالنسبة لتوافد الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المتوسطية الشريكة، حيث نلاحظ أن نسبتها بقيت تراوح مكانها، ولا تستقبل الدول العربية ثلث ما تستقبله أوربا الشرقية من استثمارات أوربية، وهو ما كان مأمولا مقابل التنازلات التجارية والدخول في منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية.

الفصل الثالث: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالاتحاد الأوروبي

تمهيد:

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، ونظرا لفشل هذا النهج في تحقيق التنمية الاقتصادية عملت الجزائر على تبني اقتصاد السوق كسياسة اقتصادية جديدة هدفها الخروج من الوضع المتأزم في البلاد في تلك الفترة.

وقد ارتبطت الجزائر منذ عقود من الزمن بعلاقات متميزة مع الاتحاد الأوروبي بفعل عوامل اقتصادية وعوامل أخرى تاريخية وجغرافية إضافة إلى العوامل الاجتماعية، وقد تطورت هذه العلاقة باتجاه عقد اتفاقية شراكة بعد مؤتمر برشلونة، حيث عقدت عدة جولات من المفاوضات انتهت بتوقيع الجزائر والاتحاد الأوروبي في عام 2002 على اتفاقية الشراكة.على أساس ثلاث محاور تتمثل في الجانب الاجتماعي والثقافي والمحور الرئيسي المتعلق بالعلاقات المالية والاقتصادية، ضمن مسعى إنشاء منطقة للتبادل الحر.

و بهدف التعرف على مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالاتحاد الأوروبي، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: يتناول تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 2014.

المبحث الثاني: يهتم بدراسة تطور العلاقات الأوروبية الجزائرية من التعاون إلى الشراكة.

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري من 1962 . 2014

شهدت سنة 1967 البداية الحقيقية لتنظيم الاقتصاد الجزائري من خلال إتباع أسلوب (التخطيط بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية إلى غاية سنة 1989، حيث اصطدمت عشرية الثمانينات من التخطيط بصعوبات مالية ناتجة بالخصوص عن انهيار أسعار المحروقات، و نظرا للمشاكل الاقتصادية التي عانت منها الجزائر خلال هاته الفترة، و التي وقفت أمام تقدمها في مجال التنمية الاقتصادية، و تغير الظروف الدولية، اتبعت الجزائر أسلوب مخالف للسنوات الماضية، إذ أخذت على عاتقها سياسات و إصلاحات اقتصادية كبرى تهدف إلى توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق و سياسات التحرير الاقتصادي و التجاري .

المطلب الأول : المرحلة الأولى (1962 -1978)

لقد شهدت الجزائر أول محاولة جادة في التخطيط الاقتصادي مع أواخر 1966، حيث كان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي محدود لانعدام الاستقرار السياسي، فاعتبرت هذه المحاولة كمبادرة لوضع القاعدة الصناعية الأساسية في التنمية .

و قد عرفت هذه الفترة تنفيذ ثلاث مخططات تنموية : المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني.

1-مرحلة الانتظار (1962-1966)

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك(مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي). تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري. تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية .

وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966، و بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة.[1]

2- المخطط الثلاثي (1967 – 1969) :

وهو أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية ويقدر الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقه بـ 9.06 مليار دينار جزائري ، وقد تم توزيع هذه الاستثمارات بين ثلاث مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها كما يلي :

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة [2] (6.79 مليار دج) موزعة كما يلي :
- الزراعة : 1.88 مليار دج .
- الصناعة : 4.91 مليار دج .
- الاستثمارات شبه الإنتاجية [3] : 0.36 مليار دج .
- الاستثمارات غير الإنتاجية [4]: 2.01 مليار دج .
- البنية التحتية الاقتصادية : 0.28 مليار دج .
- البنية التحتية الاجتماعية : 1.73 مليار دج .

---

[1]: كربالي بغداد، (2005): نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، على الموقع الالكتروني: www.webreview.dz/IMG/**pdf**/__4.**pdf**، تاريخ التصفح 30-12-2015.

[2]: الاستثمارات الإنتاجية : هي التي تؤدي إلى خلق هياكل إنتاج في شكل سلع كالمنتجات الزراعية و الصناعية المختلفة .

[3]: الاستثمارات شبه الإنتاجية : هي التي تؤدي إلى إنتاج هياكل لخدمة الإنتاج مثل : النقل ، المواصلات ، التجارة ، وهي هياكل ملتصقة بالزراعة و الصناعة في سير إنتاجها أو استخدامها للعمل و المواد .

[4]: الاستثمارات غير الإنتاجية: وهي التي يترتب عنها هياكل ذات نشاط اجتماعي أو ثقافي مثل : المستشفيات ، المدارس ، المؤسسات الإدارية ، ..... .

و الملاحظ أن الجزائر قد أولت مند البداية عناية كبيرة للقطاعات المنتجة، و بشكل خاص قطاع المحروقات الذي بلغت حصته 2.27 مليار دج .

وقد بلغ نصيب الاستثمارات الصناعية نسبة 52.07 % من حجم الاستثمارات المتعلقة بكل القطاعات، أما القطاع الزراعي فقد حقق نسبة 17% ومن هنا تظهر الأهمية التي أعطيت للقطاع الصناعي الثقيل على حساب قطاع الزراعي.

3- المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) :

يشكل هذا المخطط الخطوة الأولى لسياسة التخطيط في الجزائر ، وقد أكد على نقطتين رئيسيتين هما : [1]

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد .
- إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي، و اعتباره من أهم عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية .

وقد حاول المخطط الرباعي الأول إبراز هذه الاهتمامات من خلال توزيع استثماراته التي تميزت من جهة بتخصيص حجم مالي معتبر بالنظر إلى الموارد المالية المتاحة ومن جهة أخرى باعتماد برامج استثمارية كبيرة و طويلة الأجل، لأنها ضرورية لتطوير القوى الإنتاجية للمجتمع بأكبر سرعة ممكنة، ويظهر ذلك جليا من خلال الجدول التالي :

[1]: بهلول محمد بلقاسم حسن، (1999): سياسة تخطيط التنمية و تنظيم مسارها في الجزائر ، ج 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص ص 194 – 195.

جدول (3-1) : برنامج استثمارات المخطط الرباعي الأول

الوحدة: مليار دج

البيان / القطاعات	تكاليف برامج الاعتماد المالي	الترخيص المالي
1- القطاع المنتج	46.84	17.34
الصناعة	37.75	12.40
الزراعة	09.49	04.94
2- القطاع شبه منتج	04.43	01.87
التجارة النقل و الموصلات السلكية	04.43	01.87
3- القطاع غير منتج	17.29	08.54
البنية التحتية الاقتصادية	02.05	01.14
البنية التحتية الاجتماعية	15.24	07.40
مجموع الاستثمارات	28.56	27.75

المصدر: بهلول محمد بلقاسم حسن، (1999): سياسة تخطيط التنمية وتنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص195.

ومن خلال الجدول السابق يتضح بأن حجم الاستثمارات في هذا المخطط أعلى من مثيلتها في المخطط الثلاثي إذ تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات، وقد خص المخطط الرباعي الأول القطاع الصناعي بالأولوية وتشكل تكاليف برامجه الاستثمارية أكثر من 54% من مجموع تكاليف البرامج المعتمدة، وقد وجهت 82% من حصة الاستثمار الصناعي إلى فرع إنتاج وسائل الإنتاج منها 56% موجه لإنتاج موضوعات العمل خصوصا تطوير الصناعة الإستخراجية وبالأخص صناعة المحروقات باعتبارها المصدر الأساسي للحصول على العملة الصعبة، إضافة إلى تطوير شبكات النقل الغاز الطبيعي و البترول، في حين ظل نصيب الزراعة ضئيل نسبيا و لم يتجاوز 12% من الحجم الإجمالي للاستثمار .

4- المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977):

لقد سجل هذا المخطط أكبر قفزة استثمارية كمية ونوعية وهو ثالث مخطط اعتمدت عليه الدولة مند الاستقلال، و تتلخص الاتجاهات الأساسية العامة لهذا المخطط حول المحاور التالية : [1]

- **تدعيم التغيرات الاجتماعية** : ويقصد بهذا تجنيد نشاط العمل من أجل انجاز عمل التنمية في المخطط الرباعي الثاني، وهذه التغيرات ضرورية جدا لتمكين من السيطرة على أهم وسائل الإنتاج في الاقتصاد الوطني وهو ما يكفل تطبيق التخطيط بمفهومه الاشتراكي .

- **تطوير القاعدة المادية** : فقد اهتم هذا المخطط بتحسين الشروط المادية للمواطنين، فقرر ضمن أهدافه: الطب المجاني، توسيع هياكل التعليم و التكوين، تنشيط سياسة التعريب، ومن أهم توجهاته الأخرى :

- ❖ إعطاء أولوية للتنمية الزراعية في إطار هياكل الثورة الزراعية باستصلاح أراضي و تغير شروط الإنتاج و الاستغلال الزراعي.
- ❖ توسيع القاعدة الصناعية بإعطاء اهتمام جديد لاستغلال الموارد الطبيعية و تحويلها صناعيا، وخلق الصناعات المحققة للتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

حيث أن الاستثمار في الزراعة و الصناعة يهدف إلى تنمية و سائل الإنتاج، و تنمية القاعدة المادية لتطوير المجتمع وهو شرط أساسي لنقل ملكية وسائل الإنتاج إلى المجتمع.

- **اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي** : اهتم المخطط الرباعي الثاني ضمن اتجاهاته العامة باللامركزية ، واعتبارها السياسة الناجعة لتحقيق هدف التنمية في المناطق الفقيرة أو المتخلفة و الارتقاء بها بمعدلات نمو سريعة إلى مستوى تطور المناطق الأخرى الأكثر تطورا في المجتمع، و

[1] : بهلول محمد بلقاسم حسن ، الجزء1، مرجع سبق ذكره ، ص ص 257 – 264 .

الطريقة التي اعتمدتها سياسة هذا المخطط في تطبيق اللامركزية هي أسلوب المخططات الإنمائية البلدية .

وبالفعل توجد علاقة مباشرة بين اللامركزية و التنمية المحلية لأنها السياسة التي يمكن أن تعكس بصدق وواقعية أكثر مشكلات التخلف المحلي في كل بلدية أو ولاية وهي السياسة اللامركزية التي تعبر عن العلاقة بين الحاجات المحلية المطلوبة من طرف السكان و قرارات السياسات المطبقة، ويكون تطبيق اللامركزية كلما كانت العلاقة قوية بينهما ، وكلما تجاوبت هذه القرارات مع الحاجات المعبر عنها في شكل مطالب أو اقتراحات .

-**التعاون بين دول العالم الثالث** :على الصعيد الدولي يجب على الدولة الجزائرية تقوية التعاون و التشاور بين بلدان العالم الثالث من أجل بناء إستراتيجية مشتركة للتعاون متعدد الأطراف و معالجة مشكلة التبادل الغير متكافئ .

ويعتبر المخطط الرباعي الثاني مخططا ضخما حيث تقدر مجموع الاستثمارات التقديرية له بـ 110.22 مليار معبرة عن زيادة نسبية تقدر بأكثر من 297 % عن مخطط الرباعي الأول، وقد اهتم هذا المخطط اهتماما كبيرا بالصناعة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الشاملة في المجتمع ، و بالأخص فروع إنتاج وسائل الإنتاج حيث أن التوزيع المالي المعتمد للمخطط كان مركزا أكثر على تنمية قطاع الإنتاج المادي كما يبينه الجدول التالي :

جدول (3-2): تكاليف قطاع الإنتاج المادي

الوحدة: مليار دج

البيان / القطاعات	تكاليف البرامج الجديدة	تكاليف البرامج الكلية
الصناعة	**14.12**	**31.60**
الصناعة و مؤسسات الإنجاز	**65.35**	**172.75**
التوزيع	**13.84**	**23.65**
البنية التحتية الاقتصادية	**04.08**	**08.20**
البنية التحتية الاجتماعية	**29.08**	**75.10**
مجموع الاستثمارات	**126.47**	**311.30**

المصدر : بهلول محمد بلقاسم حسن، (1999) ، سياسة التخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 266 .

5- تقييم مرحلة التخطيط والتنمية للفترة 1967-1978

- الإيجابيات :

لقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي تقريبا بثلاث مرات خلال الفترة (1967 – 1979) حيث انتقل من 40.5 مليار دج ليصل إلى 111.5 مليار دج ، كما سجل الناتج الإجمالي معدل نمو قدر بـ 7.5 % في متوسط سنويا خلال فترة (1970 – 1979) [1] ، وقد سجل ارتفاع مداخيل المواد الخارجية كنتيجة لارتفاع أسعار الأسعار البترول سنة 1973.

و بتتبع تطور الناتج المحلي خلال فترة المخططات، يلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان 7.5% خلال المخطط الثلاثي، ليرتفع من جديد خلال المخطط الرباعي الثاني و

[1] :, H . BENISSAD , (1991) : la réforme économique en Algérie , OPU Algérie, P 17 .

يستقر عند معدل 5.7%، وقد ساعد في ذلك ارتفاع أسعار المحروقات و التي تضاعف بـ 4 مرات كما كانت عليه.[1]

- **السلبيات :**

- هيمنة القطاع الصناعي خاصة المحروقات، و الصناعات الثقيلة مما يؤدي إلى نمو غير متكافئ بين مختلف القطاعات، و تكاليف إضافية كبيرة ساهمت في ظهور اختلالات ماكرو اقتصادية .

- النمو السريع في حجم الاستثمارات السنوي، فقد إنطلق من 3.2 مليار دج، خلال المخطط الثلاثي ليصل إلى 9.2 مليار دج خلال مخطط الثلاثي ليصل إلى 9.2 مليار دج خلال مخطط الرباعي الأول ، ثم 30.3 مليار دج خلال مخطط الرباعي الثاني ليصل إلى خلال الفترة (1978) إلى 52 مليار دج [2]، في حين سجلت إنتاجية العمل تراجعا بـ 10% في المتوسط سنويا [3] .

- عجز حساب الاستغلال لدى المؤسسات الاقتصادية و اللجوء إلى التغطية البنكية حيث تحصل المؤسسة بصفة إدارية على قرض قصير الأجل، دون الاعتماد على أي مؤشر لقياس الفعالية الاقتصادية مما أدى إلى ظهور مديونية المؤسسات الاقتصادية .

كخلاصة لما سبق، فإن التسيير الاقتصادي الذي طبقته الجزائر خلال هذه الفترة لم يحقق الفعالية المنتظرة منه، و أدى على المستوى الداخلي إلى ظهور و تطور التمويل بالعجز (الإصدار نقدي) ، حيث مثل 30 % من التمويل الإجمالي للاستثمارات سنة 1977 .

---

[1]:عبد اللطيف بن أشنهو، (1982): التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962 – 1980) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص 457 .

[2]: المرجع نفسه، ص 85.

[3] : Ammar belhimer , (1998) : la dette extérieure en Algérie, casbah édition , Alger, p75.

- اعتمدت الجزائر بصورة واضحة على الاقتراض الخارجي من أجل التمويل برامجها التنموية، فخلال الفترة 1967 – 1969 تم تمويل 6 % من مجموع الاستثمارات بواسطة مصادر أجنبية، و ارتفعت هذه النسبة إلى 16 % خلال الفترة (1970 – 1973)، و لتصل في الفترة (1974 – 1977) إلى 22 %، و قد تم تمويل 75 % من التراكم خلال الفترة (1967 – 1978) من القيمة المضافة لقطاع المحروقات و أما 25 % الباقية فقد مولت بواسطة المنتوج الداخلي المتوفر خارج المحروقات ، وقد استهلك القطاع الصناعي 30 % من القروض الخارجية المتحصل عليها خلال الفترة (1971 – 1974) [1] .

و مع غياب قاعدة محلية لتراكم رأس المال خلال الفترة (1967 – 1978)، عرف الاقتصاد الجزائري تبعية لسوق العمل الدولية نظرا للارتباط القوي للقطاع الصناعي بالمدخلات الآتية من الخارج، و سوق المال الدولية ، فقد تم تمويل أغلبية الاستثمارات الصناعية الكبرى بواسطة الموارد الخارجية ، بالإضافة إلى تبعيته لسوق البترول و الغاز الدولية نظرا لأن حصول الجزائر على رؤوس أموال أجنبية يتوقف على أداء مبيعات البترول و الغاز، وهو ما أدى إلى تطور المديونية الخارجية و خدمتها بشكل سريع خلال هذه الفترة .

المطلب الثاني : الفترة الثانية (1980 – 1989)

شهدت هذه الفترة تطبيق خطتين متباينتين من حيث المدة مع المخططات السابقة، إذ قدرت مدة كل مخطط بخمس سنوات، و تركزت التوجهات الجديدة على ما يلي:

- الاهتمام بوضع قاعدة اقتصادية لما بعد البترول .
- استهدفت السياسات الاستثمارية الجديدة تحقيق نمو متوازن لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني .

[1] : Ammar Belhimer , OP.CIT , P 56

- الاهتمام بالقطاعات المهمشة، ذات البعد الاجتماعي، كالزراعة، الإسكان و الصناعات التي تخلق العمل و تسهل النقل .

1. المخطط الخماسي الأول : (1980 – 1984)

من الأهداف التي انصب عليها اهتمام المخطط الخماسي الأول في غمرة أزمة دولية حادة اتسمت بتدهور معدلات النمو الاقتصادي و ركود التجارة الدولية، إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم و البطالة ما يلي :

- التحكم في التوازن و تقليص الديون .

-تدارك التأخر في بعض القطاعات خاصة قطاع الفلاحة و الري، و من هنا جاء برنامج فترة (1980 – 1984) ليترجم تغيرا كبيرا في التوجهات الاقتصادية و الاجتماعية، فقدرت الأموال المخصصة للاستثمارات المتوقعة لهذه الفترة بـ : 400,6 مليار دج ، بزيادة نسبية تقدر بأكثر من 263 % عن المخطط الرباعي الثاني، و قد وجه ما يقارب 12 % منه لتغطية البرامج المتبقية من الخطة الرباعية بشطريها، إلى جانب ذلك فقد تقلصت حصة الصناعة بما يعادل 20 % من مجموع الاستثمارات مقارنة بالفترة (1978 – 1980) و إن ظلت مهيمنة بنسبة 38,5 %، و قد تم تحديد الاستثمارات الصناعية على أساس تنمية الصناعة في اتجاه تنمية الزراعة أي تطوير الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج الزراعية مثل العتاد الفلاحي و مواد التخصيب الفلاحية بالإضافة إلى تنمية قطاع البنية التحتية و خاصة فرعي السكن و التكوين، و هي أولوية اجتماعية تتطلب إسناد هذا العمل الاستثماري بالصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج الخاصة بالبناء مثل مواد البناء المختلفة، المواد المعدنية، المواد الميكانيكية و الكهربائية وغيرها، إلى جانب الهدفين السابقين فإن المخطط الخماسي الأول يحدد هدف آخر لتوسيع الطاقة الإنتاجية الصناعية هو إشباع

الحاجات الاستهلاكية للعائلات من المواد الصناعية، إضافة إلى أن الصناعة يمكن أن تقوم بدور حيوي في تحقيق التوازن الإقليمي لأنها نشاط إنتاجي لخلق الدخل و زيادته و تنويع مصادره.

كما اهتم هذا المخطط بتنمية القطاع المنتج مباشرة، و قد وجه المخطط حجم الأكبر من هذه الاستثمارات لتطوير وسائل الإنتاج و اعتمد في ذلك على تنمية قطاع الري الفلاحي كوسيلة رئيسية في تطوير طريقة العمل الزراعية [1] .

و لقد أسفر انجاز هذا المخطط على نتائج اقتصادية و اجتماعية يمكن تلخيصها كما يلي:

-حددت الدولة مبلغ (400,6 مليار دج) للانفاق على البرامج الاستثمارية و تمثل هدفا رقميا للانجاز في نهاية سنة 1984 و تدل حصيلة تنفيذ المخطط الخماسي الأول أن حجم الانجاز في نهاية هذا العالم قد بلغت قرابة (345 مليار دج) و هو ما يدل على معدل انجاز بنسبة 86 %.

- تحقيق معدل نمو سنوي للإنتاج الداخلي الإجمالي يقدر بـ 6,8 % و هذا المعدل هو أقل من الهدف المحدد و هو 8,2 % أي بنسبة 27 % تقريبا، و هذا راجع إلى حالة السوق الدولية للمحروقات من جهة، و إلى الجفاف الذي أضر بالإنتاج الفلاحي من جهة أخرى [2] ، و قد سجل أعلى معدل نمو في الصناعة نسبة 9,5 % و يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 8,6 % ، بينما سجلت الفلاحة معدل نمو سنوي ضعيف جدا هو 1,2% .
- من خلال المخطط الخماسي الأول تم إعادة توزيع الناتج الداخلي الإجمالي بين الاستهلاك و الاستثمار لفائدة الاستثمار لدعم التنمية الاقتصادية، و التخفيف من الالتجاء إلى التجارة الخارجية في بعض الحالات الاستهلاكية، و لقد سجلت هذه السياسة نتائج حسنة على صعيد تحقيق التوازن

---

[1]: بهلول محمد بلقاسم حسن ، (1999): سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 16.

[2]: المرجع نفسه، ص 127

بين الإنتاج و الاستهلاك و يظهر ذلك من خلال انخفاض حصة الواردات من السلع و الخدمات من قيمة المواد الكلية بين سنة 1979 و سنة 1984 و ذلك من 2,7% إلى 21,4% .

و خلال الفترة (1980 – 1984) تطور الميزان التجاري بحيث سجل تحسن معتبر في قيمة الصادرات بالنسبة إلى قيمة الواردات ، حيث ارتفع الفائض من 4,4 مليار دج إلى 13,8 مليار دج سنة 1984، و الملاحظ أن هيكل الصادرات واقع تحت هيمنة المحروقات بنسبة عالية بحيث تقدر بـ 97 % من قيمة السلع المصدرة، و قد سجل المخطط تطورات هامة على صعيد هيكل صادرات و المحروقات نفسها حيث تعبر عن توازن جيد يتمثل في انتقال حصة البترول الخام من هذه الصادرات من 70 % إلى 25 % سنة 1983، و انتقال حصة المواد المصفاة من 10 % إلى 21 %، و حصة الغاز الطبيعي من 11 % إلى 29 %، و حصة الغاز المكثف و المميع من 9 % إلى 25 % [1] .

2. المخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989) :

تميز هذا المخطط بشمولية مشاريعه لكل قطاعات النشاط الاقتصادي، فبلغت الاستثمارات المتوقعة لهذه الفترة 550 مليار دج أي بزيادة قدرها 37,5 % كما كانت عليه في الخطة الخماسية الأولى.

شكل المخطط الخماسي الثاني، مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، و لقد كانت هذه الخطة تهدف إلى تطوير الصناعة الصغيرة و المتوسطة مع تنظيم مشاركة فعالة للقطاع الخاص في تنميتها، دعم و توسيع الانتاج من أجل تلبية حاجيات السكان والتحكم في التوازنات الخارجية.[2]

---

[1]: بهلول محمد بلقاسم حسن ، الجزء 2 ، مرجع سبق ذكره ، ص129.

[2]: زايد مراد، (2006): دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق – حالة الجزائر–، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع تسيير، جامعة يوسف بن خذة الجزائر، الجزائر، ص 73.

غير أن تطبيق هذه الخطة عرف صعوبات كبيرة نتيجة استفحال الأزمة الاقتصادية العالمية، وانخفاض أسعار البترول، إضافة إلى إنخفاض قيمة الدولار باعتباره العملة الرئيسية في المعاملات التجارية مع الخارج مما انعكس على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية رغم الاصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 من أجل إعادة المؤسسة الجزائرية إلى وضعها الطبيعي بخلق الثروات.[1]

و تراجع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 7.52% سنة 1985 إلى -0.6 % سنة 1986 و -1.4 % سنة 1987 ثم -2.9 % سنة 1988 متأثرا بالانخفاض الكبير للواردات، التي تراجعت قيمتها بالأسعار الجارية من 59.3 مليار دينار جزائري سنة 1985 إلى 50.8 مليار دينار جزائري سنة 1986 ثم 40 مليار دينار جزائري سنة 1987.[2]

كما شهدت هذه الفترة تحمل الجزائر لأعباء جديدة لتمويل خدمة المديونية ، مما أدى إلى ارتفاع العجز المالي و العجز التجاري لميزان المدفوعات، و ظهرت المحصلة النهائية في صورة ضغوطات شديدة على احتياطات الصرف ، مما أدى إلى انزلاق كبير في سعر صرف الدينار ، الذي انخفض بنسبة 103 % مقارنة بالدولار خلال الفترة (1987-1990) . [3]

المطلب الثالث: الاصلاحات الاقتصادية لسنوات التسعينات في الجزائر

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، و لعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة و زيادة حدة التضخم و ارتفاع حجم البطالة و نقص العملات الأجنبية بسبب

---

[1] : مدني بن شهرة، (2009): الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص171.

[2] : أحمد دبيش، نسيمة أوكيل، (2014): الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد65)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 159.

[4] : Hocine Benissad , O P. CIT , p 106

تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين و ما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع و الخدمات و بالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي، و كل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات السعرية و إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق و سياسات التحرير. ولقد بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينات بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع، مما يعتبر تراجعا عن سياسات الاقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاثة عقود و التي ركزت على أهمية القطاع العام في عملية التنمية و إتباع سياسة حمائية موجهة للداخل بالإضافة إلى سياسة الدعم الواسع، الأمر الذي نتج عنه في النهاية اختلالات اقتصادية كبيرة . [1]

وبناء على ذلك، حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياستها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة هيكلة جزء من الديون في السابق ثم إعادة جدولتها اعتبارا من 1994، و قد لجأت الجزائر لهاتين المؤسستين الدوليتين نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد و عجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي ، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات .

1- **برنامج التثبيت الاقتصادي الأول:** أبرمت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي (STANDBY 1) في 30 ماي 1989 والتزمت بتحقيق الشروط التالية: [2]

*إتباع سياسة نقدية حذرة وأكثر تقييدا.

---

[1] : بطاهر علي ، (2004): سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد01)، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ص ص 179 . 180 .

[2] : كمال عايشي ، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، على الموقع الالكتروني: http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/59/3/experience.pdf، تاريخ التصفح 22-01-2016.

*تقليص العجز في الميزانية العامة.

*متابعة خفض سعر الصرف (تخفيض الدينار مقابل الدولار).

*العمل على بداية تحرير الأسعار.

وعلى ضوء هذه الاتفاقية تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري. فبدأت خلال عام 1989 أول خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع والخدمات الأخرى . حيث تم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها.

2- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني: كان الاتفاق الثاني مع الصندوق النقد الدولي (FMI) (STANDBY 2) في30 جوان1991، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات.

إن مجموعة القوانين التي تم إصدارها في هذه الفترة توحي بأن الجزائر عازمة على تطبيق الاصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي وكانت الانجازات المحققة كالتالي:[1]

-تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطية والكمالية.

- إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة.

- إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي.

[1] : مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص133.

– إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية وذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.

وقد عادت الأوضاع المالية و الاقتصادية في الجزائر للتأزم في سنتي 92 / 93، و هذا راجع إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار سنة 1992 إلى 14.9 دولار في ديسمبر 1993، مع تزايد الأعباء المتزايدة لخدمات الديون الخارجية بالإضافة إلى التوقف الذي حدث في مسيرة الإصلاحات الاقتصادية مع استمرار عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

3– برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 94 . مارس 95 (STAND BY3)) :

لجأت السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي بطلب لإعادة جدولة ديونها، وهذه العملية أعطت الضوء الأخضر للجزائر لإبرام اتفاقيات عديدة، وكانت مدة الاتفاق سنة، وتتمحور أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي في إطار مخطط متوسط المدى يهدف إلى استرجاع النمو الاقتصادي و توزيعه بطريقة مثلى، لمحاربة البطالة عن طريق اختيار القطاعات ذات الأولوية، خاصة السكن ، الصناعات الصغيرة و المتوسطة، التحكم في التضخم ، تحسين فعالية الشبكة الاجتماعية و ارتكز هذا البرنامج على جملة من المحاور [1] :

– وضع إستراتيجية تنموية تقوم على فكرة توزيع النمو بين القطاعات الحساسة وذات الأولوية الاقتصادية، كقطاع السكن والصناعات الصغيرة والمتوسطة بغرض تحقيق أهداف هذا البرنامج.

– رفع معدل النمو الاقتصادي بغية خفض البطالة تدريجيا.

– التحكم في التضخم ومقاربته بالمعدل العالمي الذي يتراوح بين 3% و4%.

– المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر تضررا من هذه التصحيحات الهيكلية.

[1]: كمال عايشي، مرجع سبق ذكره.

-استعادة توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطيات النقد الأجنبي.

- تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40.17% في انتظار الوصول إلى مرحلة التحرير الكامل للدينار.

-تخفيض عجز الميزانية إلى 0.3 % من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية.

ويبدو من هذه الشروط والإجراءات المطبقة سيكون لها تأثير على الفئات الاجتماعية الضعيفة خاصة من خلال تخفيف تأثير خفض سعر الصرف وإلغاء إعانات الدعم العامة وعليه فقد شرعت الجزائر خلال عام 1994 في إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي .

4- برنامج التعديل الهيكلي 1995 - 1998: حددت مدة ثلاث سنوات فترة لازمة لتطبيق هذا البرنامج الذي يحتوي على عدة عناصر تشكل مجموعة متكاملة من الإجراءات تنفذ من طرف الدولة بهدف إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية و إقامة العناصر المشكلة لاقتصاد السوق . ولقد تضمن البرنامج أهداف عديدة منها [1] :

- وضع نظام تسيير اقتصادي يضمن من جهة الاستقرار المالي و دعم مستوى معيشة الفئات المحرومة، ومن جهة ثانية يحقق نموا اقتصاديا من أجل استيعاب الزيادة في القوة العاملة .

- تقليص الضغط التضخمي من أجل تحقيق التقارب بين المعدلات السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية .

---

[1]: زغيب شهرزاد ، (2009): الشراكة الأورو . جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 52)، المجلد ب ، ص 334 .

-الحد من التدخل الدولة في النمط الاقتصادي و تحفيز القطاع الخاص على الدخول في نشاطات إنتاجية و هذا بتوفر عوامل أساسية :

. ارتفاع معدل الإدخار المحلي .

. تحقيق نمو في رأس المال البشري .

. الاستقرار السياسي .

و لتحقيق تلك الأهداف كان تمويل البرنامج بمشروطية صندوق النقد الدولي .

5- أثر الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري :

أظهرت الجزائر سجلا قويا من التطبيق بالنسبة لبرامج تحقيق الاستقرار و التكييف الهيكلي التي بدأت عام 1994 بدعم من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و قد أرسى الاستقرار الناجح في مواجهة أسعار البترول المتقلبة، و تحقيق بعض التقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية الأساس للنمو الاقتصادي حيث تمكنت الاصلاحات المدعمة من قبل المؤسسات الدولية من تحقيق نتائج إيجابية في ما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية تمثلت أساسا: [1]

- تحسن الميزان التجاري بانتقاله من حالة العجز ب 4.64% و 2.87 % خلال سنتي 1994 و1995 على التوالي إلى وضع موجب بتحقيقه فائضا قدره 33% و 37% خلال سنتي 1996 و 1997 على التوالي.

- نجم عن تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي تراجع في معدل التضخم من 39 % سنة 1994 إلى حدود 6% في نهاية سنة 1997 على إثر تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار.

- ارتفاع قيمة الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي من 1.5 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار مع نهاية سنة 1995، ثم 8 مليارات دولار في نهاية 1997.

---

[1] : أحمد دبيش، نسيمة أوكيل، مرجع سبق ذكره، ص 161.

– انتقال وضعية الميزانية العامة للدولة من حالة عجز قدر سنة 1993 ب 9% من الناتج المحلي، إلى فائض زادت نسبته على 3% سنة 1996 و 2.4% سنة 1997.

– حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا بلغ 3٪ سنويا في المتوسط من عام 1999إلى عام 2002، و تحقق أداء مماثل في النمو من القطاع غير الهيدروكربوني و غير الزراعي ، تصدره نمو حقيقي قوي في القيمة المضـافة من الصناعات التحويلية التي يقوم بها القطاع الخاص بنسبة 5٪ ، و بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 4.1٪ في عام 2002 [1] .

– بالنسبة للمديونية الخارجية التي لجأت إليها الجزائر، فإن الوضعية الإجمالية الخارجية لم تتوقف عن التحسن منذ 1994 كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية و كذلك تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، كما أن المتتبع لتطور خدمة الدين الخارجي يلاحظ الانخفاض المحسوس لها خلال الفترة التي أعقبت إعادة الجدولة [2] .

كما حققت الجزائر تقدما في مجال تحسين المؤشرات الاجتماعية، و إن كان تقدما محدودا فقط خلال العقد الماضي، فقد انخفض عدد الفقراء بحلول عام 2000 نتيجة زيادة الإنفاق العام و الانتعاش في القطاع الصناعي الخاص غير البترولي، وللإشارة قدر عدد الفقراء سنة 1995 بنحو 4 ملايين فقير، أي ما بعادل 14% من السكان، ويظهر الفقر بصورة أوضح في المناطق الريفية أكثر منه في المدن، ومند أوائل السبعينات حتى عام 2001، ارتفع العمر المتوقع من 56 إلى 71 سنة بينما انخفض عدد المواليد الذين يموتون قبل بلوغ العام الأول من العمر من 120 إلي 39 (لكل 1000 مولود حي)، ومن عام 1990 حتى 2000، أسفرت التحسينات التي أدخلت على

---

[1] : محمد راتول ، (2004): الجزائر، المغرب ، تونس : التقدم في مجال التنمية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 01) ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، ص 263 .

[2] : بطاهر علي ، مرجع سبق ذكره، ص 202 – 203 .

التعليم على تخفيض للأمية من 36 ٪ إلى 24 % بالنسبة للرجال، ومن 59 ٪ إلى 43 ٪ بالنسبة للنساء .[1]

المطلب الرابع: برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

1 . دوافع تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي و أهدافها :

أ . دوافع تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي :

إن برامج الانعاش الاقتصادي ابتداء من البرنامج الأول (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، والبرنامج الثالث الذي غطى الفترة (2010-2014) تمثل تعبيرا عن التوجهات الجديدة للاقتصاد الجزائري، بغلاف مالي يتجاوز 280 مليار دولار، تهدف الحكومة من خلاله إلى تدعيم البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والإدارية. فالزيادة في ميزانية التجهيز في الانفاق العام للدولة كان واضحا. [2]

وهناك عدة دوافع جعلت الجزائر تتخذ القرار بتطبيق سياسات الانعاش الاقتصادي نوجزها في العناصر التالية [3] .

. ضعف معدل النمو الاقتصادي : أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية ، إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1987- 1994 ما نسبته 0.5 % .

---

[1] : محمد راتول، مرجع سبق ذكره ، ص 266.

[2] : Youcef Benabdallah, Kamal Oukaci, Nadia Chettab, (2011): l'économie algérienne face à la crise : les effets de la conjoncture ou vulnérabilité structurelle, dans « Après la crise, quelles perspectives pour l'intégration commerciale en Méditerranée ?, éditions publisud ,France, p 236.

[3]: نبيل بوفليح ، (2013): دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 . 2010 ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية (العدد 09)، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، ص ص 43 . 44 .

كما أن ضعف معدلات النمو الاقتصادية المسجلة، كان مصحوبا بانخفاض معدل استخدام الموارد و الطاقات المتاحة للجهاز الإنتاجي، وهو ما أدى إلى اقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، بغية رفع الطلب الداخلي، ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي .

. ارتفاع معدل البطالة : تعد مشكلة البطالة بين أخطر و أعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من آثار اقتصادية و اجتماعية، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال و إلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج و سياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية .

و يرجع ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر لعدة عوامل متداخلة. فبالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف معدل النمو الاقتصادي و توقف الاستثمارات العمومية منذ سنة 1986.

كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من سنة 1989، و التي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994 . 1998 ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالة عجز هيكلي و ما يلي ، إذ بلغ عدد العمال المسرحين خلال الفترة (1994 . 1996) : 300000 عامل حسب أرقام المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال هذه الفترة في محاولة لتقليص حجم البطالة .

وفي ظل هذا الواقع المأساوي و في ظل المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل خفض نسبة البطالة .

ب . أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي :

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي : [1]

. تنشيط الطلب الكلي .

. دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة .

. تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية .

مما سبق يمكن القول بأن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض معدلات البطالة .

2 : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 :

2-1: مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2004 بهدف إلى تحفيز الطلب الإجمالي عن طريق الزيادة في نفقات التجهيز العامة .

استجابة للمتطلبات الملحة لأفراد المجتمع، و يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات، و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية ، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري ، النقل تحسين المستوى المعيشي و تنمية الموارد البشرية ، و ذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية [2] .

ويوضح الجدول أدناه التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي لهذه الفترة

---

[1]: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm, consulté le 13-02-2013.

[2]: كريم زرمان ، (2010): التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2009 ، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية (العدد 07) ، جامعة محمد لخضر ، بسكرة ، ص 200 .

جدول رقم (3-3) : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2004

سنوات القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
1)أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	% 40.1
2) تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	% 38.8
3) دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	% 12.4
4) دعم الإصلاحات	30.0	15.0	.	.	45.0	% 8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص81.

إن الجدول أعلاه يبين لنا :

إن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج ، حيث استفاد بنسبة 40.1 % من لإجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، و هو ما يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986، و الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين، و التي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع يساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة و الخاصة، من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة مباشرة أو غير مباشرة، و بالتالي تقليص نسبة البطالة، و يساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، و بالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية و الأجنبية.

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية و البشرية : 38.8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وكان الهدف منه تحديد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية

على عدة مستويات، والتدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين. موجهة أغلبيتها لتشجيع انجاز مخططات تنمية البلديات والتوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على كل التراب الوطني، كما شمل هذا البرنامج ميدان الشغل والحماية الاجتماعية، وهذا بتوفيره ل 70000 منصب شغل دائم خلال تلك الفترة، أما فيما يخص النشاط الاجتماعي فيتعلق الأمر بالتضامن مع السكان الأكثر ضعفا وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة في هذا المجال.

. أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فقد خصص له 12.4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، و هذا راجع لاستفادة القطاع من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 و هو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، و هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و بالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر .

وقد ركز هذا البرنامج على ترقية الصادرات الفلاحية، وحماية المناطق الرعوية من التصحر والجفاف، ودعم انتاج الحبوب وتشجيع المؤسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي، ومعالجة ديون الفلاحين، وتبلغ تكلفته 55.4 مليار دج، وتدعيم قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بتهيئة الموانئ وتوفير مناطق التبريد والنقل لتحسين شروط استغلال الثروة السمكية ويتكفل بإنجاز هذا البرنامج الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية المائيات(FNAPAA) وتقدر تكلفة البرنامج ب 9.5 مليار دج[1].

. فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات بـ 8.6 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات السياسية المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم و

---

[1]:Plan de relance économique, pp 8-9, http://www.consulatalgeriementrel.com/src/formulaires/economie/plan – de ralanceeconomique.pdf, consulté le 19-04-2013.

ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، عصرنة ادارة الضرائب وتهيئة المناطق الصناعية، وتدعيم صندوق المساهمة والشراكة لجلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

فقد أكد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على تعميق الإصلاحات الاقتصادية ، و يمكن إيجاز أهم أهداف هذه الإصلاحات في النقاط الأساسية التالية [1] :

. تحسين تسيير المالية العمومية .

. ترقية الاستثمار و الشراكة و الخوصصة .

. الفلاحة و التنمية .

. قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية .

. اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

2-2: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2004 :

لقد كان أساس البرنامج هو استخدام عائدات البترول غير المتوقعة من أجل تنمية الطلب الإجمالي و دعم الإنتاج الفلاحي و النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كانت أهم نتائج هذا البرنامج :

. نمو مستمر يساوي في المتوسط 4.75 % طوال السنوات الأربعة بنسبة 6.9 % سنة 2003، و نمو حقيقي بـ 5.5 % خلال سنة 2004 . وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

[1]: ريال زوينة ، (2010): تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و أثرها على جلب الاستثمار الأجنبي، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي (العدد 9) ، المدرسة العليا للتجارة، ص 14.

جدول رقم (3-4): تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2001-2004

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار أمريكي)	54.9	55.9	66.5	82.5
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي(%)	2.6	4.0	6.9	5.5

المصدر: هواري عامر، قاسم حيزية،" السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها"، ص08، www.univ-soukahras.dz/eprints/2013-20-5881f.pdf، تاريخ التصفح 15-09-2015.

ويرجع النمو المحقق إلى نمو قطاع البناء والأشغال العمومية نتيجة المشاريع الاستثمارية الضخمة وأعمال إعادة بناء ما دمره الزلزال، وكذلك قطاع الخدمات هو الآخر انتعش (خاصة خدمات النقل والتوزيع والتجارة) خاصة الواردات، وهذا ما انعكس على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع من 1779 دولار أمريكي إلى 2553 دولار أمريكي سنة 2004. كما انخفضت معدلات البطالة من خلال هذا البرنامج حيث وصل إلى17.7% سنة 2004، بعدما كان 27.3% سنة 2001. [1]

. استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2350 مليار دينار من الإنفاق العمومي .

. انخفاض الديون العمومية الخارجية من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار ، كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003 .

. انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية، و كذلك بناء و تسليم الآلاف من المساكن الجاهزة [2] .

. ارتفاع حصيلة احتياطات الصرف إلى 43.11 مليار في نهاية 2004 .

---

[1]: هواري عامر، قاسم حيزية، مرجع سبق ذكره، ص ص9-10.

[2]: كريم زرمان، مرجع سبق ذكره ، ص 205 .

. تطور بطيء في تجسيد برنامج الخصخصة، حيث نجد الحكومة قد أعلنت في سنة 2002 على خصخصة جزئية و كلية لـ 100 مؤسسة، إلا آن هذه العملية لم تتم بسبب معارضة النقابات العمالية من جهة و التغيير في نظام العمل للوزارة المكلفة بالخصخصة التي أصبحت تعمل تحت وصاية رئيس الحكومة بهدف وضع آفاق للخصخصة وفق عمليات محددة من جهة أخرى [1] .

وترجع النتائج المحققة في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط وهو ما يسمح بالقول إن وجود هذا القطاع الضخم من الموارد الطبيعية يعتبر عنصر مهم في تطور معدلات النمو من جهة و يعتبر معلم هام من تشكيل هيكل الاقتصاد الجزائري فأضعف بدوره الحوافز لتنمية إنتاج السلع و تطورها خارج المحروقات وهي الجهود الواجب التركيز عليها حاليا من خلال الاستفادة من تطورات أسعار النفط في ترقية هذا الضعف الهيكلي الذي يطبع الاقتصاد الجزائري منذ مدة على اعتبار أنه تابع لقطاع المحروقات وأن الصورة تقتضي تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات. و دعم الجهود الموجودة حاليا من خلال توجيه اهتمام الشباب المنتجين نحو هذا الانشغال و هو ما يسمح بدعم الإنتاج الوطني و زيادة إمكانية النمو الاقتصادي .

3 : برنامج دعم النمو 2005 . 2009 :

3-1: مضمون برنامج دعم النمو 2005-2009:

يهدف هذا البرنامج إلى ضمان استمرارية الإنفاق العمومي، و تم تخصيص 16 مليار دولار من قبل الدولة لاستيراد مواد التجهيز ومواد موجهة لأدوات الإنتاج بهدف استعادة المؤسسات لنموها و الشروع في إحلال الواردات، و تم تخصيص أكثر من 160 مليار دولار لبرنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005 . 2009 ومن ثم فإن هذا البرنامج يهدف إلى تثبيت

---

[2] : زغيب شهرزاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 335 . 336 .

الإنجازات المحققة في الفترة السابقة، و إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي توفيره لموارد معتبرة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ساعد على تحسين مستوى معيشة السكان، تنمية البنية التحتية للبلاد لا سيما شبكات النقل والأشغال العمومية و التركيز على الفلاحة و التنمية الريفية .

و جاء برنامج دعم النمو بخمسة محاور تمثل مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية يمكن إيجازها على النحو التالي [1] :

. برنامج تحسين معيشة السكان .

. برنامج تطوير المنشآت الأساسية .

. برنامج دعم التنمية الاقتصادية .

. برنامج تطوير الخدمة العمومية .

. برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال .

ويمكن إبراز حجم المبالغ المرصودة للبرنامج و توزيعها حسب القطاعات من خلال الجدول التالي:

[1]: ريال زوينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

جدول رقم (3-5) : التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

نسبة مئوية من إجمالي البرنامج	البرنامج	النسب المخصصة للبرنامج
1 . برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	1908.5	% 45.5
. السكن .	555	
. التربية ، التعليم العالي ، التكوين المهني .	399.5	
. البرامج البلدية للتنمية .	200	
. تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية	250	
. تزويد السكان بالماء ، الكهرباء ، الغاز	192.5	
. باقي القطاعات.	311.5	
2 . برنامج تطوير الهياكل القاعدية :	1703.1	% 40.5
. قطاع الأشغال العمومية و النقل	1300	
. قطاع المياه	393	
. قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3 . برنامج دعم التنمية الاقتصادية :	337.2	% 8
. الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	312	
. الصناعة و ترقية الاستثمار	18	
. السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف	7.2	
4 . برنامج تطوير الخدمة العمومية :	203.9	% 4.8
. العدالة و الداخلية	99	
. المالية و التجارة و باقي الإدارات العمومية	88.6	
. البريد و التكنولوجيا الحديثة للاتصال	16.3	
5 . برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال	50	% 1.2

المصدر : رئاسة الحكومة ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على الموقع:

www.cg.gov.dz/psre (11-03-2012)

لقد خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما يقارب 45.5% من موارده لتحسين ظروف معيشة السكان لإحداث تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والمتعلقة

بالتعليم والتكوين والرعاية الصحية وتوفير السكن ....الخ، كما خصص حوالي 40% من موارد البرنامج لتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في العشرية الأخيرة من التسعينات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية، كما خصص البرنامج حوالي 8 % لدعم التنمية الاقتصادية أي بقيمة مالية تقدر ب 337.2 مليار دج خصوصا القطاعات المنتجة (الصناعة و الفلاحة)، كما ركز البرنامج أيضا على تطوير الخدمة العمومية وتحديثها بنسبة 4.8%، بالإضافة إلى اعتماد 50 مليار دج لتطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال أي حوالي 1.2% من مخصصات البرنامج.

3-2: نتائج برنامج دعم النمو 2005-2009:

يمكن إجمال أهم نتائج هذا البرنامج من خلال العناصر التالية: [1]

- تم إيصال الكهرباء بنسبة 98%.

-إنجاز شبكة طرقات تقدر ب 110000 كلم.

-حدوث تحسن في المناخ الاستثماري.

-نمو بعض القطاعات كقطاع البناء الأشغال العمومية والأنشطة المرتبطة بها(مواد بناء، المناجم، المقالع...)، الماء والطاقة.

- -حدوث تحسن في القطاع الفلاحي حيث حقق نموا يقدر ب 19.7%.

-تحسن في المستوى المعيشي للسكان.

---

[1]: جديدي روضة، (2013): أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 المنعقد في 12و 13 مارس 2013،كلية العلوم الاقتصدية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص07.

-ارتفاع متوسط الدخل الفردي الذي بلغ 4746 دولار في 2008.

-ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 329338 مؤسسة سنة 2005 إلى 455000 مؤسسة سنة 2009 .

- شهدت معدلات النمو انخفاضا مستمرا، ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، وانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك من جهة أخرى[1]، إذ تراجعت أسعار البترول من 99.97 دولار سنة 2008 إلى 62.25 دولار سنة 2009، ويبين الجدول الموالي تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي .

جدول رقم (3-6): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2009

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	102.7	116.8	135.3	171.0	139.8
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%)	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%) خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3

المصدر: هواري عامر، قاسم حيزية،" السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها"، ص ص 10-11 ، على الموقع الالكتروني:
www.univ-soukahras.dz/eprints/2013-20-5881f.pdf، تاريخ التصفح 15-09-2015.

فمن خلال الجدول يتضح أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي عرف انخفاضا مستمرا حيث انتقل من 5.1 % سنة 2005 إلى 2.4% سنة 2009، بينما شهد معدل النمو خارج قطاع

[1]: خير الدين معطى الله، سامية بزاري، (2013): البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 المنعقد في 12و 13 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصدية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص16.

المحروقات ارتفاعا ملحوظا فقد وصل إلى 9.3% سنة 2009، بعدما كان 4.7% سنة 2005، حيث مازال قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات يحققان معدلات نمو جيدة وهذا راجع إلى التوسع في الأشغال العمومية [1].

– سجل معدل البطالة انخفاضا محسوسا من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2 % سنة 2009.[2]

4 . برنامج الاستثمار العمومي 2010 .2014: أو المخطط الخماسي الثاني خصصت الدولة له قوام مالي قدره 21.214 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، رصدتها الدولة لتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني للسنوات الخمس القادمة و هذا في إطار برنامجين هامين :

استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار، كما سيخصص مبلغ 156 مليار دولار للمشاريع الجديدة .[3]

ويحدد هذا المخطط وسائل إعادة بعث أنشطة الدوائر الانتاجية من خلال تسهيل الاستثمار بغية الخروج من الحلقة المفرغة للإنفاق الحصري لعائدات المحروقات وتقويم القطاعات الاقتصادية خصوصا القطاع الصناعي.[4]

ويخصص المخطط إجمالا أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال[5]:

---

[1]: هواري عامر، قاسم حيزية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]: خير الدين معطى الله، سامية بزاري، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3]: جديدي روضة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[4] :Nadia CHETTAB (2015) : L'économie Algérienne : une re-industrialisation qui appelle un nouveau regard des pouvoirs publics, confluences internationales, institut national d'études de stratégie globale, Alger, p 18.

[5]: برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014، www.algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf، تاريخ التصفح 20-09-2015.

– ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية : منها 1000 إكمالية و850 ثانوية و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

– أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مرآبا صحيا متخصصا و 377عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

– مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.

– توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

– تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

– أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

– وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

هذا ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية حيث خصص:

- أكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

– أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري .

– ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.

– وما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

كما يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال:

– أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

– وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل .وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

– وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010–2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

جدول رقم (3-7) : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010 . 2014

الوحدة : مليار دينار جزائري

البرنامج	المبالغ المخصصة البرنامج	%
1 . برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	9903	% 45.42
. السكن .	3700	
. التربية ، التعليم العالي ، التكوين المهني .	1898	
. الصحة .	619	
. تحسين وسائل و خدمات الإدارات العمومية	1800	
. باقي القطاعات [1] .	1886	
2 . برنامج تطوير الهياكل القاعدية :	8400	38.52
. قطاع الأشغال العمومية و النقل	5900	
. قطاع المياه	2000	
. قطاع التهيئة العمرانية	500	
3 . برنامج دعم التنمية الاقتصادية :	3500	16.05
. الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	1000	
. دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
. دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل	500	

المصدر : نبيل بوفليح ، (2013): دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 . 2010 ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية (العدد 09)، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، ص48.

إن القراءة المتأنية والموضوعية للبرنامج 'الجديد' وحيثياته تؤكد أن مقاربة الجزائر لم يطرأ عليها أي تغيير للاعتبارات الخمسة التالية: [1]

[1]: الحسن العاشي، البرنامج الخماسي الجزائري: فرصة للإقلاع الاقتصادي أم استمرار لنهج التبذير، على الموقع الالكتروني: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=41344، تاريخ التصفح 18-09-2015.

أولاً، لم تقدم الدولة حصيلة وافية لما أنجز في المخططات السابقة، على الرغم من أن هذا شرط ضروري قبل الانطلاق في أي مخطط جديد، وهذا لتفادي النقائص والأخطاء التي حدثت سابقا.

ثانياً، لقد اتّسم إنجاز المخطّط السابق بالتعثّر والتبديد الكبير للموارد العمومية. فالبرنامج الخماسي المقبل يرصد مبلغ 130 مليار دولار، وهو ما يعادل 45% من الميزانية الإجمالية، لإنجاز مشاريع سبق أن برمجتها الحكومة في إطار المخطّط السابق، ولم تُنفّذ. وربما يعود السبب في رصد هذا المبلغ الإضافي الضخم إلى أخطاء في تقدير تكاليف المشاريع، كما قد يكون مردّه الضعف في وتيرة إنجاز المشاريع المُبَرمَجة والتي تجاوزت السقف الزمني التي حدد لها. وفي كلتا الحالتين فإن رصد 130 مليار دولار لاستكمال مشاريع كانت ضمن البرنامج السابق، إشارة قوية إلى خلل عميق في البرمجة والتدبير.

ثالثاً، البرنامج الخماسي2010-2014 لا يعدو كونه قائمةً من المشاريع تمّ إعدادها من طرف وزارات مختلفة، كلّ حسب ميدانه، ثم تمّ تجميعها وإضافة بعضها إلى البعض الآخر لتصبح برنامجا. ذلك أن الطابع القطاعي يطغى على حساب المنظور الشمولي. فقراءة البرنامج لا توحي بوجود أي إستراتيجية تنموية واضحة المعالم لدى الحكومة الجزائرية، إذ هو يركّز على أعداد المدارس، والمستشفيات، ومناصب التوظيف، والمساكن، من دون الحديث عن سياسات وأهداف نوعية في مجالات التعليم و الصحة، والتشغيل والسكن. وهي بالمناسبة ميادين تحتاج إلى معالجة كيفية عميقة، لا إلى إضافات كمية.

رابعا، إن الاستثمارات العمومية شرط ضروري، إلا أنه غير كافٍ بمفرده لتحقيق التنمية الاقتصادية في المديين المتوسّط والبعيد والتي تبقى رهناً بمدى انخراط القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج والتشغيل. ولذلك كان من اللازم إشراك القطاع الخاص عبر الحوار والتشاور حول أولويات الاستثمار العمومي في إطار إستراتجية محددة للتنويع الاقتصادي. كما أنه من الضروري أن تعمل

الحكومة على خلق البيئة القانونية الملائمة من أجل تشجيع المبادرة الفردية، والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية على حد سواء. وهذه شروط لاتزال في مجملها غير متوفرة. وتكفي هزالة الميزانية المخصصة للمنشئات الصغيرة والمتوسطة، والتي لا تتجاوز 0.7 بالمئة من مبلغ البرنامج، لتبيان مدى عدم مركزية القطاع الخاص في دائرة اهتمامات الحكومة.

خامسا، إن نجاعة الاستثمار العمومي والحد من سوء التدبير لا يمكن أن تتحقق إلا بتفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة.

ومن خلال تتبع حصيلة المخطط الخماسي 2010-2014 يتضح أن الغلاف المالي الذي تم ضخه للاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة لم يعط نتائج إيجابية فيما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي، حيث قدر متوسط النمو خلال سنوات تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014 ب 2.82%، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3-8): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

2010	2011	2012	2013	2014
%1.6	%3.6	%2.8	%3.3	%2.8

Source : www.ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual, consulté le 20-09-2015.

فمن خلال الجدول السابق يتضح أن معدلات النمو المسجلة خلال هذه الفترة ضعيفة، حيث أن أعلى معدل سجل خلال هذه الفترة كان سنة 2011 وهو لا يتجاوز 3.6% ، وهو ما يدل على ضعف استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال، و جمود الجهاز الإنتاجي و ضعف مختلف الفروع الاقتصادية.

الأمر الذي لا يتناسب مع حجم الاستثمارات أي الأموال التي ضخت. مما يعكس أداء اقتصاديا غير فعال، بعيدا عن مستوى طموحات التنمية الشاملة المتوازنة و المستدامة.

مما سبق يتضح أن النمو الاقتصادي في الجزائر مكلف جدا، حيث يلاحظ أن 1% من النمو تكلف 12.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وفي ظل اصرار السلطات العمومية على نفس الخيار – الاستثمار في البنية التحتية – دون التنويع في محتوى المخططات أو تدعيمها بمحاور أخرى، وهذا لثلاث برامج متتالية وبرنامج رابع 2015–2019 فإن التكلفة تتضاعف خصوصا أن تمويل هذا النمو كان بموارد غير متجددة (ريع البترول).[1]

وللإشارة فإن المخطط الخماسي الرابع للفترة 2015–2019 يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف، تتمثل في دعم النمو ضمن بيئة تتسم بضعف نشاط القطاع الخاص، وضمان إعادة البناء الاقتصادي وتوفير الاحتياجات الاجتماعية، وتم احتساب موازنة المخطط على أساس تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 3% ، ونمو خارج قطاع المحروقات ب 4.2%، على أن ترتفع ايرادات الميزانية بنسبة 11.6% لتصل إلى 4684 مليون دينار جزائري، وسيبلغ مجموع نفقات الميزانية 8784 مليون دينار جزائري.[2]

---

[1] : فوزي مرابط (2015): أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ادكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، ص 202.

[2] : Nadia CHETTAB (2015) : L'économie Algérienne : une ré-industrialisation qui appelle un nouveau regard des pouvoirs publics, op .cit, p14.

المبحث الثاني: تطور العلاقات الاقتصادية الأوروجزائرية من التعاون إلى الشراكة

ترتبط الجزائر بعلاقات اقتصادية وطيدة مع الاتحاد الأوروبي منذ عقود خلت وهذا راجع إلى عوامل اقتصادية وأخرى جغرافية وتاريخية، و بعد انعقاد مؤتمر برشلونة سنة 1995 تم إطلاق مفهوم جديد للعلاقات الأورومتوسطية، تحت مسمى الشراكة الأورومتوسطية. وتعد الجزائر أحد هذه الصيغة الجديدة، ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرض إلى تطور العلاقات بين الطرفين الجزائري والأوروبي ابتداء من اتفاقية الجيل الأول سنة 1976 وصولا إلى النهج الجديد للتعاون الأوروجزائري من خلال دراسة خلفية ودوافع والمضمون العام لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الأول: طابع العلاقات الأوروجزائرية قبل سنة 1976

إن العلاقات الجزائرية الأوروبية طبعتها الخصوصية منذ أواخر الخمسينات، وجعلتها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني، فالاقتصاد الجزائري كان جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الأوروبي غلى غرار كل الولايات الفرنسية المسماة ولايات ما وراء البحار.

وقد مثلت دول المجموعة الأوروبية الشريك التجاري الأول للجزائر منذ مطلع الستينات حيث استوعبت السوق الأوروبية المشتركة 95 % من صادرات الجزائر، وكانت 80% من واردات الجزائر تأتي من هذه الدول، ورغم عدم توقيع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، إلا أنها استمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لاتفاق مؤقت في 28 مارس 1963 م وذلك تطبيقا للمادة 227 لمعاهدة روما، والتي اعتبرت كأساس قانوني للعلاقات بين الجزائر والسوق الأوروبية[1] .

[1] : المنظمة العربية للتنمية الزراعية،(1999): دراسة تقويم، أثراتفاقيات الشراكة الأوروبية على الزراعة العربية"، جامعة الدول العربية، الخرطوم، ص 55.

إلا أنه في نهاية الستينات قررت بعض البلدان الأوروبية العضو في المجموعة، خاصة ايطاليا رفض منح الأفضلية للصادرات الجزائرية، وهذا ما حمل الجزائر على فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية قصد التوصل إلى اتفاق وفق السياسة الأوروبية المتوسطية الجديدة لهذه الأخيرة.[1]

المطلب الثاني: التعاون الأوروجزائري في ظل اتفاقية التعاون لسنة 1976 :

1-مضمون اتفاقية التعاون لسنة 1976:

لم يكن اهتمام الجزائر بالشراكة والتعاون مع الدول الأوربية حديثا، وإنما يعود ذلك إلى السبعينيات وينعكس ذلك في إبرام اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي في 26 افريل 1976 بعد 4 سنوات من المفاوضات وكان هذا الاتفاق مبنيا على ثلاث محاور :

* **توسيع المبادلات التجارية بين الجزائر والسوق الأوروبية:** حيث تضمنت الاتفاقية السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى أسواق المجموعة الأوروبية[2] بكل حرية باستثناء سلعتين وهما الفلين والنفط المكرر، وبالنسبة للمنتوجات الزراعية فقد تم تحديد سقف سنوي لدخول بعض المنتجات (نظام الحصص)، في حين استفادت بعض المنتجات الزراعية الحساسة من امتيازات تعريفية عن طريق تخفيض الحقوق الجمركية بين 20% إلى 100% من طرف السوق الأوروبية إلى الجزائر.

* **التعاون الاقتصادي التقني و المالي:** تم تمويل مختلف المشروعات وبرامج التعاون عن طريق بروتوكولات مالية خماسية، حيث غطت الفترة ما بين 1977-1995، التي حددت لتمويل تنفيذ التعاون، وشارك البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) بتقديم بعض القروض المدعمة.

---

(1): Bekenniche Otmane ,(2006) : La cooperation entre l'union Européenne et l'Algérie: l'accord d'association, OPU,Alger, p p28-29.

(2): فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره ، ص 157.

* **التعاون في مجال اليد العاملة:** من حيث عدم التمييز والضمان الاجتماعي والمنح العائلية، ولم يدخل هذا الجانب حيز التنفيذ نظرا لمنح بعض الأعضاء في المجموعة الأوروبية للعمال الجزائريين المقيمين لديها امتيازات أعلى من تلك المتفق عليها، خاصة بالنسبة للجزائريين المقيمين في فرنسا.

2 –تقييم نتائج التعاون الاقتصادي والمالي في إطار اتفاقية التعاون:

*** في ما يخص التبادل التجاري الأوروجزائري :**

–تعد المجموعة الأوروبية الشريك التجاري الأول للجزائر خلال كل الفترات، حيث أن 70% من الصادرات الجزائرية توجه إلى أوروبا في حين أن أكثر من 60% من وارداتها تأتي من أوروبا، حيث أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات، أما على صعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فإن أكثر من 60 % من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع تجهيز والمنتجات المصنعة تليها المنتجات الزراعية.[1]

فيما يتعلق بالقطاع الزراعي وخاصة تطوير الصادرات من السلع الزراعية نحو الإتحاد الأوروبي، فبالرغم من أن الاتفاق كان يهدف إلى إعادة تنشيط الصادرات الجزائرية بصفة عامة والمنتجات الزراعية بصفة خاصة[2]إلا أن هيكل الصادرات الجزائرية نحو المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال فترة السبعينات، يبين أن نسبة المنتجات الزراعية تشكل حوالي 2% من مجموع الصادرات، أما المنتجات الصناعية فتشكل حوالي 98% منها، تستحوذ المحروقات على 95 % من هذه الصادرات. في حين أن نسبة الصادرات من المنتجات الغذائية والمواد الأولية الأخرى والمواد

[1]: فيصل بهلولي ، (2012): التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية و الانضمام إلى المنظمة العالمية التجارة ، مجلة الباحث (العدد 11) ، جامعة ورقلة ، ص114.

[2]: تقريرالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص59

المحولة على الترتيب 1%، 1.1%، 1.2% فقط. الأمر الذي يدل على عدم فاعلية اتفاق التعاون الاقتصادي الذي أبرم سنة 1976 بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في تطوير وتنمية قطاع الإنتاج الزراعي والصناعي وتواضع النتائج المحققة خلال تلك العقود.

* **في ما يخص التعاون المالي في إطار البرتوكولات المالية** :لقد تضمنت الاتفاقية تقديم إعانات مالية للتنمية **Aides au développement** بقصد تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

و قدر المبلغ الإجمالي الذي استفادت منه الجزائر خلال الفترة 1978 . 1996 بـ 949 مليون أورو، ساهم فيها البنك الأوروبي للاستثمار ب 640 مليون وحدة نقدية أوروبية[1].

وفي هذا الإطار تم التوقيع على أربع بروتوكولات مساعدة مالية مدة كل منها 5 سنوات قابلة للتجديد: [2]

– البروتوكول المالي الأول 1978–1981: بمبلغ 114 مليون إيكو، منها 44 مليون إيكو في شكل إعانة مالية، والباقي في شكل قروض ممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

– البروتوكول المالي الثاني 1982–1986: بمبلغ 151 مليون إيكو، منها 44 مليون إيكو في شكل إعانة، والباقي قروض ممنوحة.

–البروتوكول المالي الثالث 1987–1991: بمبلغ 239 مليون إيكو، منها 56 مليون إيكو في شكل إعانة، والباقي قروض ممنوحة.

---

[1]: سوامس رضوان، (2003): الآثار الاقتصادية و النقدية لتوسيع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري ، الملتقى الدولي حول آثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورو متوسطي ، المنعقد يومي 6 . 7 ديسمبر 2003 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، ص 178.

[2] : Délégation de la commission européenne en Algérie ,(2001) :Union Européenne, N° 01 , KALIMA , 2001, p05.

- البروتوكول المالي الرابع 1992-1996: بمبلغ 350 مليون إيكو، منها 70 مليون إيكو كإعانة مالية والباقي في شكل قروض، إضافة إلى مبلغ البروتوكول تم تقديم 95 مليون إيكو في إطار "السياسية الأورومتوسطية المتجددة.

وقد تم توزيع المبالغ المالية الممنوحة خلال الفترة 1977 . 1996 لتمويل المشاريع التنموية كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1) : المجالات الممولة في إطار البروتوكولات المالية خلال الفترة 1977 . 1996

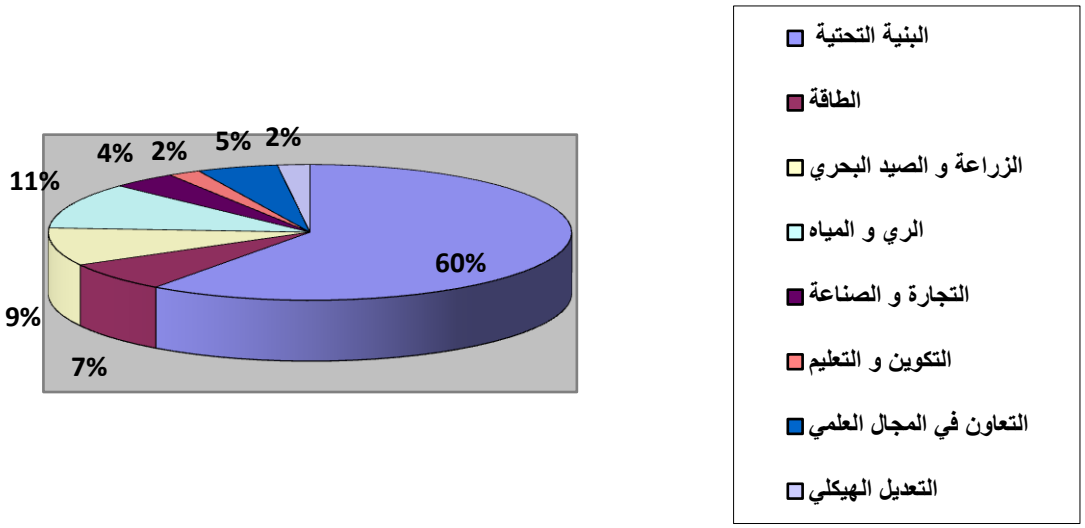

Source: Commission Européenne, Union Européenne-Maghreb:25ans de coopération 1996-2001, publication spéciale éditée par la délégation de la commission européenne au Royaume de Maroc, RAbat, 2002, p 21.

عند تقييم التعاون المالي الأوروجزائري في إطار البرتوكولات المالية الأربعة خلال الفترة 1977 - 1996، نجد أن 67% من المبلغ الإجمالي للبرتوكولات الأربعة هي عبارة عن قروض البنك الأوروبي للاستثمار، في حين أن 33% الباقية هي عبارة عن المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية، وبالرغم من الزيادة الملحوظة التي عرفها كل من البروتوكول الثالث والرابع عن سابقيه،

إلا أن حجم هذا التعاون يعد جد متواضع مقارنة باحتياجات الجزائر من مساعدات بغية تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، بل أكثر من ذلك لم يدفع لها ما تم تخصيصه، حيث أن نسبة التسديد الفعلي بدأت تنخفض من بروتوكول مالي لآخر في الوقت الذي كانت تزداد فيه حجم المبالغ المالية المخصصة للجزائر ولو بصورة ضئيلة، حيث قدرت نسبة التسديد في البروتوكول الأول ب83% انخفضت إلى 65% في الثاني ثم إلى16% في الثالث و 10% في البروتوكول الرابع، ومرد ذلك بالدرجة الأولى هو انخفاض في عملية تسديد القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار حيث لم تبلغ نسبة التسديد الفعلية خلال الفترة 1976–1996 سوى 40% فقط من إجمالي هذه القروض[1].

والملاحظ أنه في الوقت الذي كانت الجزائر فيه بأمس الحاجة إلى موارد مالية كبيرة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي بدأت تظهر معالمها بشكل كبير في منتصف الثمانينات كانت نسب الدفع وفقا لهذه البرتوكولات تسجل أضعف مستوياتها وهذا في البرتوكول الثالث والرابع على التوالي.

ويعود سبب عدم كفاية هذه المساعدات، وضعف نسب الدفع، إلى عدة عوامل[2]:

- أن أغلب المشروعات ليست لها طابع الأولوية وقد سجلت في باب المنح.

-أغلب المشروعات المقدمة لم تكن مدروسة بشكل جيد حينما تم تسجيلها في البروتوكولات السابقة الذكر.

- عدم الإطلاع والجهل بالإجراءات والطرق التي تشترطها المجموعة الأوروبية في التعامل مع المشاريع الممولة من قبلها، مثل الإعلانات والمناقصات.

---

[1]: براق محمد، سمير ميموني، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2] : تقريرالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص ص 58–59.

- عدم مطابقة مشاريع الإنجاز مع التشريعات الجزائرية في مجال الصفقات العمومية.

المطلب الثالث: الجزائر ومسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية

1-دوافع الشراكة الأوروجزائرية:

هناك عدة دوافع من إقامة مشروع الشراكة الأوروبية الجزائرية سواء من قبل الجانب الأوروبي أو من قبل الجزائر يمكن إجمالها من خلال العناصر التالية [1]:

- تعد الجزائر سوقاً جديدة مربحة، تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية، خاصة منها الصناعية.

- طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير، واحتضان إحدى الدول المغاربية فعاليات قمته الأولى (قمة الدار البيضاء 1994) .

- خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات.

- التحولات العالمية الهامة نحو التكتلات الإقليمية والحرية الاقتصادية، وحاجة الجزائر إلى الارتباط بأحد أبرز هذه التكتلات.

- محاولة الجزائر التغلب على الأزمة التي عرفتها البلاد في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية.

- الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت فيها الجزائر، والتي تتطلب تكييف و تأهيل مجموع الأنظمة المؤسساتية والاقتصادية للمتطلبات الاقتصادية العالمية.

---

[1] : فاروق تشام، (2004): أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار، الندوة العلمية الدولية حو :التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية المنعقدة يومي 8-09- ماي 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر ، ص 05 .

الحصول على المعونات المالية و القروض الإنمائية قصد تمويل مختلف المشاريع، علاوة على جذب تدفق رؤوس الأموال الأوروبية في شكل استثمارات و تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية[1].

– يعد الاتحاد الأوروبي أكبر وأهم شريك اقتصادي للجزائر، حيث تمتص دول الاتحاد الأوروبي ما يقارب 62.7 % من الصادرات بالمقابل تستورد الجزائر 58% من السلع والمنتوجات من الاتحاد الأوروبي [2]، و لم يعد من الممكن استمرار استفادة الجزائر من اتفاقية التجارة التفضيلية والتعاون المالي الموقعة عام 1976، فلا تسمح المادة 24 من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية (GAAT) تقديم مزايا تجارية من طرف لآخر في اتجاه واحد، بل تشترط تبادل المزايا بين أطراف مناطق التجارة الحرة[3].

2-المفاوضات الأوروجزائرية لعقد اتفاقية الشراكة:

مرت المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع الشراكة بثلاث مراحل:

-**المرحلة الأولية:** طلبت الجزائر في 13 أكتوبر1993 خوض مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على غرار باقي الدول المتوسطية الأخرى بغية عقد اتفاقية شراكة، وعيا منها بضرورة تجاوز اتفاقية 1976 واستجابة للسياسة الجديدة للشراكة الأورومتوسطية، التي اعتمدتها القمة الأوروبية في لشبونة سنة 1992 والتي تقضي بإقامة شراكة حقيقية بين الشركاء المتوسطيين الإثني عشر آنذاك، ودول الاتحاد الأوروبي.

---

[1]:عرفان تقي حسن، (1998): الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الدراسات العليا (العدد 06)، القاهرة، ص16.

[2] : سوامس رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[3]: بهاجيراث لال داس، (2006): منظمة التجارة العالمية: دليل للإطار العام للتجارة الدولية، (ترجمة: رضا عبد السلام، دار المريخ، القاهرة، ص 64.

وبدأ مسار المفاوضات التمهيدية بأربع جولات تمت بين جوان 1994 وفيفري 1996 عقدت بالجزائر وبروكسل بالتناوب، وكانت اللقاءات الأولى بين الخبراء الجزائريين والأوروبيين للتعرف أكثر على الفلسفة الجديدة للشراكة الأوروجزائرية وأهدافها، وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة المنبثق عن الندوة الوزارية الأولى ليومي27 و28 نوفمبر 1995، مبينا بوضوح مميزات مشروع الشراكة القائم على الشمولية.

وقد بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضتها الأولية مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، فعرفت المفاوضات نوع من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي. [1]

-المرحلة الثانية: الانطلاقة الرسمية للمفاوضات1997-2001:

انطلقت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بصفة رسمية يومي 04 05 مارس1997 بين وفدي خبراء الطرفين، وعقدت الجولة الثانية والثالثة يومي 21 و23 أفريل، و 27 و28 ماي على التوالي، وقد كان هناك تباين كبير في مواقف وتصورات الطرفين بخصوص الخطوط العريضة للجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية التي يفرضها حجم الجالية الجزائرية الكبير الموجود في أوروبا. وتمثلت مطالب الجزائر المعلنة فيما يلي[2]:

- الانفتاح الاقتصادي التدريجي نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري.

---

[1]: عمررة جمال ، مرجع سبق ذكره، ص ص 387-388.

[2]: رميدي عبد الوهاب، سماي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص8-9.

-توسيع التعاون من الطرف الأوربي حتى لا ينحصر في الجانب التجاري فقط وبالتالي ضمان الاستفادة من جميع الفرص المتاحة، وخاصة مبدأ الإلغاء المستمر للحواجز الجمركية، وساندت مبدأ المراجعة كل 03 أو 05 سنوات بهدف إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري.

-أما فيما يتعلق بالملف الزراعي فلم تكن مناقشته بالشكل المرضي بالنسبة للطرف الجزائري، في الوقت الذي يبقى فيه الاتحاد الأوربي محافظا على سوقه الزراعية المغلقة فيما يخص المنتجات المتوسطية النامية حتى وإن أخذ هذا الإجراء طابع الوقتية، كما يمنح اتفاق الشراكة فترة 05 سنوات بالنسبة للمرحلة الانتقالية كامتياز من أجل تثبيت قائمة المنتجات التي مثلت موضوع التفاوض، وبما أنه لا يوجد حصة تصديرية للتفاوض في مقابل الحصص التصديرية الأوربية المفروضة من قبل الاتحاد الأوربي فقد رفضت هذه القائمة، ويعود رفض الجزائر للإلغاء التام للحماية على القطاع الصناعي بالجزائر وهو الأمر الضروري قبل إلغاء الحواجز الجمركية مما يتطلب وضع حدود ممكنة للتبادل والتوسع في الزراعة، نظرا لأن نقص قائمة حصص الصادرات الأوربية تزامن مع مطلب تأهيل الصناعة الجزائرية، وهو ما تمت مناقشته في آخر اجتماع في بروكسل سنة 1997 م.

وانقطعت المفاوضات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي نظرا لعدم تفهم الاتحاد الأوروبي لخصوصية الاقتصاد الجزائري، وبنية تجارته الخارجية المعتمدة على المحروقات بأكثر من 93% ، فيما شدد الطرف الأوروبي على عدم إمكانية تخصيص اتفاق خاص ومنفرد مع الجزائر.[1]

وقد استأنفت المفاوضات في 17 أفريل 2000، وقد ركز المفاوض الجزائري على نقطتين أساسيتين، أولهما ألا تنطلق عملية التفكيك الجمركي إلاَّ بعد 2002، ثانيا الأخذ بعين الاعتبار

[1] : نوري منير، (2006)، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 886.

خصوصية القطاع الزراعي.واستمرت المفاوضات وبدون انقطاع وهذا بدراسة جميع المسائل المطروحة من قبل الطرفين.

-**المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأوروجزائرية:** بعد 17 جولة من المفاوضات أعلن وزير الخارجية الجزائري في 07 ديسمبر 2001، عن قرار توقيع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبعد زيارة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عبد العزيز بوتفليقة لمدينة بروكسل، تم التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى في يوم 19 ديسمبر 2001. وبعد جولة من المفاوضات الأخيرة تم إمضاء اتفاقية الشراكة في 22أفريل 2002، والذي سمي باتفاق الجيل الثاني حيث يرتكز على توسيع التعاون الاقتصادي والمالي والحوار السياسي بين ضفتي المتوسط والشروع في تنفيذ خطة إنشاء منطقة للتبادل الحر مع حلول سنة 2010 مقابل الحصول على امتيازات ومكاسب متبادلة[1].

3-الخطوط العريضة لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية:

يعتبر اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كغيره من الاتفاقيات التي وقعتها بلدان الحوض المتوسط في ظل مشروع الشراكة الأورومتوسطية، فبعدما وقعت كل من تونس، إسرائيل، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، ومصر اتفاق الشراكة مع الأوروبيين، جاء دور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة، والذي يختلف عن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين في أفريل 1976، حيث شمل جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية، سياسية، أو اجتماعية وفقا لما جاء في مؤتمر برشلونة.

[1]: سوامس رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 178.

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتضمن 110 مادة مقسمة إلى 9 مجالات إضافية، وإلى 6 ملاحق و 7 بروتوكولات مكملة للاتفاق[1].

يتضمن الاتفاق 9 أبواب يمكن التطرق إليها كما يلي:[2]

- **الباب الأول :الحوار السياسي:** وذلك في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم المسار الديمقراطي بالجزائر والاستقرار والسلم، ويكون الحوار السياسي والأمني بشكل منتظم، وهو ما يسمح بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء.[3]

-**الباب الثاني: القواعد الأساسية لحركة التبادل الحر للمنتجات:** يقوم الاتحاد الأوروبي والجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي، خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة، كحد أقصى وبالتوافق مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، حيث إن السلع التي تكون محور التفاوض حول التعريفة الجمركية تشمل مواد صناعية، وفلاحية، ومنتجات الصيد البحري، ذات الأصل الجزائري أو الأوروبي، والتي تم تفصيلها في البروتوكولات المرفقة بنص الاتفاقية[4].

–**الباب الثالث: تجارة الخدمات** :ينص اتفاق الشراكة على أن أعضاء الاتحاد الأوروبي يؤكدون على التزامهم في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات بمعاملة موردي الخدمات الجزائريين معاملة لا تقل عن معاملة الموردين الأوروبيين، كما أن الجزائر سوف تمنح بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقاً من قائمة الالتزامات المتفق عليها، حيث يشمل الاتفاق تأدية الخدمات الحدودية، الحضور التجاري، النقل والحضور الظرفي للأشخاص الطبيعيين

---

[1]: لزعر علي، بوعزيز ناصر، (2009): تأهيل الموسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد05) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 33.

[2] : Accord d'association entre l'Algérie et La communauté européenne, sur le site : www.mincommerce.gov.dz/fichiers08/accordasso.pdf, consulté le 23-01-2016.

[3] : الباب الأول تناولته المواد(3-4-5) من الاتفاق.

[4]: الباب الثاني من المادة 06 إلى المادة 29 من اتفاقية الشراكة.

، مع العلم أنه تم تحديد موعد بعد 05 سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية (سنة 2005) لمعالجة هذا الجانب (التجارة والخدمات) وهذا باعتبار أن الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهي الفترة التي يراها الطرفان كافية لانضمام الجزائر إلى المنظمة[1].

-الباب الرابع :المدفوعات، رؤوس الأموال، والمنافسة، وغيرها من الترتيبات الاقتصادية: تم التعرض في هذا الباب إلى كل ما يتعلق بالمدفوعات الجارية والمتداولة لرؤوس الأموال، حيث يلتزم الاتحاد الأوروبي والجزائر بترخيص كل المدفوعات المتعلقة بالصفقات، وذلك بعملة قابلة للتحويل، كما يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال، الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وكذا إمكانية تصفيتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي. وفيما يخص ميزان المدفوعات، وفي حالة وجود صعوبات فيه، يمكن للطرفين اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المقيدة للصفقات، وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، وذلك لفترة محددة لا تتعدى المدى الضروري لتدارك وضعية ميزان المدفوعات.

أما في ما يخص المنافسة، فحسب نص الاتفاقية، لا يجوز القيام بأية إجراءات من شأنها أن تضع المؤسسات الجزائرية أو الأوروبية موضع منافسة، حيث يتعارض ذلك مع اتفاق الشراكة، كما تمنع أية سياسة احتكارية من طرف أي مؤسسة. [2]

- **الباب الخامس: التعاون الاقتصادي:** ويغطي ذلك عدة مجالات وهي: التعاون الجهوي، العلوم التقنية والتكنولوجية، البيئة، الصناعة، تأهيل الهياكل الاقتصادية، حماية وترقية الاستثمارات، التفتيش والمطابقة، تقارب التشريعات، الخدمات المالية، الفلاحة والصيد، النقل، الاتصالات،

---

[1]: الباب الثالث يشمل نصوص المواد من30 إلى 37.

[2]: الباب الرابع يشمل نص المواد من 38 إلى 46.

مؤسسات الإعلام، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعة التقليدية، الجمارك، الإحصاء، حماية المستهلكين، وحوار حول السياسة الاقتصادية الكلية ووسائل تطبيق هذه الإجراءات، كما يعمل هذا التعاون على تشجيع التكامل بين الدول المغاربية وذلك بتنفيذ كل تدبير من شأنه أن يساهم في تنمية هذه العلاقات بين الدول المغاربية.[1]

– **الباب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافي:** [2] حيث تم التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بحقوق العمال، وقد ركز هذا الباب على ضرورة الحوار في المجال الاجتماعي، وذلك من أجل مناقشة المواضيع الاجتماعية الهامة والمتعلقة بـ :

. العمل والشروط المعيشية للعمال والأشخاص التابعين لهم.

. الهجرة.

. الهجرة غير الشرعية، وحالات إرجاع الأشخاص ذوي الوضعية غير القانونية بالنسبة للتنظيمات المرتبطة بالإقامة، والمطبقة في الدول المضيفة.

–البرامج التي تساعد على تحقيق مساواة في التعامل مع الرعايا الجزائريين والأوروبيين، وتطوير المعارف المتبادلة بين الثقافات والحضارات، وإلغاء التمييز العنصري.

وفي مجال الثقافة والتربية، يهدف الاتفاق إلى:

– ترقية التبادل والتعاون الثقافي.

– الإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين.

– **الباب السابع :التعاون المالي** : يشمل التعاون المالي الميادين التالية: تحديث الاقتصاد، ترقية الاستثمارات، تأهيل المنشآت، الإجراءات المصاحبة لعملية إقامة منطقة للتبادل الحر، وتشريعات

---

[1]: الباب الخامس يشمل المواد من 47 إلى 66.

[2] : الباب السادس يشمل نص المواد من67–78.

المنافسة.[1]

- **الباب الثامن: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية :** لقد أعطى الطرفان أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات في ميدان تطبيق القانون وسير العدالة، من أجل تعزيز دولة القانون، ويشمل التعاون في هذا الميدان عدة جوانب هي : تعزيز مؤسسات الدولة، حرية انتقال الأفراد، إعادة الإدماج والتعاون في المجال القضائي حول الوقاية من الجريمة المنظمة، مكافحة الإرهاب، مكافحة عملية تبييض الأموال، مناهضة العنصرية، ومكافحة الرشوة.[2]

- **الباب التاسع :الإجراءات المؤسساتية:** ويهدف إلى تسهيل عمليات سير الاتفاق.[3] حيث تم تأسيس مؤسستين هما : مجلس الشراكة ولجنة الشراكة.

. **مجلس الشراكة** : يجتمع مرة في السنة، وذلك على مستوى الوزارة، يقوم بدراسة جميع المشاكل ضمن الاتفاقية، إضافة إلى طرح مسائل أخرى ثنائية أو حتى دولية، ذات مصلحة موحدة، يتألف المجلس من أعضاء تابعين لمجلس الاتحاد الأوروبي، وأعضاء آخرين تابعين للحكومة الجزائرية.

. **لجنة الشراكة** : وهي مختصة بمتابعة سير الاتفاق، حيث تقوم بوضع القرارات اللازمة لتنظيمه، إضافة إلى صلاحيات أخرى ممنوحة لها من قبل مجلس الشراكة، وتتكون هذه اللجنة من ممثلي أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية من جهة، والجزائر من جهة أخرى، وتجتمع بالتناوب إما بالجزائر أو بالاتحاد الأوروبي.

إن الباب التاسع يمثل البند الأخير من الاتفاقية، ويتضمن بالإضافة إلى الإجراءات المؤسساتية،6 ملاحق و7 بروتوكولات، تبين وتوضح إجراءات وقواعد تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

---

[1]: الباب السابع يشمل نص المواد من 79-81.

[2]: الباب الثامن يشمل نص المواد من 82-91.

[3]: الباب التاسع يشمل نص المواد من 92-110.

وتتناول الملاحق الستة لهذا الاتفاق القواعد التالية[1]:

– القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المصنعة لكل من الجزائر والإتحاد الأوروبي.

– الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية الأوروبية الخاضعة لتخفيض الرسوم الجمركية.

-الواردات الجزائرية من المنتوجات الصناعية الأوروبية

– قائمة المنتجات الخاضعة للملحق الإضافي المؤقت"DAP".

– كيفيات تطبيق قواعد المنافسة.

– ملحق خاص بالملكية الصناعية والفكرية، والتجارية.

أما البروتوكولات المكملة فتبرز القواعد التالية:

-القواعد المطبقة على صادرات المنتجات الفلاحية الجزائرية داخل الإتحاد الأوروبي.

-القواعد المطبقة على صادرات المنتجات الفلاحية الأوروبية داخل الجزائر.

-القواعد المطبقة على صادرات منتجات الصيد البحري الجزائري داخل الإتحاد الأوروبي.

-القواعد المطبقة داخل صادرات منتجات الصيد البحري للإتحاد الأوروبي داخل الجزائر.

-القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية المصنعة.

-تعار يف قواعد المنشأ وطرق ووسائل التعاون الإداري.

-التعاون الإداري المتبادل في ميدان الجمارك.

[1]: لزعر علي ، بوعزيز ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 34.

خاتمة الفصل:

تمتد العلاقات الاقتصادية الجزائرية الاوروبية إلى اتفاقيات التعاون الاقتصادي التي أبرمت في سنة 1976 في اطار السياسة المتوسطية الشاملة التي انتهجتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ويتضمن هذا الاتفاق منح مزايا للصادرات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي دون أن تقدم الجزائر مزايا مقابلة لصادرات دول الاتحاد الأوروبي للجزائر.

ولم تتمكن الجزائر خلال العقود الثلاثة التي حكمتها اتفاقية التعاون الاقتصادي مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية من الاستفادة من انفتاح السوق الاوروبية لتنويع وتطوير صادراتها. وبقيت الوضعية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري هشة نظرا لاعتماده على قطاع النفط بالدرجة الأولى.

و أمام المشاكل الاقتصادية العويصة التي يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري برزت حاجة الجزائر إلى تطوير علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، وبعد إعلان برشلونة سنة 1995 و إطلاق الاتحاد الاوروبي لإستراتيجيته الجديدة تجاه منطقة حوض المتوسط للارتقاء بعلاقات التعاون إلى شراكة اقتصادية وسياسية واجتماعية شاملة في اطار مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية. وقعت الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي في 22 أفريل 2002 بعد ما يقارب 17 جولة من جولات المفاوضات ليدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، ويشكل هذا الاتفاق خطوة هامة نحو إنشاء منطقة للتبادل الحر ، كما يعتبر خطوة تعاون مستديمة ترتكز على التعاون ما بين دول حوض المتوسط في مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد تأسيس منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر.

ويقوم اتفاق الشراكة على مبدأ المعاملة بالمثل، حيث أن الجزائر تمتنع مثل الاتحاد الأوروبي، عن استعمال التقييدات الكمية، وتخفض الجزائر رسومها الجمركية على السلع الصناعية الأوروبية المستوردة لتصبح ملغاة تماما في نهاية المدة الانتقالية المحددة ب 12 سنة. وفيما تطبق الجزائر هذه الاعفاءات تدريجيا، يمنح الاتحاد الأوروبي الاعفاءات الكاملة للسلع الصناعية فور بدء العمل بالاتفاقية.

الفصل الرابع: تحليل وتقييم اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

تمهيد:

دخلت اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ سنة 2005، وارتكزت على عدة جوانب: سياسية، اجتماعية واقتصادية، ويعد الجانب الاقتصادي أهم جانب في الاتفاقية ويرتكز على انشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فور انتهاء الفترة الانتقالية المتفق عليها بين الطرفين، إضافة إلى تشجيع التعاون الاقتصادي بين الطرفين، مع التزام الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم المالي والتقني لضمان الوصول إلى أهداف الشراكة.

إن ارتباط الجزائر بمشروع الشراكة يستدعي تحليلا دقيقا للجانب الاقتصادي لهذه الاتفاقية، ومحاولة تسليط الضوء على انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري للوصول إلى تقييم واضح لهذا المشروع، وهو ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول يختص بتحليل مضمون الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، في حين يسلط المبحث الثاني الضوء على أهم انعكاسات الاتفاقية على الاقتصاد الوطني، وإبراز أهم مستجداتها وشروط نجاحها.

المبحث الأول: تحليل الجانب الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

إن اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة متشابهة إلى حد كبير، مع وجود بعض الاختلافات المتعلقة بخصوصيات كل بلد شريك، فلا غرابة في كون الجانب الاقتصادي والمالي لهذه الاتفاقية غير مختلف من حيث المضمون عن باقي الاتفاقيات.

إن هذا الاتفاق يستند في جوهره على بعدين مهمين، لكن بتركيزين مختلفين:

– الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية المطبقة من قبل الجزائر على وارداتها من السلع الصناعية من الاتحاد الأوروبي ليصل إلى إقامة منطقة تبادل حر.

– تقديم مساعدات مالية للجزائر لمساعدتها على تأهيل اقتصادها لمواجهة تبعات التحرير التجاري في إطار منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية.

بقية الأبعاد الإنتاجية والبشرية والنقدية، و بشكل عام العناصر الضرورية لمسألة التنمية المستدامة لا تشغل إلا حيزا نظريا في الاتفاق، دون أن ترفق بوسائل عملية لتجسيدها في الواقع.

المطلب الأول: إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

1– المبادئ التي تقوم عليها منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية

تقوم هذه المنطقة على جملة من المبادئ، وهي [1] :

* **مبدأ المعاملة بالمثل:** فبعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن دون إجبار الطرف الجزائري على القيام بذلك، فإنه بموجب الانضمام إلى منطقة التبادل الحر، سيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

* **مبدأ التدرج:** أي بمعنى أن هذه المنطقة لا يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وإنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر ب 12 سنة، وهذا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي تكون في سنة2017 .

[1]: براق محمد، سمبر ميموني، مرجع سبق ذكره، ص 10.

***مبدأ المرونة والتكيف:** حيث سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير في جدول أعمال التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة، وإحداث تعديلات فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي، وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه بأضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.

ولتسهيل إقامة منطقة التبادل الحر تقرر ما يلي: [1]

-الإلغاء التدريجي لقيود التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية، والتحرير التدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.

-اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة.

-إتباع سياسة مبنية على اقتصاد السوق وتكامل الاقتصاد الوطني أخذا بالاعتبار احتياجات التنمية.

-تكييف وتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص، ورفع مستوى القطاع الانتاجي ووضع إطار مؤسسي وتنظيمي لمواكبة اقتصاد السوق.

- العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن عملية التكيف من خلال برامج موضوعية لخدمة الطبقات الأكثر احتياج.

-إقامة آليات لتشجيع ونقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما إلى بلدان المتوسط.

2- مميزات منطقة التبادل الحر (الجزائرية – الأوروبية):

[1] : سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص 214.

تتميز منطقة التبادل الحر المراد إنشاؤها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بأربع خاصيات رئيسية[1]:

. هي منطقة التبادل الحر بين بلد واحد و مجموعة من البلدان.

. وهي منطقة للتبادل الحر بين اقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة.

. وهي منطقة للتبادل الحر بين دولة تمتاز باقتصاد منعزل، غير تنافسي، و مجموعة بلدان تكاد تكون في أرقى درجة من التكامل الاقتصادي.

. هي منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان سياسة حمائية بينية متفاوتة، يضاف إليها سياسة أوروبا الحمائية في مجال المنتجات الزراعية، والتي تضمنتها السياسة الزراعية المشتركة والتي تحد من صادرات دول حوض البحر الأبيض المتوسط غير الأوروبية من المنتجات الزراعية والغذائية . فهذه الحالة تختلف عن الحالة الكلاسيكية المتمثلة في التقاء دولتين أو مجموعة من الدول ذات مستويات متشابهة فيما يتعلق بدرجة النمو والاندماج والحماية البينية حول مشروع إنشاء منطقة مشتركة للتبادل الحر، وعلى هذا الأساس فإن المثال الجزائري الأوروبي يكتسي بالأساس صيغة تباينية، فغياب التماثل و التناسق يكمن في العناصر التالية :

– الاختلاف و الفرق الواسع في مستوى النمو .

– الاختلاف الواسع في الثقل البشري والاقتصادي والسياسي .

– الاختلاف الواسع في مكانة كل طرف عند الآخر، فالاتحاد الأوروبي يمثل حوالي 65٪ من التجارة الخارجية الجزائرية، بينما مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في 5٪ من التجارة الخارجية الأوروبية.

---

[1]: زايري بلقاسم، (2002): الإقليمية الجديدة و مكاسب تحرير التجارة نموذج عقد الشراكة ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة المنعقد يومي29–30 أفريل2002، عنابة ،الجزائر، ص ص 254 . 255 .

– عدم التناظر في حجم السوق من ناحية العرض والطلب، وفي مستوى المعيشة، وفي رد الفعل إزاء الصدمات الخارجية وفي هياكل المبادلات .

– الاختلاف والفرق الواسع في مستوى التنمية، والقدرات التكنولوجية والتجارية والمالية، وفي القوة التفاوضية، أي بين مجموعة مكونة من 15 دولة قوية وعلى درجة عالية من التقدم وهي المجموعة الأوربية واقتصاد واحد متخلف (الاقتصاد الجزائري).

3– تكييف التعريفة الجمركية مع متطلبات الشراكة الأوروجزائرية (انفتاح متسرع فيه نسبيا)

يقصد بالتفكيك التعريفي، الإلغاء الفوري أو التخفيض التدريجي للضرائب و الرسوم الجمركية، ونظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في كونه حلقة الربط بين الجزائر والعالم الخارجي، حرصت الدولة منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة، ولكن ابتداء من سنة 1971 انتقلت الدولة إلى احتكار هذا القطاع احتكارا إداريا وتنظيميا، ولكن مع المشاكل التي عرفتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 ولجوءها إلى المؤسسات الدولية (FMI) فرض عليها الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.[1] فقد ألزمت إعادة جدولة الديون الخارجية على الجزائر من خلال برنامج (stand by 1994) ، تعميم الليبرالية في تجارتها الخارجية بداية من نفس السنة. والملاحظ أن مستوى الحماية الجمركية بين الدول المغاربية بما فيها الجزائر كان متماثلا خلال هذه الفترة : 25% في الجزائر والمغرب، و30% في تونس.[2]

---

[1]: فيصل بهلولي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] :Youcef Benabdallah , L'économie Algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ?, p 11, sur le site : https://www.gate.cnrs.fr/uneca07/communications%20pdf/Benabdallah-Rabat07.pdf, consulté le 28-02-2016.

وسعيا من الجزائر نحو تحرير التجارة الخارجية عرفت التعريفة الجمركية ابتداء من سنة 1992 إصلاحات متتالية فانتقلت من معدل 60% في سنة 1992 إلى 30 % سنة 2001، وبالتالي أصبحت تحتوي فقط على ثلاثة معدلات بعدما كانت تحتوي على ستة معدلات في 1992. حيث أن المعدل الوسيطي أصبح واحدا خلال آخر إصلاح للتعريفة و يتمثل أساسا في 15% كمعدل وسيطي، و هكذا أصبحت المواد الأولية تخضع لمعدل 5%، وتخضع المواد النصف مصنعة الوسيطية إلى معدل 15% بينما يطبق معدل 30 % على مواد التجهيز. وتجدر الإشارة إلى أن مفاوضات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي كانت على أساس هذا النظام التعريفي الأخير[1] .

ويمكن توضيح أهم الاصلاحات التي عرفتها التعريفة الجمركية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-1): تطور التعريفة الجمركية في الجزائر خلال الفترة (1992-2002)

السنوات	نسب التعريفة الجمركية المطبقة						عدد المعدلات
1992	%3	%7	%15	%25	%40	%60	**6**
1996	%3	%7	%15	%25	%40	%50	**6**
1997	-	%5	%15	%25	%45	-	**4**
1998	%3	-	%15	%25	%45	-	**4**
1999	-	%5	%15	%25	%45	-	**4**
2001	-	%5	%15	%25	%40	-	**4**
2002	-	%5	%15	%30	-	-	**3**

المصدر: بهلولي فيصل، (2012): التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية التجارة، مجلة الباحث (العدد 11)، جامعة ورقلة، ص 121.

[1]: زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص187.

ومن هنا انتقلت الجزائر من وضعية اقتصاد محمي إلى إقتصاد مفتوح ، حيث انخفض مؤشر الحماية حسب صندوق النقد الدولي من 10 إلى 7 في سنة 2001 ، وهو مستوى منخفض مقارنة مع الدول التي تقوم بتطبيق سياسة الادماج الجهوي مثل المكسيك والشيلي (33%، 27%) على التوالي[1] ، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (4-2): متوسط معدلات القيود الجمركية

الدول	معدل التعريفة الجمركية	مؤشرات قيود صندوق النقد الدولي
الجزائر	**24**	**7**
مصر	**26**	**8**
المغرب	**26**	**8**
تونس	**25**	**8**
جمهورية التشاك	**7**	**1**
استونيا	**0**	**1**
هنغاريا	**14**	**5**
لاتفيا	**12**	**2**
ليتوانيا	**8**	**1**
بولاندا	**12**	**2**

المصدر: صندوق النقد الدولي : تقرير الجزائر 2001.

إضافة إلى هذا المستوى من المعدلات يجب الأخذ بعين الاعتبار أيضا الإعفاءات من الحقوق الجمركية لبعض القطاعات و الاستثمارات الجديدة، و هو ما يجعل الجزائر البلد الأكثر انفتاحا في البحر المتوسط ، حتى قبل تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

[1]: Youcef Benabdallah , L'économie Algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ?, op. cit, p 12.

فالملاحظ أن مستويات التعريفة الجمركية في الجزائر تقترب من تلك التي نجدها عند دول البحر الأبيض المتوسط ، علما أن هذه الدول قد وصلت إلى المرحلة النهائية لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي فتونس مثلا تحتفظ ب 41.2% من خطوطها التعريفية بين 25 و 50%، وهو ما يمثل 48.5% من وارداتها، مصر تحتفظ ب 47% من الحقوق الجمركية فوق حد 25% وهو ما يمثل 25 % من وارداتها، المغرب يحتفظ ب 30.6% من خطوطه التعريفية بين 25 و 50 % أي 21.3 % من وارداته.[1]

ومما سبق يتضح بأن الجزائر ستعرف تحديات كبرى نظرا للدرجة الكبيرة من الانفتاح بسبب تخفيض الرسوم الجمركية سواء في إطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، أو من خلال مسعاها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

4- مخطط التفكيك التعريفي في اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية:

تنص المادة 6 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي[2]، على إنشاء منطقة للتبادل الحر، بشكل تدريجي، بين الطرفين، خلال فترة تقدر ب 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بمعنى آخر إلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017. وعند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، لا يجوز إدخال أية ضريبة جمركية جديدة عند الاستيراد أو التصدير أو أي رسم ذي أثر مماثل على المبادلات بين المجموعة و الجزائر، كما لا يتم رفع نسبتها. وتقوم الجزائر ابتداء من 01 جانفي 2006 كأقصى حد، بإلغاء الحق الإضافي المؤقت (DAP) الذي يخص المنتجات التي تم عدها في الملحق 4 من الاتفاقية.

---

(1) : Youcef Benabdallah , L'économie Algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ?, op. cit, p 13.

(2) : Accord d'association entre l'Algérie et La communauté européenne, p 6.

إن عملية التفكيك التعريفي الفورية أو التدريجية تخص كل المنتجات الصناعية(الفصول من 25 إلى 97 من المدونة المشتركة و التعريفة الجمركية الجزائرية عدا المنتجات المشار إليها في الملحق 1) و المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري و المنتجات الزراعية المحولة (الفصول من 1 إلى 24 من المدونة المشتركة والتعريفة الجمركية الجزائرية و كذا من المنتجات التي تم عدها في الملحق1).[1]

أ- النظام الجمركي المطبق على الواردات الأوروبية للمنتجات من مصدر جزائري: وتنقسم إلى قسمين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية.

* **المنتجات الصناعية:** بموجب المادة 08 من اتفاق الشراكة فإن المنتجات الصناعية ذات الأصل الجزائري تدخل إلى الاتحاد الأوروبي معفاة من الحقوق الجمركية والرسوم المشابهة ابتداء من 01 سبتمبر 2005.[2]

* **المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة:** على عكس المنتجات الصناعية، التي يكون تحريرها بين الطرفين كاملا في إطار منطقة التبادل الحر فإن تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية، والزراعية المحولة، ومنتجات الصيد البحري سيكون جزئياً وتدريجياً، وهناك 24 منتجا زراعيا أو بحريا أو مصنعا مدرج في القائمة التي تخص المبادلات بين الطرفين وتبدأ هذه الدراسة للتبادل الحر بين الطرفين في السنة السادسة ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاقية[3]. وتكون على النحو التالي:

---

[1]: زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 188.

[2]: Accord d'association entre l'Algérie et La communauté européenne, op cit, p 7.

[3]: رقية سليمة، (2006): الشراكة الأوروجزائرية، هل هي نعمة أم نقمة، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 13و14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص ص4-5.

المنتجات الزراعية: هناك أربع معدلات تفضيلية (100%، 55%، 50%، 40%) مطبقة على الرسم القاعدي لواردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية الجزائرية حسب الملحق 1 من البروتوكول رقم (1).

منتجات الصيد البحري: وهي معفاة من الحق الجمركي ابتداء من 1 سبتمبر 2005، كما هي موضحة في البروتوكول رقم (3) من الاتفاق.

ب- النظام الجمركي المطبق على الواردات الجزائرية من المنتجات الأوروبية: وهي بدورها مقسمة إلى قسمين: منتجات صناعية وأخرى زراعية.

* **المنتجات الصناعية:** يتم تحرير المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية من الرسوم الجمركية، وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل، ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي، أي على أساس مراحل زمنية خلال الفترة الانتقالية، ووفق قوائم رئيسية، تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية، وهذا بغية مساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر، وهذا وفق ثلاث قوائم:

القائمة الأولى: تخص المواد الأولية، و التي ستلغى نهائيا مباشرة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

القائمة الثانية: تخص المواد نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية و التي ستبدأ في الانخفاض سنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بنسبة 20% من الحق القاعدي ثم ب 30 % ثم 40% و 60 % و80% لتلغى نهائيا بعد 7 سنوات.

القائمة الثالثة: تتعلق بالمنتجات المصنعة نهائيا والتي ستعرف انخفاضا سنويا يقدر ب 10 %، لتصل إلى 5% من الحق القاعدي خلال إحدى عشر سنة، ليتم إلغاؤها نهائيا بعد 12 سنة من

دخول الاتفاق حيز التنفيذ. [1]

ويمكننا تلخيص جدول أعمال تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الصناعية (التفكيك التعريفي) في إطار اتفاقية الشراكة" الأوروجزائرية "وفق القوائم الثلاث التي اتفق الطرفين عليها في الجدول التالي:

جدول رقم (4-3) : جدول أعمال التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وفقا للقوائم المتفق عليها بين الطرفين

سنوات المرحلة الانتقالية	السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة
0*	2005	% 100	.	.
1	2006	% 0	.	.
2	2007	% 0	% 20	% 10
3	2008	% 0	% 10	% 10
4	2009	% 0	% 10	% 10
5	2010	% 0	% 20	% 10
6	2011	% 0	% 20	% 10
7	2012	% 0	% 20	% 10
8	2013	% 0	% 0	% 10
9	2014	% 0	% 0	% 10
10	2015	% 0	% 0	% 15
11	2016	% 0	% 0	% 5
12	2017	% 0	% 0	% 0
في سنة 2017 يتم تحرير كامل للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية بين الطرفين				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نص اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

*سنة الدخول في مرحلة تنفيذ الاتفاقية (سبتمبر سنة2005)

[1] : Belkhadem Abdelaziz , (2002) : Accord d'Association Algero-Européen ,Revue Mutations, (n°39), p33.

إن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية قد سمحت للجزائر اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات الاستثنائية، بغية حماية الصناعات الوطنية الناشئة، أو القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة، أو تلك التي تواجه صعوبات كبيرة، وهذا تفاديا للآثار الاجتماعية الخطيرة الناتجة عن عملية التفكيك التعريفي، وذلك بإعادة تطبيق الرسوم الجمركية، أو زيادتها بنسبة لا تفوق 25% من قيمة السلعة خلال الفترة الانتقالية، وفي مدة لا تتجاوز خمس سنوات، إلا إذا تم تمديدها من قبل لجنة الشراكة التي يجب إخطارها بأي إجراء استثنائي تقوم به الجزائر، وكذلك التشاور معها حول هذه الإجراءات وتحديد البرنامج الزمني لتطبيقها، مع العلم أنه لا يمكن العمل بمثل هذه التدابير فيما يخص أي منتج إذا انقضت أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء كل الحقوق الجمركية والقيود الكمية أو التدابير ذات الأثر المماثل عليه.[1]

* **المنتجات الزراعية** : فيما يتعلق بالسلع الزراعية الأوروبية الواردة إلى الأسواق الجزائرية فتحظى بالتسهيلات التالية:

منتجات الصيد البحري : تخضع منتجات الصيد البحري ذات المنشأ الأوروبي الواردة إلى الجزائر لمجموعة من التفضيلات الممنوحة من قبل الجزائر، والتي ترد في البرتوكول رقم 4 من الاتفاقية والتي تبلغ 88 منتجاً، وتتمثل التسهيلات الممنوحة لها في:

. إلغاء كلي للرسوم الجمركية المفروضة على 39 منتج أوروبي.

. تخفيض 25 % من الرسم الجمركي المفروض على 49 منتجاً، حيث تصبح خاضعة لرسم قدره 22,5% بدلا من% 30 الذي كان مفروضا عليها من قبل.

(1) : Accord d'association entre l'Algérie et La communauté européenne, op cit, p 09.

المنتجات الزراعية: فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر والمدونة في البرتوكول رقم 2 من الاتفاقية والتي تشمل على 114 منتجاً، فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح مابين 20% و100% ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين، مع العلم أن 57 منتجاً خاضعة لرسم 30 % و 13 منتجاً خاضعة لرسم 15 % في حين أن 44 منتجاً خاضعة للرسم المخفض والمقدر ب 5 %، كما أن الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية في حدود الحصص المتفق عليها سيمس 83 منتجاً وتخفيضاً بـ 50 % من الرسوم الجمركية لـ 12 منتجاً في الوقت الذي يتم فيه تخفيض قدره 20 % لـ 19 منتجاً.

المنتجات الزراعية المحولة: يتم منح المنتجات الزراعية المحولة الأوروبية الواردة إلى الجزائر بعض التسهيلات المتمثلة في :تخفيض أو إلغاء بعض الرسوم الجمركية وفق حصص متفق عليها من حيث الكم أو الفترة الزمنية التي تطبق فيها هذه التسهيلات، وترد هذه المنتجات في البرتوكول رقم 5 من الاتفاقية في قائمتين رئيسيتين، حيث تحدد القائمة الأولى السلع الزراعية المصنعة التي تخضع لتنازلات فورية إذ تستفيد من الإلغاء للرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل بنسبة تتراوح مابين 20% إلى 100% والتي تتضمن 50 منتجاً منها 28 منتجاً خاضعةٌ لرسم قدره 30% و 16 منتجاً خاضعةُ لرسم قدره 15 %، في حين أن المنتجات الستة الباقية تخضع للرسم المخفض المقدر بـ 5 %، أما القائمة الثانية فهي تتضمن السلع الزراعية المحولة الخاضعة للتخفيض الجمركي التدريجي خلال المرحلة الانتقالية.

* أما فيما يتعلق **بتجارة الخدمات:** بما أن الجزائر لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية، فإن اتفاق الشراكة ينص على صيغة انتقالية يلتزم بموجبها الاتحاد الأوروبي منح الجزائر الاستفادة من التزامات دول الاتحاد الأوروبي، والخاصة بتحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاق العام لتجارة

الخدمات، وبعد انضمام الجزائر إلى المنظمة فسوف يتم التفاوض مجددا حول اتفاق اندماج وتحرير المبادلات الخاصة بالخدمات بصورة متبادلة وفق اتفاقية **GATT**، وكما أشرنا سابقا فإن اتفاقية الشراكة قد تضمنت في بابها الثالث المتعلق بتجارة الخدمات جملة من الأحكام المنظمة لحقوق التأسيس وكذلك تزويد الخدمات عبر الحدود بين الطرفين.

5- الهيكل الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي:

كان لزاما على الدولة أن تتحرك لإعادة النظر في وتيرة و مستوى التفكيك الجمركي بالنسبة للفروع الصناعية التي تواجهها صعوبات، وكذا إعادة تنظيم التنازلات التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية التي لها علاقة بالسياسة الزراعية والتجديد الريفي، في هذا الإطار قدمت الجزائر سنة 2010 عريضة لمراجعة تفكيك التعريفة الجمركية وكذا مراجعة التنازلات التعريفية الخاصة بالقطاعات الصناعية والفروع الزراعية على التوالي، والتي تقتضي حماية ملائمة على نحو لا يشكل فيه كل من وتيرة ومستوى التفكيك الجمركي عائقا أمام تنميتها. حيث استند المفاوضون الجزائريون إلى مواد اتفاقية الشراكة ذات الصلة، أي المادتين 11 و16. وبالفعل فإن المادة 11 تنص على أن الجزائر بإمكانها مراجعة جدول تفكيك التعريفة الجمركية بالسنة لمجموعة من المواد والتي لا تتجاوز صادراتها نسبة 15%من الصادرات الأصلية للاتحاد الأوروبي، وأن الحق الجمركي المستعاد لا يتعدى نسبة 25 % .[1]

أما فيما يتعلق بالمواد الغذائية والمواد الزراعية، فإن المادة 16 تنص على إعادة تنظيم تنازلات التسعيرة الجمركية الزراعية في حالة تغيير السياسة الزراعية.[2]

---

[1] : Accord d'association entre l'Algérie et La communauté européenne, op cit, pp 9-10.

[2] : idem, p 12.

لقد استهدفت الجزائر من إعادة المفاوضات الحصول على أجل إضافي، من أجل إقامة منطقة تبادل حر، وكذا استعادة أو تعليق قيمة الحقوق الجمركية بالنسبة للقطاعات الحساسة لتمكين المؤسسات العمومية والخاصة من الحصول على فرصة إضافية لتحسين مستواها بغرض تهيئتها لمواجهة المنافسة القوية من قبل المؤسسات الأوروبية.

وفي هذا الإطار و أثناء انعقاد الدورة الخاصة لمجلس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 15 جوان 2010، تقدمت الجزائر بطلب رسمي لمراجعة مخطط التفكيك الجمركي، فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية و التنازلات التعريفية للمواد الزراعية والمواد الغذائية .

استمر مسار هذه المفاوضات لأكثر من سنتين، لكي يتم التوصل بعد عقد 8 دورات من المفاوضات إلى اتفاق يتضمن ما يلي:[1]

*** فيما يخص المواد الزراعية و المواد الغذائية :**

. إلغاء 25 حصة تعريفية من المواد الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي.

. إلغاء التفضيلات التعريفية الخاصة بمادتين غذائيتين ممنوحة للاتحاد الأوروبي.

. إعادة فتح 9 حصص تعريفية تفضيلية من المواد الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي.

. تعديل حصتين تعريفيتين للمنتجات الزراعية ممنوحة للإتحاد الأوروبي.

*** فيما يخص المواد الصناعية :**

شملت عملية المراجعة 1058 بند جمركي تعريفي منشأه الإتحاد الأوروبي، اعتبرتها الهيئات المختصة بنودا حساسة بالنسبة لقطاعات الإنتاج، التشغيل والاستثمار.

---

[1]: وزارة التجارة، يوم تحسيسي و إعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الإتحاد الأوروبي، الجزائر، 28-8-2012، على الموقع الالكتروني: http://www.mincommerce.gov.dz، تاريخ الاطلاع 12-06-2014.

. **بالنسبة لمنتجات القائمة الثانية**، والتي من المفروض أن تخضع لنسبة تفكيك جمركي مقدر بـ 0 % في 1 سبتمبر 2012 فقد تم التوصل خلال تجديد المفاوضات إلى القرارات التالية:

. الاستفادة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية على 82 بند جمركي تعريفي، للمواد الجد حساسة وكذا من مهلة إضافية مقدرة بأربعة سنوات للوصول إلى نسبة 0 % في سنة 2016 عوضا عن 2012 .

وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-4): المخطط الجديد للتفكيك التعريفي (المستوى 1 من القائمة الثانية الخاصة بالمنتجات الصناعية)

المستوى	التعريفة الجمركية الأساسية	رقم التعريفة	2012	2013	2014	2015	2016
الأول 82 تعريفة جمركية	%30	09	%23	%18	%12	%6	**%0**
	%15	73	%12	%10	%7	%3.5	**%0**

Source : Ministère du commerce, Accord d'Association entre l'Algérie et l'union européenne, sur le site : http://www.mincommerce.gov.dz, p5, consulté le15-04-2015.

. تم الاستفادة من تعليق تطبيق الحقوق الجمركية لـ 185 بند جمركي تعريفي، لفترة إضافية مدتها سنتين، وكذا الاستفادة من مهلة إضافية مقدرة بأربعة سنوات، قبل أن يتم تخفيضها إلى نسبة 0 % في موعد 2016 عوضا عن2012 ، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (4-5): المخطط الجديد للتفكيك التعريفي (المستوى 2 من القائمة الثانية الخاصة بالمنتجات الصناعية)

المستوى الثاني 185 تعريفة جمركية	التعريفة الجمركية الأساسية	رقم التعريفة	2012- 2013	2014	2015	2016
	%5	185	%3	%2	%1	%0

Source : Ministère du commerce, Accord d'Association entre l'Algérie et l'union européenne, sur le site : http://www.mincommerce.gov.dz, p6, consulté le15-04-2015.

. بالنسبة لمواد القائمة الثالثة، والتي كان من المقرر أن تكون نسب التفكيك الجمركي المطبقة في 1 سبتمبر 2012 كالتالي :

. 12 % للمواد الخاضعة لـ 30 % من الحقوق الجمركية .

. 6 % للمواد الخاضعة لـ 15 % من الحقوق الجمركية .

. 2 % للمواد الخاضعة لـ 5 % من الحقوق الجمركية .

ينص الهيكل الجديد للتفكيك الجمركي على ما يلي :

. استفادة 174 بند تعريفي جمركي للمواد الجد حساسة، من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية بنسبة 23 % للمواد الخاضعة لـ 30 % من الحقوق الجمركية ، 12 % من المواد الخاضعة لنسبة 15 % من الحقوق الجمركية، وكذا منح مهلة إضافية مقدرة بـ 3 سنوات أي 2020 بدلا من 2017، كما يوضحه الجدول:

جدول رقم (4-6): المخطط الجديد للتفكيك التعريفي (المستوى 1 من القائمة الثالثة الخاصة بالمنتجات الصناعية)

المستوى1 174 تعريفة جمركية	التعريفة الجمركية الأساسية	رقم التعريفة	2012 2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
	12/30	163	%23	%21	%19.2	%14.4	%9.8	%4.8	%0
	6/15	11	%12	%11	%10.4	%7.8	%5.2	%2.6	%0

Source : Ministère du commerce, Accord d'Association entre l'Algérie et l'union européenne, sur le site : http://www.mincommerce.gov.dz, p7, consulté le15-04-2015.

. استفادة 617 بند تعريفي جمركي من تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 21 % للمواد التي كان يطبق عليها نسبة 30 % من الحقوق الجمركية، وكذا تعليق للحقوق الجمركية بنسبة 10.5 % من المواد التي كانت خاضعة لنسبة 15 % من الحقوق الجمركية ، وتعليق نسبة 3.5 % من المواد التي كانت خاضعة لـ 5 % من الحقوق الجمركية، وهذا لفترة إضافية ممتدة من 2012 إلى 2015، ومهلة إضافية مقدرة بثلاث سنوات قبل أن يتم الوصول إلى تفكيك جمركي بنسبة 0 % في موعد2020 عوضا عن 2017، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول أدناه

جدول رقم (4-7): المخطط الجديد للتفكيك التعريفي (المستوى 2 من القائمة الثالثة الخاصة بالمنتجات الصناعية)

المستوى2 617 تعريفة جمركية	التعريفة الجمركية الأساسية	رقم التعريفة	2012 2015	2016	2017	2018	2019	2020
	12/30	575	%21	%16.8	%12.6	%8.4	%4.2	%0
	6/15	21	%10.5	%8.4	%6.3	%4.2	%2.1	%0
	2/5	21	%3.5	%2.8	%2.1	%1.4	%0.7	%0

Source : Ministère du commerce, Accord d'Association entre l'Algérie et l'union européenne, sur le site : http://www.mincommerce.gov.dz, p8, consulté le15-04-2015.

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي والمالي الأوروجزائري:

نصت اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية– على غرار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية المبرمة في إطار مسار برشلونة –على أن قيام منطقة التبادل الحر بين الطرفين يكون في غضون عام 2017 منطقة التبادل الحر.

لقد جاءت الاجراءات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي كما وردت في اتفاقية الشراكة على عموميتها دون أن تكون مرفقة بوسائل وآليات عملية لتجسيدها بصورة فعلية ميدانيا، بمعنى غياب الالتزام المباشر من الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في مجال التعاون الاقتصادي، علاوة على غياب اقتراحات ملموسة في مجال انتقال رؤوس الأموال على شكل استثمارات مباشرة باستثناء قطاع الطاقة، الذي حظي بالاهتمام الأوفر، واكتفت الاتفاقية بالإشارة إلى تشجيع الاتحاد للمتعاملين الأوروبيين قصد الإقدام على الاستثمار في الجزائر.

و يقوم الإتحاد الأوروبي من خلال إتفاق الشراكة مع الجزائر بدعم المشاريع و النشاطات المتفق عليها في إطار التعاون المالي من خلال برنامج" ميد ا"، الذي عوض البروتوكولات المالية السابقة خلال إتفاق، 1976 بالإضافة إلى القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للإستثمار (BEI) وفق شروط ميسرة.

وقد تم تعويض برنامج ميدا بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة منذ سنة 2007 .

1- التعاون المالي للفترة 1995 . 2006 :

يعد التعاون المالي الركيزة الأساسية لدعم وانجاز مختلف النشاطات والمشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي بين الطرفين الجزائري والأوروبي، لذلك سوف يتم التركيز على تقييم حجم

هذا التعاون خلال الفترة 1995 –2006 سواء تعلق الأمر بالمساعدات المالية الممنوحة في إطار برنامج" **ميدا**" أو بالقروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار .

لقد خصص الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار برنامج MEDA للفترة 1995 . 2006 مبلغ 502.8 مليون أورو، هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين، الأولى تغطي الفترة 1995. 1999 في إطار برنامج MEDA I بمبلغ 164 مليون أورو، أما الثانية فهي تغطي الفترة 2000 . 2006 في إطار برنامج MEDA II بمبلغ 338.8 مليون أورو. ويوضح الجدول التالي مخصصات برنامج MEDA I للجزائر مقارنة بمخصصات الدول الشريكة.

جدول رقم (4–8): المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج MEDA I خلال الفترة 1995–1999

الوحدة: مليون أورو

	1995	1996	1997	1998	1999	1999-1995	نسبة التسديد
الجزائر	–	–	44	95	28	164	%18.40
إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة	173	370	911	809	797	3060	%28.60

المصدر: براق محمد، ميموني سمير، (2006): الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد في 13–14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 15.

وقد كانت المنح المخصصة في إطار برنامج MEDA I موزعة لتمويل الميادين التالية: [1]

– 79 %من الغلاف المالي لدعم التحول الاقتصادي

[1] : براق محمد، ميموني سمير، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- 18 % لتسهيل التعديل الهيكلي

-3 % لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي . الاجتماعي.

وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-1) : المشاريع الممولة من قبل MEDA I في الجزائر خلال الفترة 1995 . 1999

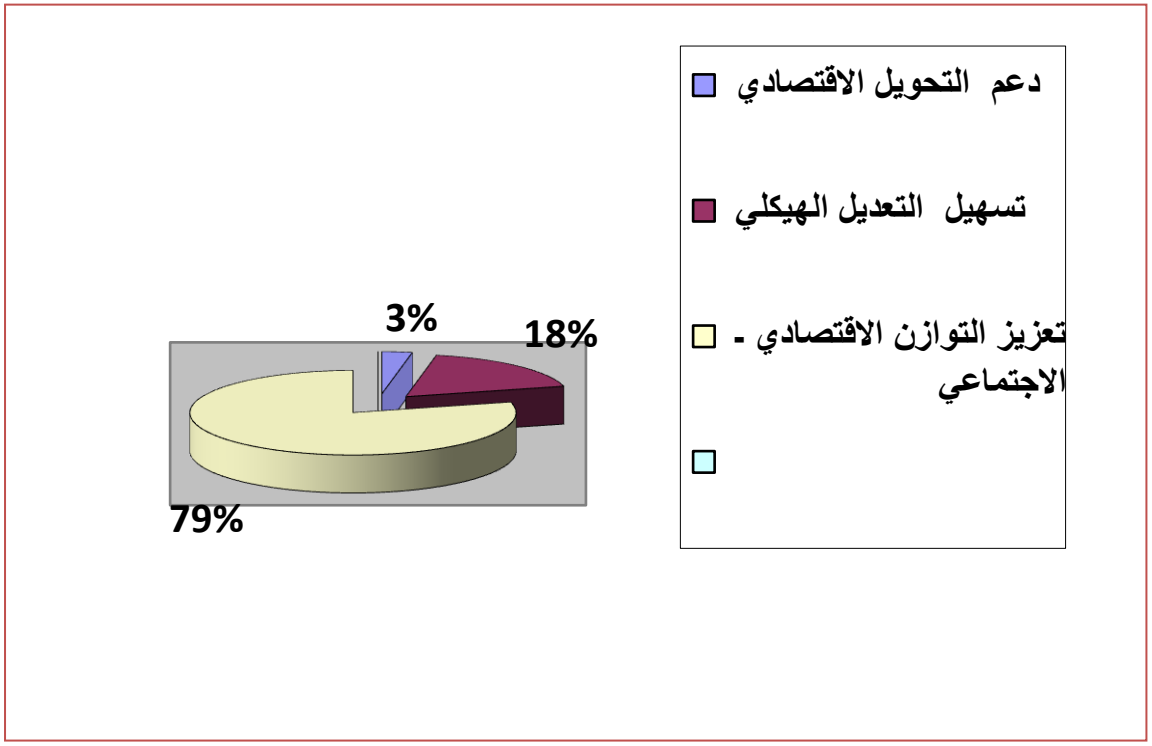

Source:Commission Européenne,(2001), Rapport annuel du programme MEDA pour l'année 2000, Luxembourg, p28 .

من خلال الجدول رقم (4-8) يتضح أن الجزائر لم تتلق بصورة فعلية إلا ما نسبته 18.4% من هذا المبلغ أي 30.2 مليون أورو، وقد خصص لتمويل ثلاثة مشاريع كما يلي: [1]

* 17 مليون أورو لتأهيل قطاع الاتصالات و مصلحة البريد وتطوير مؤسسة الإعلام في الجزائر.

[1] :Commission européenne, Europe AID, la mise en œuvre de l'aide extérieur de la commission européenne, situation au 1 er janvier 2001, document de travail, p 87, sur le site : www.europa,eu,nt/comm/europeaid/projects/med/bilateral, consulté le (13-12-2010).

*5 مليون أورو لترقية الصحافة و الإعلام في الجزائر.

*8 مليون أورو لدعم وتحديث مؤسسة الشرطة الجزائرية.

والملاحظ أنه علاوة على ضعف نسبة الدفع الفعلية التي لم تتجاوز كما ذُكر سابقا 18,4%، نجد أن الجزائر جاءت في المراتب الأخيرة بين الدول المغاربية، ليس فقط في ما يخص المبالغ المدفوعة فعليا، وإنما من حيث المبالغ المخصصة أيضاً، إذ لم يخصص لها إلا مبلغ 164 مليون أورو خلال الفترة 1995 . 1999 (MEDA I) في الوقت الذي خصص فيه للمغرب 656 مليون أورو، وتونس 428مليون أورو، ويعود السبب في ضعف المبالغ المخصصة للجزائر، من وجهة نظر المفوضية الأوروبية، بالدرجة الأولى إلى [1]:

* توقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البروتوكولات المالية السابقة في سنوات التسعينيات بفعل الوضعية الأمنية، وكذلك إغلاق مقر بعثة المفوضية الأوروبية في الجزائر والتي تعد بمثابة الهيئة المسؤولة عن مراقبة تنفيذ هذه المشاريع وتقييمها خلال الفترة1994 . 1998 .

* تعثر المفاوضات الأوروجزائرية حول عقد اتفاقية الشراكة وتوقفها خلال الفترة 1997 . 2000.

* الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج MEDA .

* قلة المشاريع المقدمة من قبل الطرف الجزائري، إذ أن برنامج MEDA يقوم على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع المرشحة للتمويل عن طريق البرنامج وفق البرامج الاستدلالية الوطنية، حيث كلما كانت المشاريع والنشاطات المقدمة من قبل بلد ما كثيرة ومتنوعة كلما كان حجم

[1]: Commission européenne,(2001) : Algérie: document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004, Bruxelles, p 16.

الإعتمادات المالية المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي لهذا البلد كبيرة، فالجزائر خلال هذه الفترة (1995 . 1999) لم تقدم مشاريع كثيرة.

وبناءا عليه، نجد أنه في إطار التعاون المالي الجزائري مع الاتحاد الأوروبي، قد خسرت الجزائر مبالغ مالية كبيرة في إطار برنامج MEDA I مقارنة بدول الجوار، وهذا راجع للأسباب السابقة الذكر، وبالتالي كان من واجب الجزائر العمل على وضع و تقديم مشاريع مختلفة ومتنوعة، وهذا في مختلف قطاعات كما هو الحال بالنسبة لتونس والمغرب، مع تحديد إستراتيجية فعالة، وسياسة دقيقة وواضحة لتنفيذها وتسييرها بغية الاستفادة أكثر من التمويلات الممنوحة من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج MEDA .

وما قيل عن ضعف المبالغ المالية المخصصة للجزائر مقارنة بباقي الدول الشريكة خصوصا المغاربية منها، وكذلك ضعف نسب الدفع الفعلية في إطار MEDA I، ينطبق على برنامج MEDA II، وهذا بالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة لها، والبالغة خلال الفترة2000 . 2006 ما مقداره 346.2 مليون أورو[1]، إلا أن هذه المخصصات تبقى غير كافية لتغطية جميع احتياجات الجزائر لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية ومتابعة جهودها الإصلاحية، ويوضح الجدول أدناه المخصصات المالية للجزائر في إطار برنامج MEDA II.

[1]: براق محمد، سمير ميموني، مرجع سبق ذكره، ص 15.

جدول رقم (4-9) المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج MEDA II

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2000-2005	نسبة التسديد%
الجزائر	30.2	60	50	41.6	51	40	272.8	41.82
إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة	568.7	603.3	611.6	600.3	697.6	734	3815.5	83.01

SOURCE : Les statistique sont disponible sur le site Internet de la Commission Européenne, sur le site :
http://www.europa.eu.int/comm/europeaid/index_en.htm

حيث أن أكبر التزام تحصلت عليه كان سنة 2001 ب 60 مليون أورو، مع الإشارة إلى أن نسبة التسديد بالرغم من أنها تفوق نسبة التسديد في إطار برنامج MEDA I إلا أنها كانت منخفضة، حيث أنها لم تتلق بصورة فعلية إلا 114.1 مليون أورو من أصل 272.8 مليون أورو المخصصة لها خلال الفترة 2000-2005.

كما تحصلت الجزائر على مبلغ 106 مليون أورو في الفترة 2005-2006، مقابل 144 مليون أورو لتونس و275 مليون أورو للمغرب، وهذا إنما يدل على عدم إمكانية الاقتصاد الجزائري على امتصاص واستيعاب هذه المخصصات مقارنة بجيرانه[1].

إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج MEDA، فقد لعب البنك الأوربي للاستثمار **(BEI)** دوراً مهما في هذا المجال حيث قدر إجمالي القروض التي تحصلت عليها الجزائر من قبل البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة 1995 . 2005 بـ 1405 مليون أورو، من أصل 6471.6

[1] : بن منصور ليليا، مرجع سبق ذكره، ص221.

مليون أورو، مخصصة للشركاء المتوسطين (باستثناء تركيا و إسرائيل)، والتي وجهت أساسا لتمويل العمليات التالية: [1]

* تطوير الهياكل الاقتصادية عن طريق قروض طويلة الأجل وبشروط مقبولة .

* مشاريع حماية البيئة، مع تحسين نسب الفوائد للقروض الممنوحة لتمويل هذه المشاريع، وذلك عن طريق تخفيض نسب هذه الفوائد.

* تدعيم وتطوير القطاع الخاص، سواء عن طريق القروض الممنوحة من الأموال الخاصة للبنك الأوروبي، أو عن طريق المساهمة برؤوس الأموال الخطرة .

الجدول رقم (4-10) : المساعدات المالية المقدمة من طرف بنك الاستثمار BEI خلال الفترة 1995. 2005

الوحدة: مليون أورو

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
القروض الممنوحة من طرف BEI	100	115	335	30	0	143	225	227	230	0	10	1405

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

Commission Européenne, Instrument européen de voisinage et de partenariat, Algerie document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010, p 20,sur le site : http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/documents/eu_algeria/algerie2007_2013_fr.zip, consulté le 06-01-2016.

إن نسبة تسديد القروض قدرت خلال الفترة 1996-2002 بـ 47 %، ويعود سبب ضعف هذه النسبة حسب المفوضية الأوروبية و التأخر في إنجاز المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض،

[1] :Commission Européenne, Alger document de stratégie 2002 -2006 et programme indicatif national 2002 – 2004 , op.cit, p 16 .

حسب ما اتفق عليه، وعدم تقديم القروض المخصصة لتدعيم القطاع الخاص في الجزائر إلى ما يلي:

* التأخر الكبير في تنفيذ برنامج الخصخصة من قبل السلطات .

* قلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة Capitaux a risque في الجزائر بشكل واسع، وهو ما أدى إلى عدم استخدام الموارد المالية المخصصة من قبل البنك للجزائر بصورة كلية .

كما حصلت الجزائر من خلال برنامج FEMIP على مبلغ وقدره 810 مليون أورو خلال الفترة 2002-2014 (راجع الجدول (2-4))، والملاحظ أن هذه المخصصات كانت بعيدة عن تطلعات الجزائر، خصوصا أن الدول المغاربية الأخرى قد استفادت من مخصصات أكبر بكثير من تلك التي خصصت للاقتصاد الجزائري.

2 - التعاون المالي للفترة 2007 . 2013 :

أبدت الجزائر تحفظا إزاء انضمامها لسياسة الجوار الأوروبية معتبرة إياها بالملزمة لاسيما فيما يتعلق بالسياسة الداخلية للدول الراغبة في الانضمام و بتنقل الأشخاص.

وبعد أن دعيت الجزائر كعضو ملاحظ خلال عرض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المجددة على جيرانه، أعربت الجزائر أخيرا في عام 2011 عن استعدادها للانخراط بصورة أكثر نشاطا في سياسة الجوار الأوربية، وعقدت الجولة الأولى من المناقشات حول خطة العمل بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في 17 و 18 أكتوبر 2012[1]، حيث أن هذه السياسة قد تعرضت لإعادة تقييم من قبل دول الاتحاد الأوروبي وهذا التجديد هو السبب الرئيسي وراء تغيير موقف الجزائر، فهذه

[1] : مذكرة صادرة عن المفوضية الأوروبية، استجابة **الا**تحاد الأوروبي للربيع العربي، تطور الوضع عامين من بعد، 28-2013/02، www.enpi.info.eu/mained.php، تاريخ التصفح 14-05-2014.

السياسة المجددة تختلف عن سابقتها في اقترابها من كل بلد بشكل خاص به و الاتفاق معه حول " مخطط وطني" مبني على خصوصيات و حاجيات كل البلد.

وقد قدم الإتحاد الأوروبي مساعدات مالية للجزائر للفترة 2007 إلى عام 2013 من خلال آلية الجوار والشراكة الأوروبية التي عوضت برنامج MEDA، وقد حددت الورقة الإستراتيجية الخاصة بالجزائر لهذه الفترة ثمانية مجالات يجوز تقديم المساندة لها وهي: [1]

. الإصلاح في مجال حقوق الإنسان .

. الإصلاح في مجالات العدالة وتدفق الهجرة والإرهاب .

. تنويع الاقتصاد .

. التنمية المستدامة .

. تنمية التعليم .

. تدعيم البرامج الاجتماعية .

. تسهيل التبادل التجاري .

. تطوير البنية التحتية .

*** البرنامج التأشيري 2007 - 2010 :**

وصلت مساعدات الإتحاد الأوروبي للجزائر في إطار برنامج التأشيري الوطني (PIN) للفترة 2007 . 2010 إلى 220 مليون أورو، بمعدل 55 مليون أورو سنويا، وشملت هذه المساعدات

[1]:Instrument européen de voisinage et de partenariat , Algérie , programme indicatif national , 2011 – 2013, p7 , sur le site :
http://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/country/2011_enpi_nip_algeria_fr.pdf, consulté le 6-1-2016

دعم الشركات الصغيرة، والتنويع الاقتصادي، وتعزيز المؤسسات الحكومية والقانونية وتحسين التعليم ومعالجة المياه [1].

ويوضح الجدول أدناه مخصصات البرنامج التأشيري للفترة 2007 . 2010:

جدول رقم (4–11) : البرنامج التأشيري للجزائر للفترة 2007 . 2010

السنة	البرنامج	المبلغ (مليون أورو)
2007	دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	40
	العدالة	17
2008	تنويع الاقتصاد	25
	الصحة	30
2009	التشغيل	24
	التعليم العالي	30
2010	البرامج المرافق لاتفاقية الشراكة P3AII	24
	تنقية و معالجة المياه	30

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على :

Commission Européenne, Instrument européen de voisinage et de partenariat, Algerie document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010, p 32,sur le site : http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/documents/eu_algeria/algerie2007_2013_fr.zip, consulté le 06-01-2016 .

ونفس الملاحظة بالنسبة للمخصصات المالية في إطار سياسة الجوار استفادت الجزائر فقط من 220 مليون أورو بينما استفادت تونس ب 300 مليون أورو، والمغرب ب 654 مليون أورو

[1] :Instrument Européen de voisinage de partenariat Algerie .document de stratégie 2007 – 20013 et programme indicatif national 2007 – 2010 ,op cit, p 32.

خلال الفترة 2007-2010، وهذا راجع للانخراط المتأخر للجزائر بهذه السياسة الجديدة مقارنة بالدول المغاربية الأخرى.

*** البرنامج التأشيري 2011 . 2013 :**

البرنامج التأشيري للثلاث سنوات للفترة 2011 . 2013 يقدر بـ 172 مليون أورو أي ما يعادل 57.33 مليون أورو سنويا و يمول 6 برامج هذا يعني ارتفاع بنسبة 4.2 % عن البرنامج التأشيري للفترة 2007 . 2010 التي خصص مبلغ 55 مليون أورو سنويا [1].

تتوزع ميزانية البرنامج التأشيري 2011 . 2013 كما يلي :

جدول رقم (4-12) : البرامج الممولة في إطار البرنامج التأشيري 2011 . 2013

البرنامج حسب الأولوية	المبلغ مليون أورو	النسبة %
1 . حماية البيئة	+ / - 34	
2 . حماية و الاهتمام بالموروث الثقافي	+ / - 20	
3 . التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	+ / - 20	
مجموع مخصصات التنمية المستدامة و الثقافة	76 . 72	+ / - 43 %
4 . إصلاح قطاع النقل	+ / - 38	
5 . دعم اتفاق الشراكة	+ / . 30	
6 . إصلاح قطاع الصيد البحري و الثروة السمكية	+ / . 30	
مجموع مخصصات المتعلقة بالتنمية الاقتصادي و العمل	+ / . 96 . 100	+ / - 57 %
مجموع البرنامج التأشيري 2011 / 2013	172	100 %

Source : Instrument européen de voisinage et de partenariat , Algérie , programme indicatif national , 2011 – 2013, p9 , sur le site : http://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/country/2011_enpi_nip_algeria_fr.pdf, consulté le 6-1-2016

[1]: مذكرة صادرة عن المفوضية الأوروبية، http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id_type=3&id=330، تاريخ التصفح 6-1-2016.

وينص البرنامج الإرشادي الوطني على أن الورقة الإستراتيجية التي تمت مراجعتها في منتصف المدة التي درست الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر انتهت إلى أن الأولويات التي تم تحديدها ما زالت مرضية، ويضيف أن البرامج التي تم تحديدها في إطار البرنامج الحالي 2011 . 2013 قد تم وضعها بطريقة تسمح على خلق مجالات تآزر مع أهداف التنمية وسياسات الإصلاح في الجزائر فالبرامج تكمل بعضها البعض ويتم تعزيزها من خلال البرنامج الإقليمية، والأقاليمية بحيث تتواءم في إطار الإستراتيجية المشتركة لإفريقيا والإتحاد الأوروبي .

وقد أكدت رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي بالجزائر"لورا بايزا" على النجاح الذي سجلته مختلف المشاريع المدرجة في إطار البرامج المسطرة للفترة 2007-2013، وتأكد هذا النجاح على مستوى امتصاص الأموال الممنوحة والتي انتقلت من نسبة استهلاك تقدر ب 38% مابين 2003 و 2008 إلى حوالي 100% خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.[1]

ويبقى نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني من الاتحاد الأوروبي.

[1]: الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول التفكيك الجمركي، على الموقع الالكتروني:
http://www.vitaminedz.org/Article/Articles_18300_516542_0_1.html ، تاريخ التصفح 24-01-2016.

المبحث الثاني: الشراكة الأوروجزائرية: انعكاساتها، مستجداتها، وشروط نجاحها.

إن آثار اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري ستتراوح بين آثار سلبية وأخرى ايجابية على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ونظر لمرور أكثر من 10 سنوات على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كان لابد من تقييم هذه الاتفاقية، والوقوف على أهم مستجداتها بالإضافة إلى إبراز أهم السياسات والتصحيحات المرافقة للشراكة ضمانا لنجاح هذه الاتفاقية.

المطلب الأول : أثر التفكيك الجمركي على الإيرادات الجمركية:

من الناحية النظرية فإن التفكيك الجمركي و تحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية، وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة من إيرادات الدولة، غير أن تأثيرها يختلف من دولة إلى أخرى، و هذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الإتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية حيث تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23.4 % من مجموع الإيرادات (أي نسبة 2.7 % من الناتج المحلي الإجمالي) و أن حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65 %، حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 52 % من مجموع الإيرادات (أي نسبة 1.8 % من الناتج المحلي الإجمالي) [1] .

وحسب التقييم الذي أجرته المديرية العامة للجمارك فإن الجزائر قد تكبدت الجزائر خسائر بقيمة 8 مليارات دولار أمريكي منذ دخول اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

[1]: عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 393-394.

جدول رقم (4-13): الخسائر الجبائية للجزائر في إطار الشراكة الأوروجزائرية في الفترة 2005-2013

الوحدة: مليار دج

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الخسارة الجبائية	7.7	31	38.8	75	85.3	76.7	104	110.1	130

Source : www.douane.gov.dz, consulté le 30-11-2015

و الملاحظ من خلال الجدول أن هناك تراجع واضح في المداخيل الجمركية منذ دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 وقد استمر النقص في الأرباح حتى بعد قرار الحكومة بتجميد التفكيك التعريفي سنة 2010، وحسب المديرية العامة للجمارك فإن النقص في الأرباح كان سيرتفع أكثر لولا قرار الحكومة بتجميد تفكيك التعريفة. حيث قد قامت الجزائر بتأجيل التفكيك إلى سنة 2020 لتمنح المؤسسات الجزائرية مهلة إضافية لتستعد لخوض المنافسة الحادة التي ستفرض عليها بحكم إنشاء منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية وهو ما تطرقنا إليه سابقا.

و حققت الجزائر منذ تجميد التفكيك التعريفي في سبتمبر 2010 ربحا بقيمة 11.3 مليار دينار(152 مليون دولار) في مجال الحقوق الجمركية حسب نموذج تمثيلي للجمارك الجزائرية [1]. حيث تم تفادي خسارة 8.5 مليار دولار خلال الفترة 2010-2017 لو استمر الوضع على ما كان عليه سابقا.[2]

---

[1]: اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، 24 / 08/ 2012 ، www.nupudy.com ، تاريخ التصفح 02-02-2014.

[2]: لمزيد من الاطلاع أنظر الحوار مع وزير التجارة:

- Smail Rouha,(2013) : L'adhésion à l'OMC n'est pas une fin en soi, le magazine promotionnel de l'Algérie,(N° 61).

وحسب توقعات الوكالة الجزائرية لترقية الصادرات ستواجه الخزينة العمومية الجزائرية في السنوات المقبلة المزيد من الخسائر والتي ستبلغ 19 مليار دولار في مطلع 2020[1].

المطلب الثاني: انعكاسات الاتفاقية على القطاع الصناعي والزراعي :

1- آثار التفكيك الجمركي على النسيج الصناعي : ستواجه المؤسسات الجزائرية واقعا جديدا يطرح فرصا و تحديات معتبرة و ينشئ منافسة قوية من المؤسسات الأوروبية بفعل تفكيك أو إلغاء الحقوق الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائر، و لعل الفرص المتاحة أمام المؤسسات الجزائرية تتمثل في إمكانية اقتحام سوق أوربي واسع مفتوح بتعداد 380 مليون مستهلك و بمتوسط دخل فردي يضاهي 20 ألف دولار سنويا، أما التحديات التي ستواجهها المؤسسات الجزائرية فتتمثل في رفع الاحتكار التي ظلت تعمل في إطاره و تحت طائلة الأرباح غير الصعبة المتولدة عن الحماية الإجبارية المفروضة من طرف الدولة، ناهيك عن عدم مراعاتها للمواصفات و الجودة طالما أن المستهلك ليس له الاختيار إلا اقتناء السلعة المتوفرة، و بالتالي فإن المؤسسات الجزائرية ستفكر في عامل الجودة و المواصفات القياسية و الصحية و البدنية و رفع الكفاءة الإنتاجية و التحكم في التكاليف، و هذا ليس فقط على مستوى استخدامها للمواد الأصلية بل على مستوى التغليف و التعليب و التعبئة أيضا، لا سيما أمام اختفاء النظام التفضيلي القائم على أساس التنزيلات من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي و بروز علاقات اتفاقية من الجيل الجديد تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق [2] .

---

[1]: الوكالة الوطنية لترقية الصادرات، انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني 2005-2014، على الموقع الالكتروني: www.algex.dz_، تاريخ التصفح 1-12-2015.

[2]: سمينة عزيزة، (2011): الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة، مجلة الباحث (العدد 09)، جامعة ورقلة ، ص ص 156 . 157.

إن آثار الاتفاق على المدى القصير و المتوسط تكون سلبية في حين أن الايجابيات التي يطمح إليها الطرف الجزائري على المدى الطويل غير مضمونة النتائج، إذ ترى السلطات بأن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سيؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية التي تمتلك مقومات النجاح على المدى البعيد، بالنظر إلى كون الاتحاد سيسمح للجزائر بالحصول على دعم و تعاون اقتصادي أكبر في شتى المجالات بما فيه التعاون الصناعي من قبل الإتحاد الأوروبي ، كما سيسمح بدخول أكبر لرؤوس الأموال الأوروبية إلى البلاد، و إمكانية إقامة المؤسسات الجزائرية لشراكات مع مثيلاتها الأوروبية مما يتيح لها تطوير نشاطها و الاستفادة من المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج و العلاقات التجارية و المعرفة التكنولوجية.

و يمكن إجمال أهم الآثار الايجابية و السلبية لمنطقة التبادل الحر على القطاع الصناعي الجزائري كما يلي:

أ- **الآثار الايجابية:**

. يوسع هذا الاتفاق حجم السوق الخارجية بالنسبة للمؤسسات الجزائرية ليشمل دولا أخرى تتميز بقدرة شرائية عالية عكس السوق الوطني[1]، كما سيساعد على الاستفادة من شبكة التوزيع العالمية المحتكرة من طرف شركات أوروبية معروفة.

-الأثر الايجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الوسيطية والنصف مصنعة التي تعتبر مدخلا للعديد من المنتجات الوطنية.

- إن تخفيض مختلف القيود على دخول السلع والمنتجات الأوروبية إلى السوق الجزائرية، يشكل حافزا وباعثا لتحسين تنافسية المؤسسة الوطنية عن طريق تحسين كفاءتها الإنتاجية، يقينا منها أن

[1] : عبد السلام أبو قحف، (2003): إدارة الأعمال الدولية ، ط 2، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص 107 .

ذلك هو الحل الوحيد للصمود أمام المنافسة التي لم تتعود عليها من قبل والعمل أكثر على اقتحام الأسواق الأوروبية بالشكل الصحيح والايجابي [1]، فالاتفاق يوفر ضمانات لدخول المنتوج الجزائري للأسواق الأوروبية إذا توفرت فيه شروط النوعية المناسبة، مما يحث المؤسسات على الإسراع في عملية التأهيل وتعديل مخططات إنتاجها[2]، كما ستمنح منطقة التبادل الحر فرصة للتخصص في المنتجات التي تتوفر لها إمكانيات الاقتصادية والموارد اللازمة، الأمر الذي يرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية ويحسن أداء المؤسسة الاقتصادية الصناعية على وجه الخصوص.[3]

-ستكتسب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية فرص الاستفادة من المهارات الإدارية العالمية من خلال الشراكة مع مؤسسات ذات قدرات عالية في الإنتاج و المعرفة والتكنولوجيا، وهو ما يسمح لها بتوفير مناخ ملائم لتطوير المشروعات الصناعية الخاصة لتحفيز النمو، وضمان التنوع في الإنتاج الصناعي[4]، الأمر الذي يمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي بسرعة و فعالية.

ب- الآثار السلبية:

-ستفقد المؤسسات الجزائرية من جراء منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي ما تتمتع به من حماية خاصة، كانت تحظى بها منذ نشأتها .

---

[1]: اسماعيل العربي،(1990): التكتل والاندماج بين الدول المتطورة والجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 16-17.

[2]: بورغدة حسين، قصاص الطيب، (2006): الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المنعقد يومي 13و 14 نوفمبر 2006، جامعة سطيف، الجزائر، ص7.

[3]: HEDIBELL (s),(2002), le commerce des produits agro alimentaires , revue Mutation (n° 2), Alger, p14.

[4]: يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 178.

– اندثار القطاعات الصناعية التي لا تستطيع منافسة المنتجات الأوروبية والتي تعتمد على قيمة مضافة محدودة أو مدخلات مستوردة[1]، لغياب المعايير الدولية للإنتاج، ارتفاع تكلفتها، عدم إدخال عنصر رأس المال البشري التكنولوجي في محتواها، ومن ثمة فإن تحرير المبادلات التجارية في الوقت الراهن وعلى نطاق واسع يؤدي إلى إقحام المؤسسات الجزائرية في منافسة غير متكافئة مع نظيرتها الأوروبية، وهذا لا يتعلق بالمؤسسات العامة فحسب بل وحتى الخاصة[2].

– يحول هذا الاتفاق في المستقبل دون إقامة وتطوير مؤسسات صغيرة ومتوسطة قوية، وهذا الأثر الأخطر والأهم للاتفاق، لهذا فإنه يترتب على إزالة التعريفات الجمركية اتخاذ سياسات صناعية تعويضية لدعم المؤسسات الوطنية للتخفيف من الأزمات الناجمة عن هذه الإزالة .

2. أثر منطقة التبادل الحر على القطاع الزراعي:

تضع الشراكة قيودا على دخول المنتجات الزراعية إلى أسواق الإتحاد الأوروبي، و بالمقابل سوف ترتفع أسعار المنتجات الزراعية الأوروبية المصنعة بحدود 1 إلى 4 % حسب نوع المنتج بسبب تحرير التجارة ورفع دعم عنها، و في هذه الحالة ستتأثر الجزائر، لأن نسبة الواردات و المنتجات الزراعية المصنعة من النفقات الجارية تبلغ 14 % .

إن استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأورو متوسطية يعتبر في غير صالح الجزائر وذلك لما تتمتع به من مميزات في القطاع الزراعي، و يرجع عدم تحرير الملف الزراعي إلى حصول القطاع الزراعي الأوروبي على دعم كبير مع دول الاتحاد الأوروبي، هذا يعني أن الإتحاد الأوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتجات التي للجزائر مصلحة في

[1]: يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[2]: زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 23.

تحريرها، بينما يمارس سياسة تحريرية في العديد من المنتجات التي ليس للجزائر مصلحة كبيرة في تحريرها [1] .

المطلب الثالث : آثار اتفاقية الشراكة على التجارة الخارجية :

1- التجارة الخارجية الجزائرية بالأرقام خلال الفترة (2005 . 2014) :

خلال الفترة 2005-2013 عرف الميزان التجاري تطورا موجبا وهذا راجع بالأساس إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط، ويمكن توضيح تطور التجارة الخارجية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-14): حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2005-2013)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752
إجمالي الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

من خلال الجدول يتضح أن الجزائر قد حققت فائضا تجاريا طيلة الفترة 2005 -2013 ، حيث عرف الميزان التجاري تزايدا من 24989 مليون دولار سنة 2005 إلى 39819 مليون دولار سنة 2008، ليتراجع إلى 5900 مليون دج سنة 2009 بسبب انخفاض أسعار المحروقات في السوق

[1]: مسعداوي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص193-194.

العالمية، وقد بدأت أسعار المحروقات تسترجع مستوياتها تدريجيا في 2010 و 2011 وهو ما يفسر ارتفاع الفائض التجاري المسجل خلال هذه الفترة، ولكن مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى ابتداء من سنة 2012 تراجع الفائض المسجل في الميزان التجاري في سنة 2013 ، أما الصادرات الغير نفطية فقد عرفت زيادة طفيفة خلال الفترة (2005-2013)، و فيما يخص الواردات فقد شهدت هذه الأخيرة تزايدا مستمرا خلال نفس الفترة.

وقد حققت الجزائر خلال سنة 2014، فائضا تجاريا قدره 4.63 مليار دولار، مما يدل على انخفاض طفيف بنسبة 4.47%، أما الواردات فقد بلغت قيمتها 58.33 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 6% مقارنة بعام 2013. ومن حيث تغطية الصادرات بالواردات، فإن النتائج تدل على أنها تراجعت إلى 108% سنة 2014 مقابل 118% سجلت سنة 2013.[1]

ويمكن تلخيص تطور التجارة الخارجية في الجزائر من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم (4-2): تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005-2014.

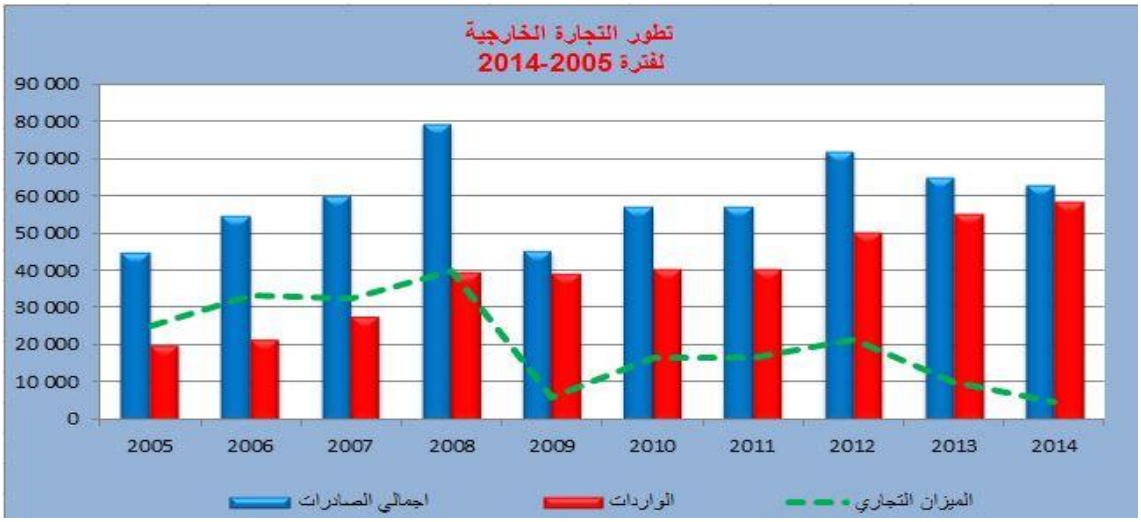

Source : http://www.andi.dz/index.php (consulté le 10-11-2015)

[1]: حصيلة التجارة الخارجية، على الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php ، تاريخ التصفح 10-11-2015.

2-آثار منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية على التجارة الخارجية:

يمثل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للجزائر و يمكن إجمال الآثار المتوقعة على التجارة الخارجية الجزائرية من خلال دراسة أثر الاتفاقية على الصادرات والواردات، وبطبيعة الحال على رصيد الميزان التجاري منذ دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ.

بالنسبة للصادرات: إن التفكيك الجمركي لا يمس قطاع الطاقة فهذا يعني أن الجزائر لن تستفيد من هذا التفكيك خاصة وأن منتجاتها الصناعية تعرف عجزا كبيرا من ناحية المنافسة بالمقارنة مع منتجات الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى أن المنتجات الزراعية تعرف تفكيكا جمركيا بطيئا مرده الأساسي هو حماية المنتوج الزراعي الأوروبي، وهذا ما يؤكد عدم التكافؤ في بنود هذه الاتفاقية التي تنصب على حماية ورعاية اقتصاد الاتحاد الأوروبي. ويوضح الجدول الموالي تطور التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2013 الموالي:

جدول رقم (4-15): تطور المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في الفترة 2005-2013

الوحدة: مليون دج

السنة	الواردات	الصادرات
2005	785302.3	1903577.0
2006	847287.2	2089979.8
2007	995184.1	1835573.2
2008	1359153.8	2659020.4
2009	1497010.2	1717200.1
2010	1520305.7	2127478.2
2011	1793536.8	2728125.0
2012	2042773.8	3147123.2
2013	2282239.7	3315192.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, évolutions des échanges extérieurs de marchandises de 2003 a 2013, collections Statistiques N° 188/2014,Série E : Statistiques Economiques N° 79

.من خلال الجدول يتضح بأن الصادرات الجزائرية قد ارتفعت من 1903577.0 مليون دج سنة 2005 إلى 3315192.3 دج سنة 2013، ولكن هذا الارتفاع أساسه ارتفاع الصادرات المحروقاتية والتي تمثل نسبة 97 % من الصادرات الجزائرية.

و للإشارة فقد عرفت الصادرات خارج المحروقات زيادة طفيفة، حيث قفزت من 601 مليون دولار سنة 2005 إلى مليار دولار سنة 2009 [1]، وتشكل الصادرات من المنتجات الصناعية المعفاة من التفكيك الجمركي كليا باتجاه الاتحاد الأوروبي ما يتجاوز معدل 90%.

وعموما فإن الصادرات الجزائرية سوف لن تعرف آثار سلبية في منطقة التبادل الحر، ويعود ذلك إلى عاملين أساسين: وجود تشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع صادرات باقي الدول المتوسطية نحو الاتحاد الأوروبي من جهة، وعلى صادرات الدول المقبلة على الانضمام للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.[2]

ومن هنا يتضح أن صادرات الجزائر لا تتمتع بميزة استثنائية في السوق الأوروبية ما عدا كونها الممون الرئيسي بالطاقة وهذا لعدم وجود مؤسسات يمكنها الاستفادة من السوق الأوروبي.

بالنسبة للواردات : إن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم و الحقوق الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، وسيمس ذلك أزيد من 53 % من مجموع الواردات الجزائرية، فمن دون شك فإن الآثار على الواردات تكون في شكلين: أولا ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي أي إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتجات الأوروبية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية أقل من تلك

---

[1] : www.djazairess.com/eldjadida,consulté le 11-11-2015

[2]: بهلولي فيصل، مرجع سبق ذكره، ص 117.

القادمة من دول أخرى، وثانيا ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والتي تتمثل أساسا في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين [1] .

فمن خلال الجدول السابق يتضح جليا ارتفاع واردات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي نتيجة تطبيق اتفاقية الشراكة التي توجب تخفيض التعريفة الجمركية، حيث ارتفعت واردات الجزائر من785302.3 مليون دج سنة 2003 إلى 2282239.7 مليون دج سنة 2013.

وعموما فقد سجل الميزان التجاري للجزائر (خارج المحروقات) مع الاتحاد الأوروبي عجزا متواصلا منذ بداية تنفيذ اتفاقية الشراكة سنة 2005، بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لم تستفد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها اتجاه السوق الأوروبية.

المطلب الرابع: آثار الاتفاقية على الاستثمار والعمالة:

1. أثر الاتفاقية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

أ- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية محل نقاش واهتمام متزايد وواسع النطاق، من طرف الباحثين الاقتصاديين والمستثمرين، ففي ظل العولمة الاقتصادية، أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة بين الدول على اجتذاب هذا النوع من الاستثمار، باعتباره محفزا ومحركا للتنمية الاقتصادية فيها ووسيلة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، برفع الإنتاج والمساهمة في إيرادات الدولة وكذا امتصاصه للبطالة، فضلا عن توفير الأصول غير الملموسة كالمعرفة التكنولوجية و المهارات التنظيمية والإدارية وشبكات التسويق، وهذا في حالة تمكن الدولة من توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات الحيوية

[1]: بهلولي فيصل، مرجع سبق ذكره ، ص 116-117.

[1]، وقد قامت الجزائر بعد تبنيها لاقتصاد السوق و تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي بوضع عدة تشريعات في مجال الاستثمار تعطي مساحة أكبر للقطاع الخاص، و حوافز أكبر للمستثمرين و توفر العديد من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. [2]

وقد عرفت الجزائر بداية من سنة 2001 ارتفاعا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها مقارنة بالسنوات السابقة، و بخلاف سنتي 2003 و 2004، شهدت الفترة بين 2001 و 2009 ارتفاعا كبيرا في قيمة الاستثمارات، و قد حققت التدفقات الواردة إلى الجزائر خلال سنة 2008 و 2009 قفزة نوعية حيث زادت بنسبة 51.6 % إذ انتقلت من 1661.60 مليون دولار سنة 2007 لتصل إلى حوالي 2846.50 مليون دولار سنة 2009، و يرجع ذلك بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية، حيث تزايدت التدفقات التي اجتذبها هذا القطاع 20 مرة مقارنة بقيمة التدفقات القطاع ذاته لسنة 2007، إلى جانب تضاعف التدفقات التي اجتذبها القطاع الصناعي بما يزيد عن أربعة أضعاف، و الجدير بالذكر أن سنة 2008 شهدت تأسيس عددا من المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة بلغ إجمالها 102 مشروعا ساهم في توفير 10721 فرصة عمل [3] .غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قد شهد تناقصا واضحا خلال سنتي 2013 و 2014 على التوالي وهذا راجع لتأثر الاستثمارات في الجزائر بالانخفاض العام للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، وهذا بسبب حالة عدم الاستقرار التي تعيشها هذه الدول، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1]: مبارك بوعشة، نسرين برجي، (2013): الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسبل تفعيلها في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 29)، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 12.

[2]: ساحل محمد ، (2009): " تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 41)، جامعة الجزائر، ص 75

[3]: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 72.

جدول رقم (4-16): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر خلال الفترة 2011-2014

الوحدة: مليون دولار

السنة	2011	2012	2013	2014
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	2580	3052	2661	1488

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

وقد بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة مابين 2003 إلى ماي 2015 في الجزائر 375 مشروعا يتم تنفيذه من قبل 306 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 68 مليار دولار وتوظف نحو 93 ألف عامل ، وتتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28.1% و المعادن 21.1% والعقار بنسبة 19.6%[1].

ب- تدفقات الاستثمار الأجنبي الأوروبي الوارد إلى الجزائر:

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي أحد العوامل الأساسية لنجاح الشراكة الأوروجزائرية، وتمثل هذه التدفقات أحد المرتجيات الأساسية من هذا الاتفاق بالنسبة للطرف الجزائري.

وبعد دخول اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية حيز التطبيق سنة 2005 فإن مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر من دول الإتحاد الأوروبي انتقلت إلى الضعف سنة 2006 بمعدل نمو 134٪، ثم انتقلت سنة 2008 إلى 1144.48 مليون دولار و هو ضعف القيمة المسجلة سنة 2006 ب 552.24 مليون دولار أي تضاعف مرتين مقارنة بسنة 2005. [2] و تتوجه أغلب

[1]: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2015): مجلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات ، ص 118.

[2] : Investissement Développement Conseil S.A (IDC), Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE, Rapport Final, Bénéficiaire : Le ministère du Commerce de la République Algérienne Démocratique et Populaire, le 3 novembre 2009, Alger , p 139.

الاستثمارات الأوروبية إلى قطاع النفط فخلال الفترة 2003-2008 كانت نسبة الاستثمارات في هذا القطاع تقدر ب 31% .[1]

وقد احتل الاتحاد الأوروبي المركز الأول من حيث عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة في الجزائر، فخلال الفترة 2002-2013، بلغ عدد المشاريع الأوروبية الواردة إلى الجزائر 205 مشروع أي بنسبة 43 % من مجموع المشاريع المسجلة خلال هذه الفترة، ومن حيث القيمة المالية لهذه المشاريع فقد قدرت ب521531 مليون دينار جزائري، أي بنسبة 25.75 % من القيمة الاجمالية للاستثمارات المسجلة. حيث أن الدول العربية احتلت المركز الأول من حيث حجم التدفقات المالية لهذه الفترة التي قدرت ب 1237112 مليون دينار جزائري أي بنسبة 61.17 % من المجموع الكلي لهذه الاستثمارات خلال الفترة 2002-2013.[2]

وتعتبر إسبانيا وفرنسا أهم دول الاتحاد الأوروبي المستثمرة في الجزائر بنسبة 11.6% و 8.7% على التوالي[3] وهذا خلال الفترة 2003-2015.

و بعد مرور عدة سنوات على تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و على الرغم من الأثر الايجابي لهذه الاتفاقية والذي انعكس في شكل ارتفاع في تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى الجزائر، إلا أن هذه الاستثمارات الأوروبية لا تستجيب لطموحات الجزائر خصوصا تلك الموجهة لترقية اقتصادها بحكم تركيزها على قطاع النفط في حين تهدف الجزائر إلى توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاعات انتاجية.

---

[1] : Investissement Développement Conseil S.A (IDC), Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE, op. cit, p 140.

[2] : ANDI, Bilan des déclarations d'investissement 2002-2013, projets impliquant des étrangers, 2013, sur le site : www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement, consulté le (11-12-2014)

[3]: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 119.

كما أن قيمة هذه الاستثمارات تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب حيث أن متوسط الاستثمارات الخارجية المباشرة في الجزائر لا يتعدى 2% من PIB .[1] فالملاحظ أن التوجه الأوروبي نحو الجزائر يمثل فقط جزءا صغيرا من إجمالي الاستثمارات الأوروبية حيث نجد أن أكثر من 60% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من الإتحاد الأوروبي باتجاه دول رأسمالية صناعية، ثم تأتي دول واقتصاديات ناشئة كالصين، كوريا، ودول أمريكا اللاتينية، كما عرفت حصة أوروبا الشرقية تطورا ملحوظا خاصة بعد ضمها لدول المجموعة ومحاولة تسريع عمليات الإصلاح، أما الدول العربية ومنها الجزائر فتأتي ضمن المراتب المتأخرة في العالم[2]، و يرجع تردد الأوروبيين في زيادة حجم استثماراتهم في السوق الجزائرية إلى عدة عوامل من بينها أن الشركات الأوروبية تجد صعوبة في الاستثمار في الجزائر بسبب قاعدة 49-51 التي يفرضها قانون الاستثمار على المستثمرين الأجانب، وتمنح هذه القاعدة منذ عام 2009 الطرف الجزائري أغلبية الأسهم في أي مشروع مع شريك أجنبي، وقد قام قانون المالية لعام 2016 بإلغاء هذه القاعدة موافقة على الطلب الأوروبي في هذا المجال، وهذا بفتح نسبة الشراكة مع المستثمر الأجنبي تحفيزا للمستثمرين الأوروبيين للاستثمار في الجزائر.

2 -أثر الاتفاقية على العمالة: من الآثار المترتبة على سوق العمالة أن تحرير المبادلات التجارية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل أو التسريح ، فضلا على أن تفكيك الحواجز الجمركية و غير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة و هي بدورها تؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة، كما قد يؤدي إلى انخفاض

---

[1] : Banque mondiale sur site internet: http://donnees.banquemondiale.org/catalogue/les-indicateurs-dudeveloppement-dans-le-monde, consulté le 19-11-2015.

[2]: علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره ، ص 153.

الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة، و بالتالي لابد من مواجهة هذه الآثار باعتماد إجراءات حمائية للصناعات الفنية و المساعدة الأوربية في المجال الاجتماعي كما سيمكن تعويض هذه الآثار على المدى القصير (فقدان مناصب شغل) بخلق مناصب شغل في القطاعات القادرة على التصدير في المدى المتوسط أو البعيد، ثم على مجمل سوق العمل بفعل وتيرة النمو المتزايد[1].

المطلب الخامس: مستجدات الشراكة الأوروجزائرية ومتطلبات نجاحها:

1- مستجدات الشراكة الأوروجزائرية:

بعد عشر سنوات من تطبيق الإطار الجديد للتعاون الأورو جزائري الذي أرسى حوارا مفتوحا و تعاونا شاملا يتضمن الأبعاد السياسية و الأمنية و الاقتصادية و التجارية و المالية و الثقافية و الإنسانية إلا أن اتفاق الشراكة لم يستطع تحقيق النتائج المرجوة من الطرف الجزائري.

و منذ إبرام هذا الاتفاق ما فتئ الموقع التجاري للاتحاد الأوروبي يتعزز على حساب الاقتصاد الوطني حيث أن هذه الوضعية قد دفعت الحكومة الجزائرية في سنة 2010 إلى القيام بتجميد أحادي الجانب للمزايا التعريفية الممنوحة للاتحاد الأوروبي بمقتضى اتفاق الشراكة و بعد ثمان جولات من المفاوضات تم التوصل إلى توافق حول تأجيل منطقة التبادل الحر المتوقعة في 2017 إلى 2020.

إلا أن مؤشر ارتفاع العجز التجاري خارج المحروقات قد تواصل فمنذ إبرام هذا الاتفاق لم يكف الموقف الأوروبي يتعزز على حساب الاقتصاد الجزائري، إذ يصدر الإتحاد 20 دولار من السلع مقابل دولار واحد للجزائر.

---

[1]: سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 158.

في ذات السياق تم تسجيل ضعف في الاستثمارات الأوروبية بالجزائر وفيما يخص التعاون المالي يبقى الدعم المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي بعيدا عن تطلعات الجزائر، خصوصا وأن الخسائر الناجمة عن التحرير التجاري هي أكبر بكثير من حجم الدعم المقدم.

ونظرا لهذه النتائج الهزيلة والتي لا تتناسب مع تطلعات الجزائر خاصة فيما يتعلق بحجم التدفقات الاستثمارية الأوروبية وكذا حجم الخسائر الجبائية التي تكبدتها هذه الأخيرة منذ أن دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 2005، وحتى على صعيد التعاون الاقتصادي الهادف إلى دعم مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، كانت مساهمة الاتحاد في هذا التعاون هامشية لاسيما في المجالات التي تتأثر أكثر بتطبيق الاتفاقية، ومنها القطاع الصناعي طالبت الجزائر رسميا في سنة 2015 ببدء محادثات حول التقييم المشترك الموضوعي لتطبيق اتفاقية الشراكة حيث يرى الطرف الجزائري أن الاتفاق لم يحقق له النتائج التي كانت مرجوة، بل إنه أصبح عبء على الاقتصاد الوطني، بسبب غياب التكافؤ في المنافسة بين المنتجات الوطنية ونظيرتها الأوروبية.

وتحضيرا لهذا الموعد، شرع الطرف الجزائري في بلورة تصور واضح حول طبيعة الإجراءات العاجلة التي سيرفعها للطرف الأوروبي في الاجتماع المقبل، حيث ستنطلق المفاوضات ابتداء من جانفي 2016، وتهدف هذه الإجراءات في عمومها إلى الحد من الخسائر المترتبة عن الاتفاق، والعمل على خلق نفس جديد لاتفاق الشراكة يرتكز على تفعيل الاستثمارات والتعاون لخلق اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات.

2- الاجراءات المرافقة لنجاح الشراكة الأوروجزائرية:

الحديث عن منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يطرح العناصر التالية: [1]

[1]: زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

. مشكلة تكلفة الميزانية على المدى القصير .

. مسألة إعادة تنشيط الهياكل الإنتاجية ، و درجة تنافسها .

. مسألة نوعية التخصصات التي سيتم التخلي عنها .

. مسألة التصحيحات الاجتماعية الواجب انجازها و بذلك التكفل بها من أجل تجنب الأزمات الاجتماعية الكبرى .

كما أن مكاسب الاتفاق مع الإتحاد الأوروبي تخضع لثلاثة عناصر :

. تخفيض تفصيلي للحواجز الجمركية و غير الجمركية المتبقية مع الاتحاد الأوروبي .

. تجانس المقاييس مع المعايير الأوروبية .

. تخفيض التكاليف المتعلقة بإدارة التجارة (النقل و الاتصالات).

و يمكن إجمال أهم الإجراءات المرافقة لنجاح اتفاق الشراكة في ما يلي :

2-1-السياسات المرافقة الداخلية:

-**إعادة التأهيل الصناعي:**عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI التأهيل سنة 1995بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال، من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات. ولقد طور L'ONUDI مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، فأصبح يعني الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر Libre- échange.[1]

تعد إعادة الهيكلة الصناعية في ظل منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية من الضروريات لمواجهة انعكاسات هذه المنطقة ويجب أن تأخذ أشكال عديدة:

[1]: سليمة غدير أحمد، (2011): تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث_(العدد 9) ، جامعة ورقلة، ص 133.

-نشاط أفقي بواسطة برامج دعم تخص البيئة الإجمالية للمؤسسة، كالتكوين، التشخيص، الهياكل التكنولوجية، بحث، تطوير، ابتكار.

-نشاط خاص موجه نحو تطوير فروع أو مؤسسات خصوصية مدعمة بميكانزمات مالية ملائمة (قروض ميسرة).

فإعادة الهيكلة لا يجب أن تقتصر على النشاط الأفقي فقط بل يجب مرافقة ذلك بنشاط لتحديث النسيج الصناعي للمؤسسات، كما يجب أن تكون هناك انتقائية وفق إستراتيجية تخص الفروع الصناعية التي تتمتع بمزايا تنافسية حقيقية وتمتلك قيمة مضافة عالية، إضافة إلى المؤسسات التي تمتلك طاقة إنتاجية مهمة، يمكن تفعيلها من خلال تدخلات متعددة الأشكال، تتضمن الجوانب المالية التقنية، التنظيمية[1].

ويمكن تلخيص أهداف برنامج إعادة التأهيل من خلال ثلاث مستويات أساسية: [2]

* **على المستوى الكلي:** يمكن تلخيص أهداف برنامج إعادة التأهيل على هذا المستوى فيما يلي:

– إعداد سياسة اقتصادية من أجل تشجيع ورفع المستوى التأهيلي للمؤسسات.

–وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية بالقيام بإجراءات على المستوى القطاعي والجزئي.

–اعداد برنامج التأهيل للمؤسسة الاقتصادية ومحيطها.

***على المستوى القطاعي:** يهدف هذا البرنامج إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانياتها من أجل تدعيم المنافسة بين المؤسسات.

---

[1]: لزعر علي، ناصر بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2] : زايري بلقاسم، (2005): السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد3)، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ص ص 53–54.

* **على المستوى الجزئي:** الهدف منه التنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي تصطدم بها المؤسسة الاقتصادية، ويكمن ذلك من خلال القيام بتشخيص استراتيجي لمعرفة جوانب القوة والضعف ومن ثمة اتخاذ مجموع الاجراءات المساعدة على تحسين أداء المؤسسات.

و يمكن تلخيص أهم أهداف برنامج إعادة التأهيل من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم (4-3): أهداف برنامج إعادة التأهيل

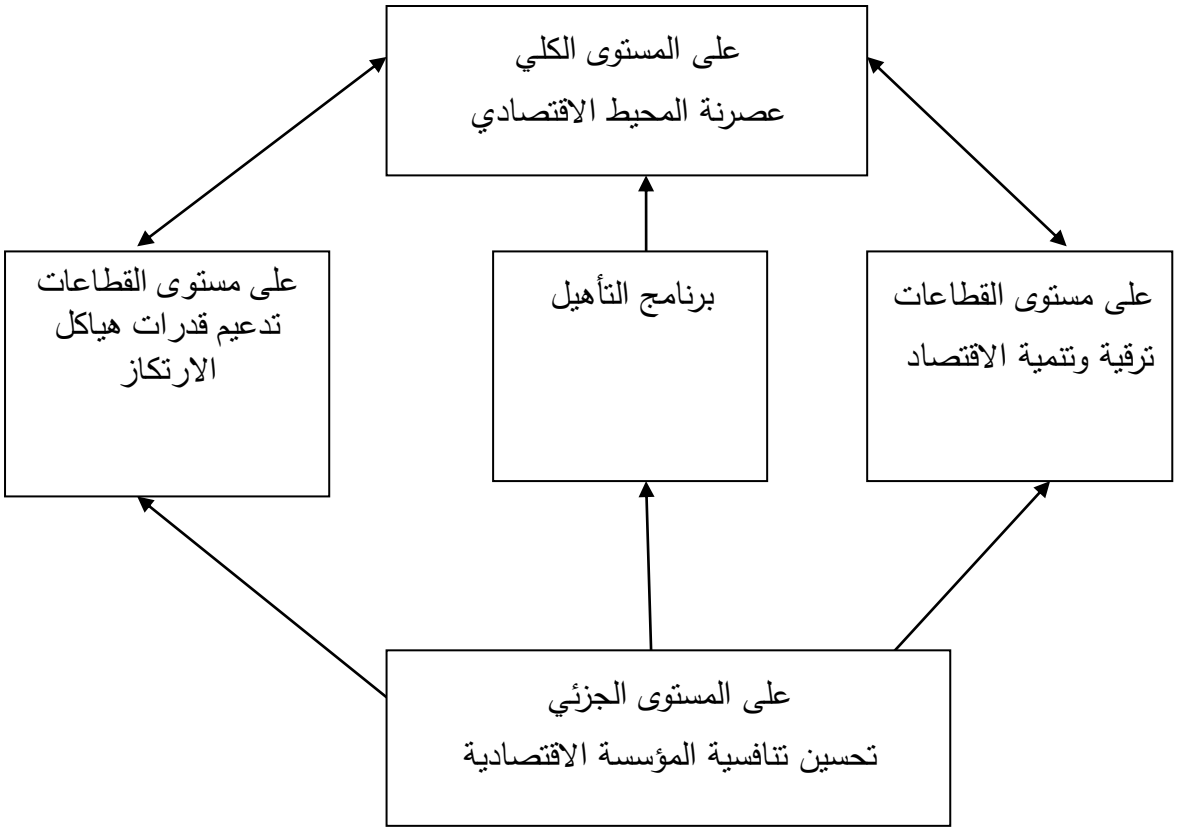

المصدر: زايري بلقاسم، (2005): السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد3)، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ص 53.

- **الإسراع في الإصلاحات الجبائية** : و هي إحدى الشروط الهامة لنجاح الانفتاح الاقتصادي و تحسين عملية التحصيل و عصرنة الإدارة الجبائية، مع تطبيق حد موسع للرسم على القيمة

المضافة على كل القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى ذلك يجب إصلاح النظام المالي و تسهيل تمويل المؤسسات و إتمام برنامج تطهير المؤسسات الاقتصادية و التحكم في النفقات على مستوى الميزانية على اعتبارات انخفاض الرسوم الجمركية قد يؤدي إلى الوقوع في مشكلات عجز الميزانية .

وأمام الالتزامات الإقليمية الجديدة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي في المجال الجمركي والمتمثلة في إنشاء منطقة للتبادل الحر، بادرت الجزائر إلى القيام بالمزيد من الإصلاحات في مجال التعريفة الجمركية، فكما أشرنا سالفا فإصلاحات سنة 2002 أسفرت عن تقليص عدد معدلات الحقوق الجمركية إلى ثلاث مجموعات يتم ترتيبها حسب درجة تصنيع المنتوج (مواد أولية، منتجات نصف مصنعة، منتجات نهائية) كما يلي: 5%، 15%، 30% إضافة للإعفاء وبهذا خفض المعدل الأقصى من 40% إلى 30% وألغي معدل 25%.

كما أنه لم تعد هناك رسوم جمركية ذات مفعول مماثل إذ تم إلغاء وبصفة نهائية الحق الإضافي المؤقت (DAP) بحلول نهاية 2005 والذي تم إنشاءه سنة 2001 بنسبة 60%، كما كرس قانون الجمارك القيمة التعاقدية المتعامل بها في اتفاقية (GAAT) كطريقة وحيدة للتقييم[1].

ولتقليص الخسائر الناجمة عن عملية تفكيك الحقوق الجمركية التي تأتي ضمن التزامات منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي يجب العمل على: [2]

-التدرج في تخفيض نسب التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية بإعتباره قطاعا استراتيجيا.

-الاستفادة القصوى من التدابير الحمائية المسموح بها والمتعلقة بإمكانية مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي في الحدود المتفق عليها.

---

[1]: فيصل بهلولي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2]: زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص248.

– تحسين مردودية النظام الجبائي بإعادة صياغة السياسة الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي، وتحسين الأداء الجبائي.

– **تطوير القطاع الفلاحي:** وقد انتهجت الجزائر سياسة زراعية تعتمد على الدعم للقطاع الفلاحي من الدولة وذلك من أجل تحقيق ثلاث أبعاد وهي تحقيق الأمن الغذائي، تحسين ورفع المنتوجات الزراعية، المساهمة في الإنتاج العالمي لهذا القطاع ومن أجل تحقيق هذه الأبعاد كان على الدولة إتباع إستراتيجية تنموية فعالة، وهذا ما حاولت القيام به من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، وقد تم إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحيFGPPA ، وذلك بهدف تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكييف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق، والشراكة مع الإتحاد الأوروبي.[1] وقد تواصلت الإصلاحات سنة 2005 بإنشاء الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار، وأنشئ معه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي الذي يتكفل بدعم الإنتاج الفلاحي، وفي سنة 2006 تم تنفيذ برنامج خاصة بالصحراء وبالهضاب العليا لتتواصل الإصلاحات في سنة 2008 من خلال برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي الذي يمتد من 2009 إلى 2013، وبالرغم من أن هذه الإصلاحات والتعديلات التي عرفتها السياسة

[1]: المرسوم التفيذي رقم 111–2000 المؤرخ في 30ماي 2000' المحدد لكيفيات تسيير حساب FNRDA، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 31 بتاريخ 2000/6/4، ص8

الزراعية في السنوات الأخيرة، أدت إلى تحسن كبير في مختلف الأنشطة الزراعية والصناعات الغذائية وزيادة الاستثمار فيها، مما أدى إلى تحسن كبير في نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من المنتجات الغذائية الهامة ، إلى جانب تحقيق مستويات جيدة ومتنامية في البعض الأخر خاصة الحبوب، لكن تبقى هذه النتائج غير كافية لمواكبة التطورات الخارجية الأمر الذي يتطلب من السلطات الجزائرية اتخاذ إجراءات مستقبلية على المستوى المحلي، باستغلال كل الإمكانيات المتاحة وزيادة قدرة المنتجات الزراعية المحلية على المنافسة الخارجية.

– **توسيع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة** : إن نجاح اتفاق الشراكة مرهون إلى حد كبير بتوسيع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة، ولا يكون هذا إلا بوجود مؤسسات مستقلة ومتكاملة محققة لاستقرار السوق، مهمتها الأساسية الضبط الاقتصادي وإدارة مختلف أشكال السياسات الاقتصادية، فضلا عن وجود مؤسسات مانحة للشرعية (كمؤسسات التشريع، العدالة، القضاء ...) تسعى إلى توفير عنصر الشفافية في أداء العمل الحكومي وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية المعتمدة وإقرار ما يسمى" بمبدأ المسؤولية والمساءلة'' [1] .

2-2:السياسات المرافقة الخارجية

– **ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية:** إن نجاح الاتفاق سيكون مرهونا بالحصول على مزيد من الدعم المالي و الفني الممنوح من طرف الاتحاد الأوروبي، كما أوضحنا سالفا من خلال دراسة حجم المعونات المالية المقدمة من الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر، وقد استفادت الجزائر من مبلغ قدره 220 مليون أورو في إطار البرنامج التأشيري الوطني (PIN) الذي يغطى الفترة 2007 . 2010 ، كما أنه تم تخصيص مبلغ 127 مليون أورو للفترة 2011 . 2013.

[1] : سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 160.

ولكن في البرمجة الجديدة للميزانية للفترة 2014-2017 فإن الجزائر لا تستفيد سوى من 120 إلى 148 مليون أورو مقابل 890 مليون للمغرب و 246 مليون أورو لتونس [1]. وتبقى المبالغ الممنوحة للجزائر غير كافية لمواجهة تبعات التحرير التجاري في الجزائر، لدا يجب على الجزائر أن تطالب بزيادة مخصصاتها المالية لضمان تعويض الخسائر واستكمال الاصلاحات الاقتصادية.

- **ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة :** يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات، غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك، والمتمثل في الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية)، حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، كونها المحدد لقدرة المؤسسة على المنافسة، باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية) وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب .النفط والغاز كلها من عناصر الإنتاج، وتدخل ضمن تكاليفه.[2]

وعلى هذا الأساس ومن أجل تحقيق هذا المسعى (جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تساعد على إعطاء الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الوطني) ينبغي توفير بنك معطيات يتعلق بحصر الفرص الاستثمارية المتواجدة في البلد، وكذا توضيح مختلف الأنظمة والقوانين والتشريعات المالية والجبائية والمحاسبية كأنظمة الخضوع، المعدلات الجبائية، الامتيازات، الإعفاءات...إلخ، ووضعها تحت تصرف المستثمرين الوطنيين والأجانب أي وضع دليل المستثمر.[3]

---

[1]: تقييم اتفاق الشراكة و التعاون مع الاتحاد الأوروبي على الموقع الالكتروني:
http://www.aps.dz/ar/algerie/19935، تاريخ التصفح 8-01-2016.

[2]: سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 160

[3] : المرجع نفسه، ص 161.

2-3: على المستوى الاقليمي:

لقد أكدت التجربة مع الإتحاد الأوروبي حتى قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة، أهمية تواجد الاقتصاديات المتوسطية العربية والعربية عامة ضمن كتلة اقتصادية واحدة، وهي حتمية لا يفرضها التعامل مع الاتحاد الأوربي لوحده، بل أنها تدخل ضمن متطلبات الإنتاج والمواجهة ضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبالتالي ضرورة إنعاش مشروع التكامل الاقتصادي العربي.[1]

حيث يفترض أن تفكر الجزائر في تبني استراتيجية اندماجية من خلال تنشيط العمل داخل اتحاد المغرب العربي أو منطقة التبادل الحر العربية حتى تكيف سياستها التجارية والمالية مع هذه التحديات الجديدة، خاصة وأن العالم يتجه إلى التكتل الاقتصادي سواء على المستوى الجهوي أو الاقليمي وذلك حتى تتمكن من التفاوض من موقع قوة على مصالحها الاقتصادية والمالية.[2]

[1]: علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2]: سوامس رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 195.

خاتمة الفصل:

من خلال تحليل مضمون اتفاقية الشراكة وإبراز انعكاساتها على مختلف القطاعات يتضح أنها ترتكز أساسا على اقامة منطقة تبادل حر، وأن الأبعاد الأخرى للشراكة تكاد تكون مهملة، فاتفاق الشراكة لم يحقق المبتغى منه بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فكل المؤشرات تدل على أن الاتحاد الأوروبي هو المستفيد الأول من اتفاقية الشراكة، في حين استمر الطرف الجزائري في تسجيل خسائر مستمرة فعلى مستوى المبادلات التجارية يسجل الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات عجزا متواصلا منذ بداية تنفيذ اتفاقية الشراكة في 2005، وقد سجلت الجزائر خسائر جبائية كبيرة بسبب تفكيك الرسوم الجمركية مع الاتحاد الأوروبي وهذا على الرغم من تجميد الاتفاق سنة 2010، كما أن الوضعية الحالية للمؤسسات الصناعية الوطنية غير قادرة على منافسة نظيرتها الأوروبية الأمر الذي يمثل تهديدا كبيرا للنسيج الصناعي الجزائري، وفي ظل اقصاء المنتجات الزراعية من منطقة التبادل الحر فإن اتفاقية الشراكة لا تحمل أي ميزة للطرف الجزائري، وفيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعد من أهم عوامل نجاح اتفاقية الشراكة تشير معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى أن ما استفادت منه الجزائر من تدفقات استثمارية واردة من الاتحاد الأوروبي، لا يتعدى 316 مشروع فقط بقيمة 7. 7مليار أورو خلال الفترة الممتدة بين 2002 و2014، وهو ما لا يتناسب مع تطلعات الطرف الجزائري في هذا المجال كما أن هذه الاستثمارات تتركز في قطاع النفط بالدرجة الأولى بينما تحتاج الجزائر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات انتاجية حقيقية خارج قطاع المحروقات.

ومن هنا يتضح بأن الآثار الايجابية لاتفاق الشراكة في ظل استمرار السياسات الحالية هي أقل بكثير من الآثار السلبية التي يتحملها الاقتصاد الجزائري، لدا طالبت الجزائر في 2015 إعادة مراجعة اتفاق الشراكة، من أجل إعادة تفعيل هذه الاتفاقية بما يضمن استفادة الطرفين الجزائري و الأوروبي من الشراكة.

الخاتمة العامة:

تأخذ اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بعدا جديدا يتجاوز مجرد منح امتيازات تجارية أو معونات مالية وتكنولوجية كما كان الحال عليه في اتفاقية التعاون السابقة. فهذه الاتفاقية الجديدة أكثر شمولا لأنها تأخذ شكل المشاركة وتنتهي بإقامة منطقة للتجارة الحرة. مرفقة بتعاون اقتصادي ومالي بين طرفي الشراكة.

من خلال هذه الدراسة التي عالجت الاشكالية المتمحورة حول تداعيات اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري في ظل التباين الواضح في المستوى الاقتصادي بين طرفي الشراكة، تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن حصرها من خلال العناصر التالية:

– استفادت الجزائر خلال الثلاث عقود السابقة من حرية دخول منتجاتها الصناعية والزراعية لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية من خلال اتفاقية التعاون الاقتصادي في 1976، غير أنها لم تتمكن من ولوج السوق الأوروبية على الرغم من وجود هذا الامتياز ما عدا في بعض المنتجات الزراعية، بل عل العكس من ذلك فقد انتهجت الجزائر منهج التنمية على أساس إحلال الواردات، مما زاد من عجز الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخارجية للجزائر.

– الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تكن خيارا استراتيجيا، وإنما هي ردة فعل للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، ومسايرة للنمط التجاري القائم في الجزائر منذ سنوات، فهي لا تبتعد في جوهرها عن الاختيار الليبرالي السائد في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية الراهنة هذا من جهة، من جهة أخرى فإن هذا الاتفاق جاء في فترة حساسة بالنسبة للاقتصاد الجزائري عانى فيها من ظروف اقتصادية وأمنية صعبة، الأمر الذي استلزم معه الارتباط مع قوة اقتصادية كبيرة ممثلة في الاتحاد الأوروبي، ليكون ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر.

– يعتبر الجانب التجاري الركيزة الأساسية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، فخلق منطقة للتبادل الحر بين الطرفين هو أهم عنصر في الاتفاقية، غير أن هناك نوع من الانتقاء الواضح في منطقة التجارة الحرة من حيث استبعادها للمنتوجات الزراعية، فالواردات الزراعية للاتحاد الأوروبي القادمة من الدول المتوسطية الشريكة عموما تتعرض لقيود شديدة وصارمة، تحت مسمى مطابقة المعايير مع ما هو متبع في الاتحاد الأوروبي، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بحماية انتاجه الزراعي بشتى الأساليب الجمركية وغير الجمركية، مما يضيع فرصة حقيقية للاقتصاد الجزائري للاستفادة من مزايا الأسواق الأوروبية على اعتبار أن المنتجات الزراعية تمثل المورد الأساسي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

– محدودية الشراكة في السلع الصناعية التحويلية ومثل هذا الوضع له أخطاره، حيث أن انحصار الشراكة في هذه السلع يمكن أن يعجل في القضاء على أغلب الصناعات التحويلية الجزائرية، نظرا لما تعرفه من مشاكل تتعلق أساسا بالجودة والسعر، مقارنة بالتقدم الواسع الذي يعرفه هذا القطاع بدول الاتحاد الأوروبي. لكن من زاوية أخرى يشكل اتفاق الشراكة حافزا وباعثا على تحسين كفاءة القطاع الصناعي في الجزائر من خلال إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية التي لم يطلها الافلاس الأمر الذي يرفع من كفاءتها الإنتاجية، باعتبار أن هذا هو الحل الوحيد للصمود أمام المنافسة، فالاتفاق يوفر ضمانات لدخول المنتوج الجزائري للأسواق الأوروبية إذا توفرت فيه شروط النوعية المناسبة.

– إن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم و الحقوق الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، وسيمس ذلك أزيد من 53 % من مجموع الواردات الجزائرية، وهو ما يكرس للتبعية التجارية للجزائر نحو الاتحاد الأوروبي ، فقد سجل الميزان التجاري (خارج المحروقات) في الجزائر عجزا متواصلا منذ

بداية تنفيذ اتفاقية الشراكة سنة 2005، بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا وبالمقابل لم تستفد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها اتجاه السوق الأوروبية. الأمر الذي يجعل الجزائر مجرد سوق استهلاكية للمنتجات الأوروبية.

– على الرغم من زيادة تدفقات الاستثمار الأوروبي في الجزائر بعد تنفيذ اتفاقية الشراكة، إلا أنها تبقى بعيدة جدا عن المستوى المطلوب، فمستوى التدفقات الاستثمارية يمثل الركيزة الأساسية لنجاح الشراكة الأورومتوسطية عموما، والشراكة الأوروجزائرية على وجه خاص، حيث يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مبتغيات الجزائر من اتفاقية الشراكة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ جليا ضآلة دور الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الأوروبي في تحسين تنافسية الصادرات الجزائرية ، حيث أن غالبية هذه الاستثمارات ترتكز على قطاع النفط وهو ما يتعارض مع احتياجات الاقتصاد الجزائري الذي يطمح إلى توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاعات انتاجية فعالة بما يخدم مصلحة الاقتصاد الجزائري.

– لم يتم تنفيذ برنامج MEDA الخاص بدعم الشراكة مع الجزائر بصفة كاملة، كما أن المخصصات المالية للجزائر في إطار الوسيلة المالية الجديدة للسياسة الأوروبية للجوار غير كافية إذا ما قورنت بتلك الممنوحة لدول شرق المتوسط، أو حتى تلك المخصصة للدول المغاربية الشقيقة. ومن هنا يتضح أن الدعم المالي للبرامج الإصلاحية في الجزائر خلال الفترة الانتقالية لم يكن في المستوى المطلوب.

–قدمت الجزائر سنة 2010 عريضة لمراجعة تفكيك التعريفة الجمركية وكذا مراجعة التنازلات التعريفية الخاصة بالقطاعات الصناعية والفروع الزراعية على التوالي، حيث استهدفت الجزائر من إعادة المفاوضات الحصول على أجل إضافي، من أجل إقامة منطقة تبادل حر، وكذا استعادة أو تعليق قيمة الحقوق الجمركية بالنسبة للقطاعات الحساسة لتمكين المؤسسات العمومية والخاصة من

الحصول على فرصة إضافية لتحسين مستواها، بغرض تهيئتها لمواجهة المنافسة القوية من قبل المؤسسات الأوروبية. وقد انتهت المفاوضات بين الطرفين الجزائري والأوروبي إلى تمديد الفترة الانتقالية لانشاء منطقة التبادل الحر إلى سنة 2020 بدلا من سنة 2017. ورغم ذلك فقد استمرت الجزائر في تسجيل خسائر جبائية كبيرة، وتشير معطيات الجمارك الجزائرية أن الوضع كان سيكون أسوأ لو لم يتم تأجيل رزنامة التفكيك الجمركي. ونظرا للنتائج الهزيلة لاتفاقية الشراكة خصوصا فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، طالبت الجزائر رسميا في سنة 2015 ببدء محادثات حول التقييم المشترك الموضوعي لتطبيق اتفاقية الشراكة حيث يرى الطرف الجزائري أن الاتفاق أصبح عبء على الاقتصاد الوطني، بسبب غياب التكافؤ في المنافسة بين المنتجات الوطنية ونظيرتها الأوروبية. ومن هنا أصبح من الضروري إعادة تفعيل اتفاق الشراكة بما يتوافق مع مصلحة الطرفين.

– في سبيل مواجهة التكاليف التي يقتضيها التبادل الحر و ضمانا لنجاح عملية الانتقال إلى النظام القائم على مبدأ المعاملة بالمثل، فإنه من الضروري وضع تصحيحات و سياسات مرافقة لهذه العملية، ترتكز على تأهيل المؤسسات ماليا و تكنولوجيا و بشريا، إضافة إلى التأهيل التنافسي للمنظومة الإنتاجية خاصة الصناعية منها ، باعتبار أن التفكيك الجمركي يشمل المنتجات الصناعية دون الزراعية ، كما يتطلب الأمر توفير مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تهيئة المحيط بهدف تفعيل التعاون الاقتصادي و دفع عملية التكافل على المستوى الإقليمي و الجهوي .

من خلال ما تقدم **تثبت صحة الفرضية الرئيسية** التي استندت عليها الدراسة، حيث يظهر التقييم الموضوعي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية أن تحرير التجارة وإن كان تدريجيا بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، سوف يؤدي إلى تحقيق دمج غير متوازن وبناء علاقات اقتصادية بين طرفين

غير متكافئين يكون الثقل الراجح فيها للجانب الأقوى سواء على مستوى التبادل التجاري بين الطرفين، أو حركة رؤوس الأموال على المدى الطويل، ومداخيل الاستثمار الخارجي، وهو ما يكرس تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الاتحاد الأوروبي.

كما تثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى القائلة بعدم قدرة الجزائر على منافسة الطرف الأوروبي، في ظل الاقصاء الواضح للمنتجات الزراعية من منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية ، وعدم قدرة مؤسساتنا الوطنية على منافسة المنتوجات الأوروبية الأكثر جودة والأكثر تنافسية.

ونظرا لقيام الجزائر بتعديل الاتفاق سنة 2012، الأمر الذي جنبها الكثير من الخسائر، وطلبها لإعادة فتح باب المفاوضات مع الطرف الأوروبي مجددا سنة 2015 ، تثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية والتي تعتبر أن هناك امكانية لإعادة تكييف الاتفاق بشكل يسمح بتقاسم المكاسب بين الطرفين الجزائري والأوروبي.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

-الكتب

1- إبراهيم العيسوي، (1997): الجات و أخواتها، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

2- أسامة مجذوب، (2000): العولمة و الإقليمية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.

3- اسماعيل العربي،(1990): التكتل والاندماج بين الدول المتطورة والجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

4- إكرام عبد الرحيم، (2002): التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، ط1، مكتبة المدبولي، القاهرة

5- بشارة خضر، (2010): أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008"، ترجمة: سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

6- بهاجيراث لال داس، (2006): منظمة التجارة العالمية: دليل للإطار العام للتجارة الدولية، (ترجمة: رضا عبد السلام، دار المريخ، القاهرة.

7- بهلول محمد بلقاسم حسن، (1999): سياسة تخطيط التنمية و تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

8- بهلول محمد بلقاسم حسن، (1999): سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

9- جو هدسون، مارك هوندر، (1987): العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي ، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

10- حسين عمر، (1997): الجات و الخصخصة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

11- حسين عمر، (1998): التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر (النظرية والتطبيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

12- سامي حاتم عفيفي، (1993)، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الكتاب الثاني، ط2، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، مصر.

13- سليمان المنذري، (2004): السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة المدبولي، القاهرة، مصر.

14-سمير صارم، (2000): أوربا و العرب: من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر المعاصر، لبنان، ص 204.

15-سمير محمد عبد العزيز، (2001): التكتلات الاقتصادية في إطار العولمة، ط1، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر.

16-سينين فلورنسا، (2010): الاتحاد من أجل المتوسط: تحديات وطموحات، في: الكتاب السنوي للمعهد الأوروبي للبحر المتوسط، دار فضاءات للنشر والتوزيع، الأردن.

17-شفيق الأخرس، (1997): حركة رؤوس الأموال في ظل مشروعات التكامل البديلة ، في الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

18- صلاح الدين حسن السيسي، (1998): قضايا اقتصادية معاصرة ، مكتبة دار الآداب ، الإمارات العربية المتحدة.

19 – صليب بطرس، (1980): اقتصاديات الوطن العربي، المركز العربي للصحافة، القاهرة، مصر.

20– عبد السلام أبو قحف ، (2003): إدارة الأعمال الدولية، ط 2، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

21– عبد السلام أبو قحف، (2001): نظريات_التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

22– عبد اللطيف بن أشنهو، (1982): التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962 – 1980) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

23– عبد المطلب عبد الحميد، (2002)، السوق العربية المشتركة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.

24– عبد المطلب عبد الحميد، (2006): اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

25–عبد المطلب عبد الحميد، (2003): النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.

26–عبد الواحد العفوري، (2000): العولمة و الجات : التحديات والفرص، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

27– عبد الوهاب حميد رشيد، (1985): الدور التكاملي للمشروعات العربية المشركة: الطموحات و الأداء، كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، دون ذكر مكان النشر.

28–علي عبد الفتاح أبو شرار، (2007): الاقتصاد الدولي : نظريات وسياسات ، دار المسيرة، عمان، الأردن .

29- عماد جاد، (2001): الإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط: الواقع واحتمالات المستقبل، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مطابع الأهرام التجارية، مصر.

30- فؤاد أبو ستيت، (2004): التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.

31 - فتح الله ولعلو، (1997): المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب.

32- فليح حسن خلف، (2001): العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مؤسسة الوارف للنشر، عمان، الأردن.

33- مدني بن شهرة، (2009): الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

34- محمد محمود إمام، (2000): التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، مصر.

35- محمد محمود إمام، (2000): الشراكة الاقتصادية العربية – الأوربية مع الإشارة خاصة إلى مصر و تونس ، في الشراكة الاقتصادية العربية الأوربية (تجارب و توقعات)، ط1، دار الكنوز الأدبية، بدون ذكر مكان النشر.

36- محمودي مراد، (2002): التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة) ، دار الكتاب الحديث، الجزائر.

37-هيفاء عبد الرحمان ياسين التركيتي (2010): آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد، الأردن، 2010.

38- يوسف مسعداوي، (2010): دراسات في التجارة الدولية، دار هومة ، الجزائر.

-المجلات والدوريات:

1- أحمد دبيش، نسيمة أوكيل، (2014): الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد65)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

2- أحمد عارف العساف،(2009): سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 7)، الجزائر.

3- الشاذلي العياري، (1996): إعلان برشلونة، تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد 5).

4- أوغستولوباز كارلوس، (1987): الجماعة الأوروبية في الطريق إلى التكامل، مجلة التمويل والتنمية (العدد 3)، مجلد 21 ،صندوق النقد الدولي.

5- بطاهر علي، (2004): سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد01)، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.

6- بهلولي فيصل، (2012): التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية التجارة، مجلة الباحث (العدد 11)، جامعة ورقلة.

7- جعفر عدالة، (2014): تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية (العدد19) ، جامعة سطيف.

8- خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، (2009): رابطة دول جنوب شرق آسيا(الأسيان) ASEAN، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 6)، الشلف.

9- ريال زوينة، (2010): تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و أثرها على جلب الاستثمار الأجنبي، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي (العدد 9)، المدرسة العليا للتجارة.

10- ريدموند ليم (2006): خلق جماعة آسيوية مرتبطة بالعالم : كيف يمهد صعود الصين و الهند الطريق لتكامل آسيا، مجلة التمويل والتنمية (العدد 2)، المجلد43.

11- زايري بلقاسم، (2005): السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد3)، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف.

12- زايري بلقاسم، دربال عبد القادر، (2002): تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد 01)، جامعة سطيف.

13- زغيب شهرزاد، (2009): الشراكة الأورو جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 52)، المجلد ب.

14- ساحل محمد، (2009): " تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" ، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 41)، جامعة الجزائر.

15- سليمة غدير أحمد، (2011): تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، مجلة الباحث (العدد 9) ، جامعة ورقلة.

16- سمينة عزيزة، (2011): الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة، مجلة الباحث (العدد 09)، جامعة ورقلة.

17- شكراني حسين، (2014): البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج التسهيلات الأورومتوسطية فميب"، مجلة بحوث اقتصادية عربية (العدد 22)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

18- كريم زرمان، (2010): التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2009، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية (العدد 07) ، جامعة محمد لخضر، بسكرة.

19- عبد الله علي، (2008): دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث (العدد 06)، ورقلة.

20- عرفان تقي حسن، (1998): الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الدراسات العليا (العدد 06)، القاهرة.

21- علاوي محمد لحسن، (2012): اتفاقيات الشراكة الأوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية...أم شراكة واردات –مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات (العدد 16)، المركز الجامعي غرداية، 2012.

22- لزعر علي، بوعزيز ناصر، (2009): تأهيل الموسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد05) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

23- مبارك بوعشة، نسرين برجي، (2013): الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسبل تفعيلها في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 29)، جامعة محمد خيضر بسكرة.

24- محمد راتول، (2004): الجزائر، المغرب، تونس : التقدم في مجال التنمية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 01) ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف.

25- محمد محمود إمام، (1997): اتفاقيات المشاركة الأوروبية و موقعها من الفكر التكاملي، مجلة بحوث اقتصادية عربية (عدد_7)، جمعية البحوث الاقتصادية.

26- محمد مطاوع، (2006): أوروبا والمتوسط..من برشلونة إلى سياسة الجوار، السياسة الدولية (العدد 162).

27- معهد التخطيط القومي،(1999): أثر التكتلات الاقتصادية على قطاع الزراعة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم 99).

28- مولة عبد الله، التكامل الاقتصادي الجديد: الثابت و المتغير، (2002): مجلة المستقبل العربي (العدد05)، مركز دراسات الوحدة العربية.

29- نبيل بوفليح، (2013): دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 . 2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية (العدد 09)، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف .

30- نسيم حسن أبو جامع ، (2013): أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي وكيفية الاستفادة منه فلسطينيا، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية (العدد 01)، المجلد 21.

- الملتقيات:

1- أمينة زكي شبانة، (1994): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاد السوق، المنعقد في7-9 أفريل 1994، القاهرة.

2- براق محمد، ميموني سمير، (2006): الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد في 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

3- بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، (2004): المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورو متوسطية، الندوة الدولية حول التكامل

الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية- الأوروبية المنعقدة وتفعيل يومي 8-9 ماي 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

4- بورغدة حسين، قصاص الطيب، (2006): الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، _الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المنعقد يومي 13و 14 نوفمبر 2006، جامعة سطيف، الجزائر.

5- بوهزة محمد، دمدوم كمال، (2004): تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون والشراكة الأورو-متوسطية، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية المنعقدة يومي 8-9 ماي 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

6- تقرورت محمد، متناوي محمد، (2006): حصيلة اتفاق الشراكة الأوربية مع دول شمال إفريقيا -دراسة تقييمية مقارنة، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.

7-جديدي روضة، (2013): أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 المنعقد في 12و 13 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصدية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

8- خير الدين معطى الله، سامية بزاري، (2013): البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج

الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 المنعقد في 12و 13 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصدية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

9- رقيبة سليمة، (2006): الشراكة الأوروجزائرية: هل هي نعمة أم نقمة، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 13و14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

10- رميدي عبد الوهاب، سماي علي، (2006): الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.

11- زايري بلقاسم، (2002): الإقليمية الجديدة و مكاسب تحرير التجارة نموذج عقد الشراكة ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي ، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة المنعقد يومي29-30 أفريل2002، عنابة، الجزائر.

12- سوامس رضوان، (2003): الآثار الاقتصادية و النقدية لتوسيع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري ، الملتقى الدولي حول آثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورو متوسطي، المنعقد يومي 6 . 7 ديسمبر 2003 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة.

13- صالح فلاحي، (2006): الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو- جزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري

وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.

14- عبدالأمير السعد، (2003): الجدل الراهن حول الشراكة الأورومتوسطية، ندوة دولية حول أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي، المنعقد يومي 6-7 ديسمبر 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة.

15- فاروق تشام، (2004): أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية المنعقدة يومي 8-09- ماي 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر .

16- نوري منير، (2006)، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

17- هارون الطاهر، بلجبل عادل، (2006): المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA و phare لماذا الاختلاف؟، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد في 13-14 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.

- المذكرات

1- زايد مراد، (2006): دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق – حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع تسيير، جامعة يوسف بن خذة الجزائر، الجزائر.

2- شريط عابد، (2004): دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الأورو-متوسطية:حالة دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

3- عمورة جمال، (2006): دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

4- فوزي مرابط (2015): أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة.

5- ليليا بن منصور، (2012): الشراكة الأورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة.

6- محمد الشريف منصوري، (2009): إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام الجديد للتجارة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

-التقارير والمراسيم:

1-المرسوم التفيذي رقم 111-2000 المؤرخ في 30ماي 2000' المحدد لكيفيات تسيير حساب FNRDA، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 31 بتاريخ 2000/6/4.

2- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،(2009): مجلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

3-تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2015): مجلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات .

4- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية،(1999): دراسة تقويم، أثراتفاقيات الشراكة الأوروبية على الزراعة العربية، جامعة الدول العربية، الخرطوم.

- المواقع الالكترونية

1- ساركوزي .. ماذا بقي من «الاتحاد من أجل المتوسط»؟، على الموقع الالكتروني: www.aleqt.com/2010/12/03/article_475071.html ، تاريخ التصفح 25-12-2015.

2- التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2012 ، وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية، على الموقع الالكتروني: http://www.finances.gov.ma، تاريخ التصفح 02-09-2015

3- عبد الله تركماني، العرب و الشراكات في عام متغير: الشراكة الأورومتوسطة و أبعادها و أسئلتها، على الموقع الالكتروني: www.html.bredband.net.htm، 20/02/2004، تاريخ التصفح 12-05-2005.

4-كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005، على الموقع الالكتروني: www.webreview.dz/IMG/**pdf**/__4.**pdf**، تاريخ التصفح 30-12-2015.

5- ورقة بحثية حول الاتحاد من أجل المتوسط، على الموقع الالكتروني: https://ar.scribd.com/doc، تاريخ التصفح 24-12-2015.

6- مركز معلومات الجوار الأوروبي، الاتحاد من أجل المتوسط، على الموقع الالكتروني: www.enpi-info.eu/medportal، تاريخ التصفح 25-12-2015.

7- الموقع الالكتروني: www.aleqt.com/2011/03/01/article_511813.html ، تاريخ التصفح 18-12-2015.

8- الموقع الالكتروني: www.achamel.info/Lyceens/cours.php ، 19-12-2015.

9- فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، على الموقع الالكتروني: www.iasj.net/iasj?func، تاريخ التصفح 19-12-2015.

10- علي الهلالي، دول جنوب شرق آسيا قطب اقتصادي في تطور متصاعد، على الموقع الالكتروني:hgschool.com/ali/wp-content/uploads/asean.pdf ، تاريخ التصفح 20-12-2015.

11- سليمان المنذري، تحرير التجارة بين المناطق الجزئية والاتفاقيات الثنائية والمنطقة العربية الكبرى،على الموقع الالكتروني: www.ahhram.org.eg.htm ، تاريخ التصفح 12-11-2007.

12- ملف خاص للمركز الإعلامي للآلية الأوروبية للجوار حول البرنامج الإرشادي الوطني الخاص بتونس، على الموقع الالكتروني: www.enpi-info.eu/main.php، تاريخ التصفح 17-08-2015.

13- تطور العلاقات االعربية الأوروبية بين الطموح والتردد، على الموقع الالكتروني: www.abcc.org، تاريخ التصفح 22-12-2015.

14- السياق السياسي (سياسة الجوار الأوروبي) والمصدر المالي -آلية الشراكة والجوار الأوروبي المعروفة ب: إنبي،على الموقع الاكتروني: euromedcp.eu/index.php?option=com ، تاريخ التصفح 20-12-2015.

15- رداف طارق، المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم" المنطقة الحاجزة"؟، على الموقع الالكتروني: www.arabaffairsonline.org/admin، تاريخ التصفح 23-12-2015.

16- التقرير السنوي ل"فيميب" 2014، على الموقع الالكتروني:

www.eib.org/attachments/country/femip_annual_report_2014_ar.pdf, تاريخ التصفح 01-08-2015.

17- التقرير السنوي ل"فميب" 2013، على الموقع الالكتروني:

www.eib.org/infocentre/publications/all/femip-2013--annual-report.htm، تاريخ التصفح 02-08-2015.

18- التقرير السنوي ل"فميب" 2012، على الموقع الالكتروني:

www.eib.org/infocentre/publications/all/femip-2012-annual-report.htm، تاريخ التصفح 02-08-2015.

19- مركز معلومات الجوار الأوروبي: الآلية الأوروبية للجوار، على الموقع الالكتروني: www.enpi-info.eu/main.php، تاريخ التصفح 02-09-2015.

20- محاذير اتفاقية التعاون الاقتصادي بين تونس والاتحاد الأوروبي، على الموقع الالكتروني: www.almustaqbal.com/v4/article.aspx ، تاريخ التصفح 20-08-2015.

21- رشيد الزاهري، "الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي"، على الموقع الالكتروني: www.lycee4.com/files/006geo.pdf، تاريخ التصفح 29-08-2015.

22- المغرب والاتحاد الأوروبي، www.eeas.europa.eux، على الموقع الالكتروني: تاريخ التصفح 28-08-2015.

23- محمد الصالح، الإطار القانوني للعلاقات المغربية الأوروبية"، الحوار المتمدن، العدد3612، 19-01-2012، على الموقع الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp، تاريخ التصفح 28-08-2015.

24- ملف الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، على الموقع الالكتروني:

www.cineclub6.blogspot.com/2008/06/blog- post.html، تاريخ التصفح 27-08-2015

25- الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة CES MED على الموقع الالكتروني:

www.arab.ces-med.eu/about/partners/enp، تاريخ التصفح 02-08-2015.

26- الموقع الالكتروني:

http://ec.europa.eu/fisheries/cfp/international/agreements/morocco/index_en.htm، تاريخ التصفح 28-8-2005.

27- اتفاقية الشراكة في مجال الصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب تدخل حيز التنفيذ، على الموقع الالكتروني: www.enpi-info.eu/mainmed.php ، تاريخ التصفح 27-08-2015.

28- الآلية الأوروبية للجوار، www.enpicbcmed.eu ،على الموقع الالكتروني: تاريخ التصفح 22-12-2015.

29- الموقع الالكتروني: www.gift-mena.org، تاريخ التصفح 23-12-2015.

30- الاستثمار الأجنبي في تونس: ضياع الأولويات، على الموقع الالكتروني:
http://nawaat.org/potail/2014/03/10، تاريخ التصفح 20-08-2015.

31- تقرير المتابعة لسياسة الجوار الأوروبية مع المغرب، على الموقع الالكتروني:
www.bayanealyaoume.press.ma/index.php، تاريخ التصفح 31-08-2015

32-الاتحاد الأوروبي: المغرب يضطلع بدور رائد في سياسة الجوار، 10-12-2014، على الموقع الالكتروني: www.**maroc**.ma/ar، تاريخ التصفح 31-08-2015.

33- التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2013 ، وزارة الاقتصاد والمالية ، المملكة المغربية، على الموقع الالكتروني:http://www.finances.gov.ma ، تاريخ التصفح 28-08-2015.

34- عبد الواحد الرفيق، نور الدين بيدكان، الاستثمارات الأوروبية بالمغرب، الدراسات الدولية والدبلوماسية، على الموقع الالكتروني:
www.blogspot.com، تاريخ التصفح 30-08-2015.

35- التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة ، 2014 وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية، على الموقع الالكتروني: http://www.finances.gov.ma، تاريخ التصفح 01-09-2015.

36- الموقع الالكتروني: www.unctad.org/Templates/Page.asp ، تاريخ التصفح: 24-6-2012.

-7- وضع الاستثمار الدولي للمغرب 2007، مكتب الصرف، المملكة المغربية، على الموقع الالكتروني: www.oc.gov.ma، تاريخ التصفح 02-09-2015.

38- الموقع الالكتروني: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm, consulté le 13-02-2013.

39- هواري عامر، قاسم حيزية، السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، ص08،www.univ-soukahras.dz/eprints/2013-20-5881f.pdf، تاريخ التصفح 15-09-2015.

40- رئاسة الحكومة ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على الموقع:

الموقع الالكتروني: www.cg.gov.dz/psre ، تاريخ التصفح 11-03-2012.

41- برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 ، على الموقع الالكتروني:

www.algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf، تاريخ التصفح 20-09-2015.

42- الحسن العاشي، البرنامج الخماسي الجزائري: فرصة للإقلاع الاقتصادي أم استمرار لنهج التبذير، على الموقع الالكتروني:

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=41344، تاريخ التصفح 18-09-2015.

43- الموقع الالكتروني:-www.ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual، تاريخ التصفح 20-09-2015.

44- وزارة التجارة، يوم تحسيسي و إعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الإتحاد الأوروبي، الجزائر ،28 8-2012، على الموقع الالكتروني:

http://www.mincommerce.gov.dz، تاريخ الاطلاع 12-06-2014.

45- اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، 24 / 08/ 2012 ، www.nupudy.com ، تاريخ التصفح 02-02-2014.

46- الوكالة الوطنية لترقية الصادرات، انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني 2005-2014، www.algex.dz، تاريخ التصفح 1-12-2015

47- الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول التفكيك الجمركي، على الموقع الالكتروني: http://www.vitaminedz.org/Article/Articles_18300_516542_0_1.html ، تاريخ التصفح 24-01-2016.

48- حصيلة التجارة الخارجية، على الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php ، تاريخ التصفح 10-11-2015.

49- تقييم اتفاق الشراكة و التعاون مع الاتحاد الأوروبي على الموقع الالكتروني: http://www.aps.dz/ar/algerie/19935، تاريخ التصفح 8-01-2016.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

-Les ouvrages

1- Abdelkader Sid Ahmed, (1998) : les Economies Magrébines face aux défis de la zone de libre échange Euro-méditerranéen , CNRS éditions, paris, la France.

2- Ammar belhimer , (1998) : la dette extérieure en Algérie, casbah édition , Alger.

3-Bekenniche Otmane ,(2006) : La cooperation entre l'union Européenne et l'Algérie: l'accord d'association, OPU,Alger.

4- Bichara Khader, (1997) : le partenariat euro- méditerranéen : après la conférence de Barcelone , l'harmattan ,paris, la France,1997.

5- Bichara Khader(2001) : les nouveaux accords entre l'Union européenne et les pays arabes, dans « le partenariat euro-méditerranéen vu du sud »,l'harmattan, paris, France.

6-H . BENISSAD, (1991) : la réforme économique en Algérie, OPU Algérie - Kebabbian G,(1995) : Elément d'une prospective Euro méditerranéenne: une région à_construire , édition bublishud, Paris, la France.

7- Marie – Anik, (2000) : Economie de l'union Européenne manuel, Econnomica, Paris, la France.

8- Nguyen van cham, Brumo pensons et George hirash, (1999): partenariats d'entreprises et mondialisation, KARATHALA–AVF, Paris, la France.

9- Youcef Benabdallah, (2008) : L'Algérie face à la mondialisation , relever les défis pour gagner l'avenir , Edition Frederich EBERT STIFTUNG, Alger.

10- Youcef Benabdallah, Kamal Oukaci, Nadia Chettab, (2011): l'économie algérienne face à la crise : les effets de la conjoncture ou vulnérabilité structurelle, dans « Après la crise, quelles perspectives pour l'intégration commerciale en Méditerranée ?, éditions publisud ,France.

-Les revues :

1- Belkhadem Abdelaziz , (2002) : Accord d'Association Algero-Européen , Revue Mutations, (n°39).

-Claude Gerard,(2008) : du bon usage de l'union pour la mediterranée , politique international (n°121).

2-Dadi Adoun Nacer, Babenette Abderahmane, (2007): Etude sur la réhabilitation des petits et moyennes entreprises et la perfection de sa concurrence , Regard sur l'état de l'Algérie , Revue des reformes économique et intégration en économie mondiale (N°3) , école supérieure de commerce.

3-Délégation de la commission européenne en Algérie ,(2001) :Union Européenne, N° 01 , KALIMA , 2001

4- HEDIBELL (s),(2002), le commerce des produits agro alimentaires , revue Mutation (n° 2), Alger.

5- Pascal airault,(2008): L'UMP en questions, Jeune Afrique (N° 2478) .

6-Thérèse Carolin Thasch, (2010): The Project of a Union for the Mediterranean – Pursuing French Objectives through the Instrumentalisation of the Mare Nostrum , L'Europe en formation (N° 356).

Les Séminaires et les conférences

1-Ahmed Aghrout, (2000) : the euro–maghreb free trade area : challenges and opportunities, colloque international sur la mise a niveau économique et les enjeux de l' intégration a l'économie mondial 29-10-2000 ,département de science économique, université Ferhat Abbas, Sétif.

2-Abdenbi el Marzouki, Samae Solhi,(2007) : Relations Maghreb-Europ dans le cadre de la politique européenne de voisinage ,Evaluations Perspective, troisième colloque international sur la nouvelle politique de voisinage, 1-2 juin 2007, Université Tunis EL-MANAR, Hammamet.

3- Hamdaoui Taous,(2003) : Le partenariat Euro-Méditerranéen :L'attractivité des pays du Maghreb en question , colloque international sur l'impact de l'élargissement de l'Europe sur le projet Euro-méditéranéen, 6-7 décembre 2003,faculté de science économique, Annaba.

- les Rapports

1-Bachir Hamdouche ,Mohamed Chater, impact des accords de libre-échange euro- méditerranées cas du MAROC, Rapport Final, INSEA, Rabat, FEMISE, janvier 2001.

2- Commission Européenne, (1998) : Le programme MEDA , Office des publications officielles des Communautés Européennes, Luxembourg.

3- Commission européenne,(2001) : Algérie: document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004, Bruxelles.

4 -Commission Européenne, Evaluation à mi-parcours du programme MEDA 2 ,rapport final, Office de coopération Europe AID ,Rotterdam, 18 juillet 2005.

5- Handoussa Héba et Reiffers Jean-Louis,(2003) : Rapport du FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen en 2003 , Forum Euro-méditerrnéen des Instituts FEMISE Economique, Marseille.

6-Investissement Développement Conseil S.A (IDC), Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE, Rapport Final, Bénéficiaire : Le ministère du Commerce de la République Algérienne Démocratique et Populaire, le 3 novembre 2009, Alger .

Centres de recherches

1-Caupin Vincent, (2005) : Libre –échange euro-méditerranéen : Premier bilan au Maroc et en Tunisie , étude réalisée par l'agence française du développement –ADF-, paris, la France.

2-Nadia CHETTAB (2015) : L'économie Algérienne : une ré-industrialisation qui appelle un nouveau regard des pouvoirs publics, confluences internationales, institut national d'études de stratégie globale, Alger.

3-Le bilan du programme MEDA-Les notes d'alerte de centre international de hautes études agronomique méditerranéenne(CIHEAM), Bruxelles, N°22, 2006.

4-Institut de la Méditerranée, (2000) : MEDA et le fonctionnement du partenariat euro Méditerranéen , étude réalisée par l'Institut de la Méditerranée, Marseille, Paris

Documents électroniques :

1- Instrument européen de voisinage et de partenariat , Algérie , programme indicatif national , 2011 – 2013, p7 , sur le site : http://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/country/2011_enpi_nip_algeria_fr.pdf, consulté le 6-1-2016.

2- Accord d'association entre l'Algérie et La communauté européenne, sur le site : www.mincommerce.gov.dz/fichiers08/accordasso.pdf, consulté le 23-01-2016

3-Commission européenne, Europe AID, la mise en œuvre de l'aide extérieur de la commission européenne, situation au 1 er janvier 2001, document de travail, sur le site : www.europa,eu,nt/comm/europeaid/projects/med/bilateral, consulté le (13-12-2010).

4- Plan de relance économique, sur le site : http://www.consulatalgeriementrel.com/src/formulaires/economie/plan – deralanceeconomique.pdf, consulté le 19-04-2013.

5- ANDI, Bilan des déclarations d'investissement 2002-2013, projets impliquant des étrangers, 2013, sur le site : www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement, consulté le (11-12-2014)

6- Banque mondiale sur site internet: http://donnees.banquemondiale.org/catalogue/les-indicateurs-dudeveloppement-dans-le-monde, consulté le 19-11-2015.

7- Instrument Européen de Voisinage de partenariat, Maroc, Programme Indicatif National (2007-2010), eeas.europa.eu/.../morocco_national_indicative_programme_2007-2010.

8 -Mid-Tem Review of the country strategy paper morocco 2007-2013 and National Indicative Programme (2011-2013) ,http://eeas.europa.eu/enp/pdf/pdf/.../2011_enpi_csp_nip_morocco_en.pdf.

9- Partenariat euro-Med, Maroc, Programme Indicatif National (2005-2006), http:// eeas.europa.eu/morocco/csp/nip_05_06_fr.pdf

10- Partenariat euro-Med, Tunisie, document de stratégie, programme indicatif national (2002-2006), http://eeas.europa.eu/tunisia/csp/nip_05_06_fr.pdf.

11- Youcef Benabdallah , L'économie Algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ?, sur le site : https://www.gate.cnrs.fr/uneca07/communications%20pdf/Benabdallah-Rabat07.pdf, consulté le 28-02-2016